بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ مولی الآلاء الکافیۃ والاسماء الشافیۃ علی ان ہذا الکتاب المسمی بالفوائد الضیائیۃ اعنی

الفوائد الضیائیہ

المعروف بہ

شرح

مُلّا جامی

للشیخ نور الدین عبد الرحمن الجامی

مکتبہ علوم اسلامیہ

اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اردو بازار، لاہور

وَمَنْ يَّتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهٗ

الحمد للہ ذی الآلاء الکافیۃ والنعماء الشافیۃ علی ان ہذا الکتاب المسمّٰی بالفوائد الضیائیۃ اعنی

الفوائد الضیائیہ

المعروف بہ

شرح ملا جامی

للشیخ نور الدین عبد الرحمن بن أحمد الجامی

مکتبہ علوم اسلامیہ

اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اُردو بازار، لاہور

Ph:7224228-7221395

marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من رفع السماء وخفض الغبراء ونصب عليها اوتادا والجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الارض آلاء انعم علينا باعراب النعماء في ذلك البناء على وجه الكمال وصل وسلم على نبيك الذي جعلت شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال في يوم الاهوال وكافية النجاة العصاة عن العقوبة والنكال على آله وصحبه الذين جزت وكافوا الخلق نحو ضياء الدين من ظلمات الغواية والضلال آلى بائيجث عن تركيب الجمل وتعريب الاقوال وبعد فيقول العبد الاسى محمد عبد العلي المدراسي تجاوز عن جرائمه ربه الاناسي ان النحو في الكلام كالملح في الطعام لا سيما في لسان العرب اجلى من الرطب وانهى من العنب بل هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهي في الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة ومن احسن المصنف فيه بيانا وعمدته تبيانا هذه الفوائد الضيائية التي اجلى من ان تعرف وما على ان توصف وقد تداولت بين الطلاب وتناولتها ايدي اولي الالباب كيف لا وهي انهما امام المحققين جمال الملة والدين ابو عمر عثمان بن عمر بن ابي بكر المعروف بابن الحاجب للان والده كان حاجبا للامير عز الدين الصلاحي الكردي نسبا والمالكي مذهبا ولد آخر سنة ثمانين وخمس مائة في بلدة اسنا من مضافات مصر واشتغل في صغره بالقراءة وحفظ القرآن حتى كمل في العربية والاصول بين ازكياء العلماء الفحول ثم قدم دمشق ودرس بجامعها ثم رحل الى الاسكندرية ومات بها رحمه الله نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ٦٤٦ ست واربعين وستمائة ودفن خارجا من باب البحر وله الكافية في الفقه والاصول مختصران وفي الصرف الشافية وشرحها وفي النحو الكافية وشرحها الوافية والامالي في مجلدين ضخيم لخصه شرح المفصل وفي العروض قصيدة وله مؤلفات اخرى كلها مفيدة وشارحها الفاضل الشهير السنامي الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجاجي ولد الثالث عشر من شعبان سنة سبع عشرة وثمان مائة بجام من قصبات خراسان وكان اقبانا فطنا في العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة وصحب اكثر المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندي وكان من معتقدية السلطان حسين وصنع على الشيرازي وتتلمذ لشيخه الحسن الشيخ التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله ورضي عنهم توفي سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وزرس في مشهد هراة ولما توجهت الطائفة الطاغية الازبكية الى خراسان اخذته عساكر الدولة ابادي ثم المشهدي مع زيادات من تلقاء نفسه ليمكن الزيادة عليها لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطير ترتيبا كم من فوائد فريدة من قول دقيق لا يطلع على اسرارها الا واحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يرتشف من انهارها الا وارد بعد وارد واليه اشار القائل بالفارسية * كم از عضدي نميد انيم شرح مولوي جامي * كه در هر نكته اش حيران شده صد فاضل نامي * ولذا كان مستدا ولآني الدرس تحقيقا واعتبارا وقد اقبل الطبع في اكثر المطابع كرات ومرارا لكن لقلة اعتناء الطابعين بتصحيح الكلمات وتنقيح البروف وقعت فيه اغلاط كثيرة ثمن تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح مختلة لا تميز بينها بهذا الاعتبار الكاسد مع قطع النظر عن ذلك الضرر شمر عما رمز بها بعض المواشي القصيرة الواقعة بين السطور بحيث صدت في المعاني القصيرة وظهر في المباني الفتور فاستدت اعناق الطلاب الى ان اكشف عن محجوبه عرائس حاشيه النقاب وارفع عن محاسن خرائد بنائه المحجاب لا سيما اشار الي تصحيحه واقترح علي تنقيحه المخدوم المولوي محمد خادم حسين احسن الله اليه في الدارين مرادا ولا كان طبعه عاما بموالساعي في المطبع النظامي سنة ١٢٩٥ وثانيا في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان تغمده الرحمن بالرحمة والغفران سنة ١٢٩٧ وثالثا ايضا قد طبع سنة ١٣٠٠ في هذا المطبع المبارك بحسن توفيق الله تعالى وتشاركت اداوة ابنة الخان المنيع الشان القائق في كمال حسن صناعته للطبع على الاقران محمد عبد الواحد خان حماه الله عن طوارق الحدثان فشمرت ذيلي عن ساق الجد في رفع اغلاط المتن والشرح على وجه العبور لقدر وجهت تميز العبارات الركيكة والالفاظ الملتبكة بحسب الكتاب عن القشور وتفريق النقي من المغصور ولم آل جهدا في رجوعي الى النسخ القديمة الصحيحة العقلية باخذ ما صفا من الصواب وطرح ما كدر من الارتياب كما يرى ذلك الناقد اللبيب للطابع الضرير لكن لم تيسر لي بضيق الوقت مهلة للطالعة بعض ما هذه الحاشي فلهذا بقي في الهوامش نبذ من الخواشي انما سعدت فيها الطعن من بدن السفيه فان جرحا لا يكبو صيارم الاسنة وطعن لا يخلو الكتاب الصحيح مع هذا جاء هذا الكتاب الرائقة خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه اردت تاريخ طلوعه

ان هذا السفر احسن به فيه معنى اللطف قفوا واقرؤا	مسفرا كالشمس بدر عشار طبعه قد جاء بالوجه الحسن	منه في النحو من موجز حسنه لو عين الا العارف	شرحه للكشف نعم الكاشف حين شئت الارخ عن بنيه التا	نحو نحو النحو نحوه نحوه نسخة في النحو ذا والعارف ١٣٠٣

marfat.com

المقدمة ١٣

١٣	بحث الكلمة	١٦	بحث تقسيم الكلمة	١٨	بحث الكلام	٢٠	بحث الاسم	٢١	بحث الحاصل والمحصول	٢٣	بحث خواص الاسم
٢٥	بحث المعرب	٢٧	بحث حكم المعرب	٢٨	بحث الاعراب	٣٠	بحث العامل	٣٤	بحث الاعراب التقديري	٣٥	بحث الاعراب اللفظي

غير المنصرف ٣٥

٣٦	بحث العلل التسع لمنع الصرف	٣٦	بحث امثلة العلل التسع	٣٧	بحث جواز صرف الغير المنصرف	٣٩	بحث العدل	٤٢	بحث الوصف	٤٣	بحث التانيث
٤٤	بحث المعرفة	٤٥	بحث العجمة	٤٦	بحث الجمع	٤٩	بحث التركيب	٥٠	بحث الالف والنون	٥١	بحث وزن الفعل

المرفوعات ٥٦

٥٧	بحث الفاعل	٥٩	بحث تقديم الفاعل	٦٠	بحث تاخير الفاعل	٦٠	بحث حذف الفعل	٦٢	بحث تنازع الفعلين	٦٦	بحث مفعول ما لم يسم فاعله
٦٨	بحث المبتدأ	٦٩	بحث الخبر	٧٧	بحث حذف المبتدأ والخبر	٧٩	بحث خبر ان واخواتها	٨١	بحث خبر لا لنفي الجنس	٨١	بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

المنصوبات ٨٢

٨٢	بحث المفعول المطلق	٨٨	بحث المفعول به	٨٩	بحث المنادى	٩٣	بحث توابع المنادى	٩٨	بحث المنادى المضاف	٩٩	بحث الترخيم
١٠٣	بحث المندوب	١١٣	بحث التحذير	١١٥	بحث المفعول فيه	١١٨	بحث المفعول له	١٢٠	بحث المفعول معه	١٢٢	بحث الحال
١٣٢	بحث التمييز	١٤١	بحث المستثنى	١٥١	بحث خبر كان واخواتها	١٥٣	بحث اسم ان واخواتها	١٥٣	بحث المنصوب بلا لنفي الجنس	١٦١	بحث خبر ما ولا

المجرورات ١٦٢

١٦٢	بحث المضاف اليه	١٦٤	بحث الاضافة المعنوية	١٦٧	بحث الاضافة اللفظية	١٦٨	بحث تركيب الاضافة جوازا ومنعا	١٧٢	بحث منع الاضافة في الموصوف والصفة	١٧٥	بحث حكم اضافة الاسماء الستة

التوابع ١٧٧

١٧٨	بحث النعت	١٨٠	بحث الوصف بحال الموصوف ومتعلقه	١٨٤	بحث العطف	١٩٠	بحث التاكيد	١٩٤	بحث البدل	١٩٧	بحث عطف البيان

المبنيات ١٩٩

٢٠٠	بحث المضمر	٢٠٢	بحث انواع المضمر	٢١١	بحث اسماء الاشارة	٢١٤	بحث الموصول	٢١٦	بحث باب الاخبار بالذي	٢٢٠	بحث اسماء الافعال
٢٢٢	بحث الاصوات	٢٢٣	بحث المركبات	٢٢٥	بحث الكنايات	٢٢٧	بحث كم الاستفهامية والخبرية	٢٢٩	بحث اسماء الاستفهام والشرط	٢٣١	بحث الظروف

الاسماء واحوالها ٢٣٨

٢٣٨	بحث المعرفة	٢٤٠	بحث العلم	٢٤١	بحث النكرة	٢٤١	بحث اسماء العدد	٢٤٩	بحث المذكر والمؤنث	٢٥٢	بحث المثنى
٢٥٦	بحث الجموع	٢٦١	بحث المصدر	٢٦٤	بحث اسم الفاعل	٢٦٨	بحث اسم المفعول	٢٦٩	بحث الصفة المشبهة	٢٧٤	بحث اسم التفضيل

الافعال ٢٨٦

٢٨٧	بحث الماضي	٢٨٨	بحث المضارع	٢٩٧	بحث مواضع تقدير ان الناصبة	٣٠١	بحث كلم المجازاة	٣٠٥	بحث الامر	٣٠٧	بحث فعل ما لم يسم فاعله
٣٠٩	بحث المتعدي وغيره	٣١٠	بحث افعال القلوب	٣١٦	بحث الافعال الناقصة	٣٢٣	بحث افعال المقاربة	٣٢٨	بحث فعل التعجب	٣٣٣	بحث افعال المدح والذم

الحروف ٣٣٤

٣٣٤	بحث حروف الجر	٣٤٣	بحث الحروف المشبهة بالفعل	٣٥٤	بحث الحروف العاطفة	٣٥٨	بحث حروف التنبيه	٣٥٩	بحث حروف النداء	٣٥٩	بحث حروف الايجاب
٣٦٠	بحث حروف الزيادة	٣٦٢	بحث حرف التفسير	٣٦٣	بحث حروف المصدر	٣٦٣	بحث حروف التحضيض	٣٦٤	بحث حروف التوقع	٣٦٤	بحث حرفي الاستفهام
٣٦٥	بحث حروف الشرط	٣٦٧	بحث لزوم ان ولو للفعل	٣٧٢	بحث حرف الردع	٣٧٢	بحث تاء التانيث	٣٧٣	بحث التنوين	٣٧٦	بحث نون التاكيد

اسامي آخذ الحواشي المكتوبة على هذا الكتاب — رموزها
حاشية محمد صادق الكابلي — صد
حاشية ابي البقاء — بق، بقا
حاشية محرم افندي — محرم
حاشية محرم افندي — م
البوسنوي الاسلامبولي — عبدالله
تكملة الحرم لعبد الله بن صالح افندي الرومي — غاية
غاية التحقيق شرح الكافية — جامع
جامع الغموض لعبد النبي — الحدائق
الحدائق الندية شرح الفوائد الصمدية للشهير سيد علي خان الكبير — كش
كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي ابن القاضي الشيخ علي التهانوي — كل
كليات ابي البقاء الكفوي — رض
رضي شرح الكافية — هندي
الشرح الهندي للشهاب الدين — ق
قاموس اللغات — تاج
تاج اللغات — ص
الصراح — م
منتهى الارب — منتخب
منتخب اللغات — نف
نفائس اللغات

marfat.com

التقریر المعقول فی بیان الحاصل والمحصول

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد لمن ہو اول قدیم بلا ابتداء وآخر کریم بلا انتہاء والصلوۃ علی من ہو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبیاء وعلی آلہ واصحابہ الذین اجروا احکام الدین بلا استراء اما بعد فیقول المعتصم بحبل اللہ الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر اللہ الصمد لما التمس منی خلص الاحباب وعمدۃ الاصحاب لاسیما عزیزی وذخری الارشد المولوی علی محمد سلمہ اللہ الابدی الابدان فصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع فی الفوائد الضیائیۃ فشرعت فی شرحہ مستعینا باللہ سبحانہ لکنی لتصوبا عی فی صناعۃ التصنیف وعجز فکری عن اتیان ما یقتضیہ ان الیف الآمن الزلات فی ہذہ الورقات فارجو من الناظرین ان یحرروا اقلم الاصلاح علی خطیئاتی ویسدوا استر الصفح علی زلاتی وسمیتہ بالتقریر المعقول فی بیان الحاصل والمحصول اللہم اجعلہ مقبول الخواص والعوام ومتداولا بین ایادی العلماء الکرام بحرمۃ النبی علیہ وعلی آلہ واصحابہ الصلوۃ والسلام فہا انا اشرع فی المقصود قال الشارح رحمہ اللہ ومحصولہ لما کان کلام المصنف ای الشیخ ابن الحاجب فی الایضاح مجملا فصلہ بقولہ ومحصولہ ای محصول قول المصنف فی الایضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنی الحاصل فی القاموس الحاصل من کل شیء ما بقی وثبت وذہب ما سواہ حصل حصولا ومحصولا والتحصیل تمییز المحصل والاسم الحصیلۃ وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتہی وفی الصحاح حاصل الشیء ومحصولہ بقیتہ وفی الصراح حاصل الشیء ومحصولہ ای بقیتہ ونقدہ ما ذکرہ الضمیر یرجع الی ما الموصولۃ ذکر ما یعلم من الذکر فی القاموس الذکر بالکسر الحفظ للشیء کان ذکرہ او کان کرر فی الصراح ذکر ذکری ذکرہا وکردن من نصر غیر بعض المحققین ای السید السند فی حاشیۃ الرضی قیل کان اراد الشارح التنبیہ علی ان ہذا التحقیق لیس من السید قدس سرہ کما ہو المشہور بل اخذہ من کلام المصنف ولیس کما ظنہ لان الناظر فی کلام الایضاح یعرف ان المصنف بعید عن ہذا التحقیق وان کان عبارۃ الجملۃ المنقولۃ وقعت اتفاقا بحیث یحتمل التفصیل بہذا التحقیق کیف وقد ذکر ان الفرق بین الاسماء اللازمۃ الاضافۃ والحروف ان الواضع شرط فی دلالۃ الحرف علی معناہ ذکر المتعلق ولم یشترط ذلک فی الاسماء اللازمۃ الاضافۃ واما التزام الاضافۃ لغرض آخر غیر کون دلالتہا مشروطۃ بذکر

---

۱ وہو قرئ سنۃ احدی وثلثین بعد الالف وماتین یوم الثلثۃ عشر من شہر رجب وفاتہ واقع فی تلک السنۃ ۱۲

۲ وہو قرئ بعد ما فرغت عن تحریر ہذا الشرح فی شہر شعبان المعظم سنۃ اثنین وثلثین بعد الالف وماتین ۱۲

۳ مولانا عصام الدین ۱۲ منہ عفی عنہ

المضاف اليه والاختفاء انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة بشرط متوقفا على تكلم فلو كان صاحب التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة وبعيد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد سند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره بعينه عبارة على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام الله ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لما ذكره السيد السند في حاشية الرضي يأبى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة وبعيد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح الا ان لفظة ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللفظة ثم قوله ومحصوله يدل على ان التفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح انه قد حلت من كلام المصنف فائدة وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي شرح الكافية بخلاف ان في الخارج الخ من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامرتبطا به وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون رابطا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير بحيثية اذا لاغيار بين الشيء وذاته حتى يصح ويقاس به وقد مر في الذكر الشريفة واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامرتبطا به في التحقق فالمشبه به بيان كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في في احد دون الثلثة ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان افيد في التنوير لكنه غير ظاهر والمتعين كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح في النور ليست ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا ينجلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه بمعنى الحرفي التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في ولمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجواهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قولنا الدار في نفسها والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في زيد انه حاصل في الكوز لا ان المار حاصل في الكوز لان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي

ع۱ الاولى
ع۲ الاولى
ع۳ الاولى
ع۴ الاولى
ع۵ الاولى
ع۶ الاولى
ع۷ الاولى

وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضاً
قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية
الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر
والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير
قائماً بغيره والقائم بغيره لا يصير قائماً بذاته بخلاف المدرك قصداً والمدرك تبعاً فربما يقصد الى المدرك تبعاً فيصير مدركاً قصداً وبالعكس
كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني
متصفة بالوجود الخارجي ايضاً وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه
اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرهما فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم
يخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا تكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار
المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظ من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق
في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في
الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى
مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية
ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها في الخارج وهي
المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية
ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها
في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة
في الذهن اذا احدثت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع
او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد تكون ممتنعة وقد لا تكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها
لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتامل يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا
تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل[1] والاولى ان يقول يصلح لان يكون
مسنداً اليه ومسنداً ليكون وجهاً لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعاً لان يكون طرفاً للحكم لا يصلح ان يكون طرفاً
للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفاً لنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها
اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافاً او مضافاً اليه وكون الشيء مفعولاً وملحقاً به بما سوى الحرف واجيب[2]
بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه

[1] القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

[2] المجيب مولانا عبد الرحمن عليه الرحمة ١٢

marfat.com

وبالعکس شائع فیما بینهم ثم المفهوم من هذا الکلام ان کل ما هو مدرک قصدا و ملحوظ فی ذاته یصلح ان یکون محکوما علیه وبه وهذا باطل لان معنی الفعل معنیً مدرک قصدا و ملحوظ فی ذاته مع انه لا یصلح ان یکون محکوما علیه وبه وآجیب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنی او یعنی المعنی المدرک قصداً یصلح لان یحکم علیه وبه وثانیها ان المراد انه یصلح ان یحکم علیه وبه باعتبار ذاته ومعنی الفعل باعتبار ذاته یصلح ان یحکم علیه وبه لکن الواضع لما اعتبر ان یکون مسند الی شیٔ ابداً لم یقع محکوما علیه لذلک الاعتبار لئلا یلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنی المستقل فی الفعل هو الحدث ولا شک ان الحدث باعتبار کونه مدلولا من المصدر یصلح لان یحکم علیه وبه وان لم یصلح لان یحکم علیه وبه باعتبار کونه مدلولا تضمنیا فی ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط یصلح ان یحکم علیه وبه فافهم ومعقول هو مدرک تبعا یعنی کما ان فی الخارج موجودین احدهما مستقل قائم بذاته کالجوهر وثانیهما موجود غیر مستقل وغیر قائم بذاته کالاعراض کذلک فی الذهن مدرکان احدهما مستقل لا یکون ادراکه فی تیع ادراک آخر والآخر مدرک یکون ادراکه فی تیع ادراک آخر بان یکون آلة لملاحظة غیره کما اذا تعقلنا البصرة والکوفة فی قولنا سرت من البصرة الی الکوفة فتعقل معنی من مبتدیتها لا بذاته والة لملاحظة غیره بالمعنی الذی ذکر سابقا وهو ان یکون تابعا للامر آخر فی الملاحظة والتفات النفس الیه کالعرض التابع للجوهر فی الحصول فیکون کل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنی ان یکون مرآة لمشاهدة غیره کالصورة العقلیة لمعلومها اذ المعانی الحرفیة لیست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قیل ان مفهوم کل رجل ملحوظ ابتداء لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان کل رجل یصیر محکوما علیه ولا یلزم ذکر الغیر الذی هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فاسد قالوا ان المعقول تبعا لا یصلح لکونه محکوما علیه وبه انه لا بد من ذکر الغیر لاجل فهم معناه وکلا الامرین باطلان منشؤه عدم الفرق بین کون المعنی الحرفی آلة لملاحظة غیره وبین کون الوصف العنوانی آلة لملاحظة افراده علانا لا نسلم ان مفهوم کل رجل محکوم علیه بل الحکم علی الافراد والوصف العنوانی مرآة لملاحظتها فعند من یقول العلم بالوجه مغایر للمعلوم من ذلک الوجه ولا نسلم ان مفهوم کل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحکم علیه باعتبار صدقه عند من یقول باتحادهما کذا قیل فی بعض الحواشی ثم اعلم ان المراد بالغیر هو المتعلق ای لیس المراد بالغیر ما یغایره مطلقا بل ما یکون له تعلق به ویکون حالا من احواله فلا یرد ان الشیٔ یکون آلة لملاحظة امر مغایره فلا یصلح لشیٔ منهما ای المحکوم علیه وبه اذ الصالح لها لا یکون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس مجبولة علی انها ما لم یلتفت الی شیٔ قصدا لا یتمکن من الحکم الا تری انه حین رؤیة الوجه فی المرآة یتمکن من الحکم علی الوجه لکونه مرئیا قصدا ولا یتمکن من الحکم علی المرآة لکونها مرئیة تبعا قیل یتجه علیه انک قد حکمت علی المعانی الحرفیة بعدم الصلاحیة لها فیصلح ان یحکم علیه وجوابه انه فی هذا الحکم ملحوظة فی ذاتها وآما بثبوت عدم الصلاحیة لها فباعتبار ملاحظة اخری فان قیل انهی فی حد ذاتها صالحة للحکم علیها اذ لولا ذلک کیف یصدر هذا الحکم قلنا الحکم علیها بانها اذا کانت ملحوظة تبعا لا یصلح ان یحکم علیها یعنی انها ما دام متصفة بکونها معانی حرفیة لا یصلح له وهذا لا ینافی الحکم علیها فتامل فان الحق ان ذات معنی الحرف یمکن ان یتعقل قصدا فیصلح ان یکون محکوما علیه لکن بهذا الاعتبار لا یکون معنیً حرفیا الا تری ان قولنا نسبة القیام الی زید واقعة صحیح ویتعقل النسبة الخصوصیة

marfat.com

بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشارح والاقرب الى فهم المبتدئ ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا عاجلا فالمرآة ح آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان الوجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظه العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما فصورة في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصيا وليس له افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصيا لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما تذكر في قوله والحاصل الا ان يقال في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية اي لا يحتاج في المفهومية الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سيري البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه

له المجيب مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

عه المورد مولانا عصمة الله عليه الرحمة ١٢

marfat.com

اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار
الاول والا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح
شيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يتحصل ذهنا ولا خارجا الا بما جعل آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله
ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشيء بلحاظ استقلالي يكون مستقلا
واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو
الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة
بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا الدفع ما يقال من ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء
المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء فتعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى الاسمي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا
على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في
بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد ح من ذكر متعلقه لا يفهم معنى
الابتداء بل يفهم ذلك له المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا
مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ
بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ
الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من او المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر
آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه او لا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدلالة ح من دله
على كذا لا يقال انه يلزم تعليل الشيء بنفسه لانا نقول دل في من دله متعد وفي قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا لغيرها هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم
والفعل في نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور النسبية لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم
الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا نقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه الكلمة
بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف
كظرف حال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في بظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك

marfat.com

انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصاً بالنسبة الى المبتدئ وانه ليس في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدئاً بكسر الدال بين السير والبصرة مثلاً اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعاً لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعاً على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه ح يكون مدلولاً اسمياً يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوماً عليها وبها كذا قيل[1] وجعله آلة لتعرف حالهما اى واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسنداً ومسنداً اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه ملتفت اليه الذهن تتبع معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالاً من احواله لا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولاً عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلاً آه ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصداً وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه معاً والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئياً اضافياً له ايضاً وقيل[2] في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصداً الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة

[1] القائل مولانا عبد الحكيم السيالكوتي عليه الرحمة ١٢

[2] القائل الحافظ الاسكندري عليه الرحمة ١٢

marfat.com

يتعلق كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا اطلق استعمل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالها في سير ذي جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء ابدا انما هو مطلق غير السير الكلي فكل خصوصية يكون معنى كليا بالمرة فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات المفهوم المتعلقة به الاشياء الى الجزئيات وشمل هذا استعمال اثارة الوضع فان علت ايجوز ان يكون من موضوعة للابتداء اطلقا الان الوضع شرط استعماله في جزئياته فلا ثبت الوضع فقط انتج يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعمالها في نفس الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة وهو قول بذلك ما لا ضرورة يدعوا اليه من حيث انها حالات متعلقاتها الحالة هي النسبة والآلات لتعرف احوالها علت تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ ومبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات غير متناهية وأجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له خاصة ان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا بأوضاع عند وحتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع وان لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص وبيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الموضوع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك فيرد ان يقال الاشتراط لا فائدة فيه اصلا ولم يرتهن نفس في تلك الاشتراط بل فهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي فتم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان الابتداء بالسابقة التي وقع السير فيها البصرة وذلك تصور على نحو اشتمل الذهن البصر اشتمال على بيوتات وتصور الابتداء من بيوتات يكيف يكون منتزعا جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما اصالة جهة التعلق الى المتعلق امرا آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا بالذات ومجردا الاول غير كاف لان العنوانات تلك قد تكون كذلك مع انها ليست معاني حرفية فكلاكذا قيل وذلك المعنى لكل

يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكون ملحوظا قصدا بالذات والحروف لما كانت رابطة بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ناشئة عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ان تلحظ قصدا أو ما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا ليصح كون الجزئيات محكوما عليها وبها والمحال ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد حينئذ ان يكون كل واحد منها ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها في النسبة بينهما ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلا يلزم ان يصح ان يكون محكوما عليه وبه لان المركب من المستقل وغير مستقل فعلي ما يلزم ان لا يصح شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التضمن اشار اليه السيد السند قدس سره في حاشيته المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بتغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لا جل غيره ملحوظا آلة لمعرفة غيره وكونه في نفس الكلمة انه معتبر لا جل ذاته لا لغيره وهذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه + والصلوة على نبيه + وعلى آله واصحابه + المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية + بحل مشكلات الكافية + للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه + واسكنه بحبوحة جنانه + نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير + للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف + وسميتها بالفوائد الضيائية + لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية + نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل + وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل + اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف

الديباجة في وجه التأليف وعدم التصدير بالحمد

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال
شعر جراحات السنان لها التيام ✤ ولا يلتام ما جرح اللسان ✤ والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث
لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس
واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في
عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له
لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به

تعريف الكلمة والكلام واللفظ

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر وضع الوضع تخصيص شئ شئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه
الشئ الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى بحيث يفهم المعنى بالقصد
شئ فهوا ما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم تتعلق بها وضع وتخصيص اصلا و
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والجر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

تعريف الوضع والمعنى وما يتعلق بهما

معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن
الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او
مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله
سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح
من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به

بيان وضع الضمائر وتعريف المفرد

عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يُعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة واُعرب باعرابٍ واحد وبقي مثل عبد الله
علماً داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالعرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع مثل عبد الله علما
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يُعدّ لشدة
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما
وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز للمسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
اُخ اُخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي
الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان تكون
صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها له

بيان استلزام الوضع الدلالة

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ما خلا من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد

marfat.com

منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لاتدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

التنبيه على الحدود وتعريف الكلام

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

تفسير الاسناد وبيان النسبة بين الجملة والكلام

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

تحقيق الكلام في ضمن اثنين و تعريف الاسم

جمال الدين رحمه الله

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً
ومالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه متعلق متعلقه اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكره وهو هنا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
الخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصداً
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وبهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

تبيان
المحاصل والمحصول على الوجه المعقول

فی نفسہ استقلالہ بالمفہومیۃ وبکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ دلالتہا علیہ من غیر حاجۃ الی ضم کلمۃ اخری الیہا لاستقلالہ بالمفہومیۃ فمرجع کینونۃ المعنی فی نفسہ وکینونتہ فی نفس الکلمۃ الدالۃ علیہ الی امر واحد وہو استقلالہ بالمفہومیۃ ففی ہذا الکتاب الضمیر المجرور فی نفسہ یحتمل ان یرجع الی ما الموصولۃ التی ہی عبارۃ عن الکلمۃ وہذا ہو الظاہر لیکون علی طبق ما سبق فی وجہ الحصر من کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ویحتمل ان یرجع الی المعنی وکذا اذکر الضمیر تنبیہا علی صحۃ ارادۃ کلا المعنیین ولکن عبارۃ المفصل ظاہرۃ فی المعنی الاخیر وہو ارجاع الضمیر الی المعنی لعدم مسبوقیتہا بما یدل علی اعتبار کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ولہذا جزم المصنف رحمہ اللہ ہناک برجوعہ الی المعنی وبما سبق من التحقیق ظہر انہ لا یحتمل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمۃ الاضافۃ مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الی غیر ذلک لان معانیہا مفہومات کلیۃ مستقلۃ بالمفہومیۃ ملحوظۃ فی حد ذاتہا لازمہا تعلق متعلقاتہا اجمالا وتبعا من غیر حاجۃ الی ذکرہا لکن لما جرت العادۃ باستعمالہا فی مفہوماتہا مضافۃ الی متعلقات مخصوصۃ لانہا الغرض من وضعہا لزم ذکرہا لفہم ہذہ الخصوصیا لاجل فہم اصل المعنی فہی دالۃ علی معانیہا معتبرۃ فی حد انفسہا لا فی غیرہا فہی داخلۃ فی حد الاسم لا فی الحرف ولما کان الفعل دالا علی معنی فی نفسہ باعتبار معناہ المتضمن اعنی الحدث وکان ذلک المعنی مقترنا مع احد الازمنۃ الثلثۃ فہم عن لفظ الفعل اخرجہ بقولہ

غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة ای غیر مقترن مع احد الازمنة الثلثة فی الفهم
عن لفظه الدال علیه فهو صفة بعد صفة للمعنی فبالصفة الاولی خرج الحروف عن حد الاسم
وبالثانیة الفعل والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول فدخل فیه
اسماء الافعال لان جمیعها اما منقولة عن المصادر الاصلیة سواء کان النقل فیها صریحا
نحو رویدا فانه قد یستعمل مصدرا ایضا او غیر صریح نحو هیهات فانه وان لم یستعمل مصدرا
الا انه علی وزن قوقاة مصدر قوقی او عن المصادر التی کانت فی الاصل اصواتا نحو
صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو اما بک زیدا او علیک زیدا فلیس لشئ منها
الدلالة علی احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسی وکاد لاقتران معانیها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ایضا فانه علی
تقدیر استتراکه بین الحال والاستقبال یدل علی زمانین معینین من الازمنة الثلثة
فیدل علی واحد معین ایضا فی ضمنها اذ لا یقدح فی الدلالة علی احد معین الدلالة علی
ماسواه تم لا یقدح فی ارادة المعین ارادة ماسواه واین الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بیان حد الاسم اراد ان یذکر بعض خواصه لیفید زیادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها بصیغة جمع الکثرة علی کثرتها ومن التبعیضیة علی ان ما ذکره بعض منها
وهی جمع خاصة وخاصة الشئ ما یخص به ولا یوجد فی غیره وهی اما شاملة لجمیع افراد
ما هی خاصة له کالکاتب بالقوة للانسان او غیر شاملة کالکاتب بالفعل له فمن خواص

اعتبار الاول فی الاقتران وعدمه

الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فى المجرور به لفظا وفى المجرور به تقديرا كما فى الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعنى الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ فى آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر

ذكر الخواص وبيان الاختلاف فى اللام

جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها

الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول

الذكر في الاول او الحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد

به كون الشئ مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا

مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون

الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص

لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ

مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم

وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف

الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا

مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى

الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول

اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب

وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى

هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله

فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

وجه اختصاص الاضافة والاسناد

marfat.com

من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية الاصل اى المبنى الذى هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر غير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبنى الاصل كما سيجئ في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة المحشى الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

تعريف المعرب ووجه العدول عن التعريف المشهور

marfat.com

لیجعل آخرہ مختلفا فیطابق کلامہم فمعرفتہ متقدمۃ علی معرفۃ انہ مما یختلف آخرہ

فلو کان معرفتہ المتقدمۃ حاصلۃ بمعرفۃ ہذا الاختلاف وتعریفہ بہ وجب ان یعرف

اولا بانہ مما یختلف آخرہ لیعرف انہ مما یختلف آخرہ فیلزم تقدم الشیء علی نفسہ فینبغی ان یعرف

اولا بغیر ما عرفہ بہ الجمہور ویجعل ما عرفوہ بہ من جملۃ احکامہ کما فعلہ المصنف رحمہ اللہ ای

من جملۃ احکام المعرب وآثارہ المترتبۃ علیہ من حیث ہو معرب ان یختلف آخرہ

ای الحرف الذی ہو آخر المعرب ذاتا بان یتبدل حرف بحرف آخر حقیقۃ او حکما اذا

کان اعرابہ بالحرف او صفۃ بان یتبدل صفۃ بصفۃ اخری حقیقۃ او حکما اذا کان اعرابہ

بالحرکۃ باختلاف العوامل ای بسبب اختلاف العوامل الداخلۃ علیہ فی العمل بان

یعمل بعض منہا خلاف ما یعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافہا بکونہ فی العمل

لئلا یتقض بمثل قولنا ان زیدا مضروب وانی ضربت زیدا وانی ضارب زیدا

فان العامل فی زیدا فی ہذہ الصور مختلف بالاسمیۃ والفعلیۃ والحرفیۃ مع ان

آخر المعرب لم یختلف باختلافہ لفظا او تقدیرا نصب علی التمییز ای یختلف لفظ

آخرہ او تقدیرہ او علی المصدریۃ ای یختلف اختلاف لفظ او تقدیر والاختلاف لفظا

ای مختلف آخرہ بحسب التقدیر الخ

کما فی قولک جاءنی زیدٌ ورایت زیدًا ومررت بزید وتقدیرا کما فی قولک جاءنی

فتیً ورایت فتیً ومررت بفتیً فان اصلہ فتیٌ وفتیاً وفتیٍ انقلبت الیاء الفا فصار

الاعراب تقدیریا والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کما اشرنا الیہ

ذکر حکم المعرب واثرہ المترتب علیہ

قولہ السبب القریب ولا واسطۃ کما یاتی قولہ وحرف ان یزید الخ قولہ بان یتبدل الحرکات الخ

قولہ الواقعۃ خبر الحرکۃ الخ قولہ بحسب اختلاف العوامل الخ قولہ بان یتبدل الحرکات الخ

قولہ بحسب اختلاف العوامل الخ قولہ بان یتبدل الحرکات الخ قولہ بحسب اختلاف العوامل الخ

قولہ بان یتبدل الحرکات

تعریف الاعراب وکونہ سببیا فیہ للاختلاف

سلما ینتقض بمثل قولنا رایت احمد ومررت باحمد وقولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین
حکم العرب ۱۲
مثنی او مجموعا فانہ قد اختلف العوامل فیہ ولا اختلاف فی آخر احمد حقیقۃ بل حکما فان
فتحۃ احمد بعد الناصب علامۃ النصب وبعد الجار علامۃ الجر وکذا الحال فی التثنیۃ
ای علامۃ نصبہ وجرہ
والجمع فآخر المعرب فی ہذہ الصور تختلف باختلاف العوامل حکما لا حقیقۃ فان قلت
لا تحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب ولا فی العوامل اذا رکب بعض الاسماء المعدودۃ
الغیر المتاہلۃ تلبنی الاصل مع عاملہ ابتداء اذ لا یترتب علیہ اختلاف الاعراب بل ہناک
ای الاول علی ما مر ای عن غیر التقطع یوجب
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت ہذا حکم آخر من احکام المعرب والاختلاف
حکم آخر فلو لم یدخل احد الحکمین فی الآخر لافسد فیہ فان للمعرب احکاما کثیرۃ لم تذکر
ہہنا فلیکن ہذا الحکم ایضا من ہذا القبیل غایۃ الامر ان ہذا الحکم لا یکون من جوہ
ای المعرب
الاعراب ما ای حرکۃ او حرف اختلف اخرہ ای آخر المعرب من حیث
ہو معرب ذاتا او صفۃ ای تلک الحرکۃ او الحرف وحین یراد بہا الموصولۃ الحرکۃ او الحرف
فی الاعراب بالحرف ۱۲ فی الاعراب باعراب ۱۲
لا یرد النقض بالعامل والمعنی المقتضی ولو ابقیت علی عمومہا خرجا بالسببیۃ المفہومۃ من قولہ
ای الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ ۱۲
فان المتبادر من السبب ہو السبب القریب والعامل والمعنی المقتضی من الاسباب
وکذا من بالسببیۃ کذا یجئ فی المطول ۱۲
البعیدۃ وبقید الحیثیۃ خرج حرکۃ نحو غلامی لانہ معرب علی اختیار المصنف لکن اختلاف
ای ہذہ الحرکۃ ۱۲ ای الاعراب بسبب صل
ہذہ الحرکۃ علی آخر المعرب لیس من حیث انہ معرب بل من حیث انہ قابل یاد المتکلم و
بہذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لکن المص ارادان ینبہ علی فائدۃ اختلاف وضع

الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بذلك المعنى حيث قال
ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني
ووضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا
الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضاد بها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يتخيل
به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
تدل على المسمى والاعراب على صفته ولان تلك الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن المدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم
ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على

فائدة
وضع الاعراب وما يعتور عليه

marfat.com

انواع الاعراب وتعریف العامل

الحرکاتُ البنائیۃُ اصلاً بخلاف الضمۃ والفتحۃ والکسرۃ فانہا مستعملۃ فی الحرکات البنائیۃ غالباً وفی الحرکات الاعرابیۃ علی قلۃٍ فالرفع حرکۃ کان اوحرفاً علمُ الفاعلیۃِ ای علامۃ کون الشیٔ فاعلاً حقیقۃً او حکماً لیشمل الملحقاتِ بالفاعل ایضا کالمبتدأ والخبر وغیرہما والنصبُ حرکۃ کان اوحرفاً علمُ المفعولیۃِ ای علامۃ کونِ الشیٔ مفعولاً حقیقۃً او حکماً لیشمل الملحقاتِ بہ والجرُّ حرکۃ کان اوحرفاً علمُ الاضافۃِ ای علامۃ کون الشیٔ مضافاً الیہ واذا کانتِ الاضافۃ بنفسہا مصدرًا لم تحتج الی الحاق الیاء المصدریۃ الیہا کما فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ وانما اختص الرفعُ بالفاعل والنصبُ بالمفعول والجرُّ بالمضاف الیہ لان الرفع ثقیلٌ والفاعلُ قلیلٌ لانہ واحد فاعطی الثقیلُ القلیلَ والنصبُ خفیف والمفاعیل کثیرۃٌ لانہا خمسۃ فاعطی الخفیفُ الکثیرَ ولما لم یبق للمضاف الیہ علامۃٌ غیرُ الجر جعل علامۃً لہ العاملُ لفظیاً کان اومعنویاً مابہ یتقوّمُ ای تحصیل المعنی المقتضیِ ای المعنی من المعانی المعتورۃ علی المعرب المقتضیۃ للاعراب ففی جاء زیدٌ جاء عامل اذبہ حصل معنی الفاعلیۃ فی زیدٍ فجعل الرفع علامۃً لہا وفی رایتُ زیدًا رایت عامل اذبہ حصل معنی المفعولیۃ فی زیدٍ فجعل النصب علامۃً لہا وفی مررتُ بزیدٍ الباءُ عاملٌ اذبہ حصل معنی الاضافۃ فی زیدٍ فجعل الجر علامۃً لہا

فالمفردُ المنصرفُ ای الاسم المفرد الذی لم یکن مثنّی ولا مجموعا ولا غیر منصرف کزیدٍ رجل وکذا الجمعُ المکسّرُ المنصرفُ ای الذی لم یکن بناء الواحد فیہ سالماً ولم یکن غیرَ منصرفٍ کرجالٍ طلبۃٍ فالاعراب فی ہذین القسمین من الاسم علی الاصل من وجہین احدہما

marfat.com

بيان اعراب اقسام الاسم

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعاً اي حالة الرفع والفتحة نصباً اي حالة النصب والكسرة جراً اي حالة الجر فنصب قوله رفعاً ونصباً وجراً على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلاً ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً فان النصب فيه تابع للجر اجراءً للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعاً والالف نصباً والياء جراً ولكن لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما

وجہ اعراب الاسماء الستۃ بالحروف

لم یصح بہذین القیدین اکتفاءً بالاشتہار مضافۃً لانہا اذا کانت کثیرۃً وموحدۃً ولم تکن مضافۃ اصلا فاعرابہا بالحرکات نحو جاءنی اخٌ ورایت اخًا ومررت باخٍ فینبغی ان تکون مضافۃ ولکن الی غیر یاء المتکلم لانہا اذا کانت مضافۃ الی یاء المتکلم فحالہا کسائر الاسماء المضافۃ الیہا ولم یکتفوا فی ہذا الشرط بالمثال المتوہم شرط اضافتہا بکونہا الی الکاف وانما جعل اعراب ہذہ الاسماء بالحروف لانہم لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الآحاد ایضا کذلک لئلا یکون بینہما وبین الآحاد وحشۃ ومنافرۃ تامۃ وانما اختاروا اسماء ستۃ لان اعراب کل من المثنی والمجموع ثلثۃ فجعلوا فی مقابلۃ کل اعراب اسما وانما اختاروا ہذہ الاسماء الستۃ لشابہتہا المثنی والمجموع فی کون معانیہا مثنیۃ عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرہا حین الاعراب اعنی بخلاف سائر الاسماء المحذوفۃ الاخماز کید ودم فانہ لم یسمع فیہا من العرب اعادۃ الحروف المحذوفۃ عند الاعراب المثنی وما یلحق بہ وہو کلا وکلتا ولم یذکرہ لکونہ فرع کلا مضافا ای حال کون کلا وکلتا مضافا الی مضمر وانما قید بذلک لان کلا باعتبار لفظہ مفرد وباعتبار معناہ مثنی فلفظہ یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناہ یقتضی الاعراب بالحروف فروعی فیہ کلا الاعتبارین فاذا اضیف الی المظہر الذی ہو الاصل روعی جانب لفظہ الذی ہو الاصل واعرب بالحرکات التی ہی الاصل لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ لان آخرہ الف تسقط بالتقاء الساکنین نحو جاءنی کلا الرجلین ورایت وکلا الرجلین ومررت بکلا الرجلین واذا اضیف الی المضمر الذی ہو الفرع روعی جانب معناہ الذی ہو الفرع واعرب بالحروف التی ہی الفرع نحو جاءنی کلاہما ورایت کلیہما ومررت بکلیہما فلذلک

mahat.com

اعراب المثنى والجمع وملحقاتهما

فَيَكُونُ اعرابه بالحروف بكونه مضافاً الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء جميع المذكر السالم والمراد به ما سُمِّيَ اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون و بالحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها التي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجمع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب ثلثة سواء اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فجعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقوع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب فخص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه يضمر المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه يضمر المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

marfat.com

وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكثرة وقلة المجموع وحملوا المنصب على الجر لاعلى الرفع لمناسبة
النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق
ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تتعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه و
ذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او
محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما استثقل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل منع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي
في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص بعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في

تفصيل مواضع تعذر الاعراب

حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله
كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف

ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة
مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما
في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد

تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع

من هذه الامور وذلك المجموع شعر عدل ٥ ووصف ٥ وتانيث ٥ ومعرفة ٥ وعجمة ٥ ثم جمع ٥

ثم تركيب ٥ والعدول في عطف ياءين العلتين من الواو الى ثم لجرد المحافظة على الوزن ٥ والنون ٥

زائدة من قبلها الف ٥ ووزن فعل وهذا القول تقريب ٥ فقوله زائدة منصوب

على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل ظرف اغنى من قبلها او مبتدأ

خبره الظرف المتقدم والمعنى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها الصقا زائدة ولم يعبر عنهما

بالالف والنون ازائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة

الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة ولقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما

جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب و

تقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها

الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي

اذ العلة في الحقيقة اثنان منها او احد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب

لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن

القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل

المذكورة على ترتيب كرياء في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة

مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث

اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب

تعداد اسباب منع الصرف

افعل من صفة فعال

جارت الكوفيون

وكذا العشر

الى تسع التاسعة

الى ان التاسعة

يليه ان التاسعة

الوقف عليه

ان كان مع تنوين

الضمير الوقف

الضمير التاسعة

مولانا

عبد

الغفور

محمد

ابن

يوم

الاثنين

وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها ✤ صبت على الايام صرن لياليا ✤ واما الثانى فكقوله

بيان مشابهة غير المنصرف بالفعل من حيث الفرعيتين

انصراف غير المنصرف للضرورة او التناسب

شعر عَدِ ذِكْرَ عُثْمَانٍ لَنَا اَنَّ ذِكْرَهُ ÷ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ ÷ فانه لو فتح نون عُثمان من غير تنوين لاستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يُخرِج عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يتمشى قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلامٌ على خير الانام وسيدٍ ÷ حبيب الٰه العالمين محمدٍ ÷ بشير نذير هاشمي مكرمٍ ÷ عطوفٍ يُعِزُّ مَن يشاء ويحمدِ ÷ فانه لو قال باحمد بالفتح لاخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرارهما احداهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما في مساجد وحقيقة ومجازا كما في دنانير او عيم او حلم كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وتانيثها التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض للزوم لعارض كالعلمية ثم الم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج
الفاء وتفصيل
الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
جواب سوال
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا تنقيض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاخير
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى
اى مغايرة للاولى ولا يعتبر ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية والمغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على
اقواس وانياب باخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل تعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
والعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث وثلثت واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لانهم

تعريف
العدل وبيان
جمعه ومنعه

Marfat.com

تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

ضرورة الامرين لاعتبار العدل

بیان تحقق العدل فی جمع

بالآخرین وجُمَعٌ جمع جُمَعَةٍ مؤنث اجمع وکذلک کُتَعٌ وبُتَعٌ وبُصَعٌ وقیاس فعلاء مؤنث افعل کانت صفة ان تجمع علی فُعْل کحمراء علی حُمْر وان کانت اسما ان تجمع علی فَعالٰی وفعلاوات کصحراء علی صحاری او صحراوات فاصلها انما جُمَعٌ او جماعی او جُمَعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببین فیها العدل التحقیقی والآخر الصفة الاصلیة وان صارت بالغلبة فی باب التاکید اسما وفی اجمع واخواته احد السببین وزن الفعل والآخر الصفة الاصلیة وعلی ما ذکرنا یلزم ان یکون اجمع وجمع الشاذة کانیب واقوس فانه لم یعتبر اخراجها عما هو القیاس فیها کالانیاب والاقواس کیف ولو اعتبر جمعا ولا علی انیاب واقواس فلا شذوذ وفی هذه الجمیعة ولا قاعدة للاسم المخرج لیلزم من مخالفتها الشذوذ فمن این یحکم فیها بالشذوذ ومن هنا تبین الفرق بین الشاذ والمعدول او تقدیرا ای خروجا کائنا عن اصل مقدر مفروض یکون الداعی الی تقدیره وفرضه منع الصرف لا غیر کعُمَرَ وکذلک زُفَرُ فافهما لما وجدا غیر منصرفین ولم یوجد فیهما سبب ظاهر الا العلمیة اعتبر فیهما العدل ولما توقف اعتبار العدل علی وجود الاصل ولم یکن فیهما دلیل علی وجوده غیر منع الصرف قدر فیهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الی عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة وارادوا بها کل ما هو علی فعال علما للاعیان المؤنثة من غیر ذوات الراء فی لغة بنی تمیم فانهم اعتبروا العدل فی هذا الباب محالا علی ذوات الراء فی الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما بمثنیتان ولیس فیهما الا السببان العلمیة والتانیث والسببان لا یوجبان البناء فاعتبروا فیهما العدل لتحصیل سبب البناء فلما اعتبروا فیهما العدل لتحصیل سبب البناء اعتبروا فیهما اعدادها مما جعلوه معربا غیر منصرف ایضا حملا علی

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله
لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنيه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل حملوا غيرها عليها
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وكل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وبهذا المعنى وصف عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا الصفة العرضي لعرضيته
فلذلك قال المصنف مع شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

manat.com

لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف

لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة

الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها

سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان

هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل

واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال

وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك

منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر

ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم

بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم

الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف

العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان

ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك

اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب

منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تانيره

التفريع على الاشتراط المذكور في الوصف

اشتراط التانيث المعنوى بالامور الثلثة

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة

اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر

او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل

احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة

لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى

اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من

طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى

مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره

وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة

فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة

لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى

اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع

الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان

زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه

قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف

الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف
ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى
العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف بالام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له بالعجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب تاثيرها فى منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون
متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير
تصرف فيه قبل النقل كما نون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء بجودة قراءته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل
تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل بجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين تحركه او تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى
على ثلثة احرف لئلا يعارض كثرة احد السببين فنوح مصروف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فالصرف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

marfat.com

ان يُعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجوز مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار
بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة
على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح و
لهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى و
اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط خفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و
من كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام
السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتؤثر
بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات

التفريع على اشتراط الامور الثلثة في العجمة

marfat.com

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال
لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها
مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما
ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في

وجه اشتراط الجمع بغير هاء وعدم انصراف حضاجر

الاختلاف في انصراف سراويل وعدم وجه على منعهما

الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعية فيه لافي الحال ولافي الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فمعاذ الله يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التقضي عنه انه اسم الجمع ليس بجمع لافي الحال ولافي الاصل محل في منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة كما انه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقضي عنه وخواجگان اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اى في حالتي الرفع والجر كقاض اى كحكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه واد خال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

marfat.com

متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على
وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى
هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في
حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

الاختلاف في نحو جوار وتعريف التركيب وشرطه

بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف الى حكمه
فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده أعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المستعملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
هي لدلالتها على قصة غريبة خلوا طرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ح
ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل بعلبك
لفظونه ومثل خمسة عشر وستة عشر عليين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات
واما الاعلام المستعملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم ويك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من
اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالف التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما والنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالف التانيث والارجح هو القول الثاني ثم انهما
ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف انما ان لا يدل
على ذات تأول معها صفة من الصفات كرجل وفرس ويدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء
فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف
والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث
على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى
لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى
ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية
به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر

اشتراط الالف والنون ومعنى وزن الفعل

لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص ولكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

اشتراط وزن الفعل بان يكون في اوله زيادة

نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين اسباب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى
هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل و
وزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل و
وزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر
وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شئ من الامر
الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او
على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه

العلمية
لا تجامع مؤثرة الا ما هى
شرط فيه

والجواب ان هذا امر غير محقق بجواز ورود اضعف بكثير من ان لم يشتهر فالاولى ان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر عما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير حتى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل سما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فاقلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

مخالفة سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا نكر

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من
الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

جواب المصنف عن الزام الاخفش سيبويه باب حاتم

وجميع الباب اى باب غير المنصرف بالالام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى
اضافة الى غيره بجره اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا او اما لم يكتف بقوله بجر
لان الاجرار قد يكون بالفتح والبان يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا بخلاف
فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان
عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام
او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع
اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين
دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى
ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا
معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمر زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما
فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع للمرفوع لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطردا لصفة المذكر الذى
لا يعقل كالصفات للمذكور من الخيل وحمالات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى

اى ضخمات وذا خاتال كالايام وعلت على اولا
كالصفات ثم ابطلت
ثم حولت الكلمات لتدل
والايام لان الصفات
والكلمات تجرد الابهام
بخلاف الايام فانها تكن
الازمان فان الخالى
صفة اليوم ثم يجعل
مولانا عبد الرحمن
رحمه الله
تعالى

marfat.com

المرفوعات

تعريفها المرفوع وأحكامه

ذكر افراده

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامته كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا وشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي او بمعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء في خمسة اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه محكوم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل ولذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهته اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واخر به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من كريم ملك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

mahat.com

ظرفا نحو فی الدار رجل قلت المراد وجوب تقدیم نوعه ولیس نوع الخبر مما یجب تقدیمه بخلاف نوع ما اسند الی الفاعل علی جهة قیامه ای اسنادا واقعا علی طریقة قیام الفعل او شبهه به ای بالفاعل فطریق قیامه به ان یکون علی صیغة المعلوم او علی ما فی حکمها کاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القید عن مفعول ما لم یسم فاعله کزید فی ضرب زید علی صیغة المجهول والاحتیاج الی هذا القید انما هو علی مذهب من لم یجعله داخلا فی الفاعل کالمصنف واما علی مذهب من جعله داخلا فیه کصاحب المفصل فلا حاجة الی هذا القید بل یجب ان لا یقید به مثل زید فی قام زید فهذا مثال لما اسند الیه الفعل ومثل ابوه فی زید قائم ابوه فهذا مثال لما اسند الیه شبه الفعل والاصل فی الفاعل ای ما ینبغی ان یکون الفاعل علیه ان لم یمنع مانع ان یلی الفعل المسند الیه ای یکون بعده من غیر ان یتقدم علیه شیء آخر من معمولاته لانه کالجزء من الفعل لشدة احتیاج الفعل الیه ویدل علی ذلک اسکان اللام فی ضربت لانه لدفع توالی اربع حرکات فیما هو بمنزلة کلمة واحدة فلذلک الاصل الذی یقتضی تقدم الفاعل علی سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زید لتقدم مرجع الضمیر وهو زید رتبة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر مطلقا بل لفظا فقط وذلک جائز وامتنع ضرب غلامه زیدا لتأخر مرجع الضمیر وهو زید لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وذلک غیر جائز خلافا للاخفش وابن جنی ومستندهما فی ذلک قول الشاعر شعر جزی ربه عنی عدی بن حاتم ✤ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ✤ واجیب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فی سعة الکلام وبانه لا نسلم ان الضمیر یرجع الی العدی

المرفوعات

تعریف الفاعل واصله ان یلی الفعل

بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي

المرفوعات
بيان مواضع تقديم الفاعل

الافلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة
وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا
اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه ووقع اى الفاعل بعد الا او
المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد تظهر آنفا او
وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضرب زيد وجب تاخيره اى تاخير
الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به للالتباس الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معنا بها للالتباس انقلاب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاته الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه و
بين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو
ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اى حذفا جائزا في مثل زيدا اى فيما كان جوابا للسؤال المتحقق لمن قال من قام سالما عن معوم
به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في

المرفوعات
مواضع تقديم المفعول على حذف الفعل

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه معنى عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

المرفوعات
حذف الفعل
وجوبا

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لاوا جب لعدم قيام مايؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك انما قدرت الجملة الفعلية لان الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد منطلق وكريم عمرا وبكرا كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا او اعما بعدها اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول الفعل الاول وهو مستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضربت الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد الملخص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع

عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كلٌ منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متنافيين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيدٌ وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كلٌ منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متنافيين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربتُ واكرمتُ زيداً وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متنافيين فى ذلك الاقتضاء مثل ضَرَبَ واَهَانَ زيدٌ عمراً وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعاً فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً واما لم يورد مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اُخذ فعلٌ من المثال الاول وفعلٌ من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث وذلك تصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربتُ زيداً واكرمنى واكرمتُ زيداً وضربنى واكرمتُ زيداً واكرمنى وضربتُ زيداً وغير ذلك فما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه ولاحترازه عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين

marfat.com

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه
مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان
اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور
وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول
ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني
عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار الفاعل

الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لوا قتضاء نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز وضمرت المفعول في الفعل الثاني لوا قتضاء على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار وعلى الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا
امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني المجعول للزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما و
اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا تصور التنازع في هذه الصورة الا اذا الاحظت المفعول
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل
من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

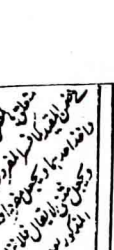

قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس * كفاني ولم اطلب قليل من المال * ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى

المرفوعات
مفعول ما لم يسم فاعله وشرطه

الماضي المجهول او يُفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل اُفتُعِل واستُفعِل ويُفتعل
ويُستفعل وغيرها من الافعال المجولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من
مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسناداً اتاماً فلو اُسند الفعل اليه لا يكون اسناده
الا اتاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه معاً مع كون كلٍ من الاسنادين تاماً بخلاف عجبني ضربُ زيد
عمراً لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمتُ واذا حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمتُ في كونه مسنداً والمفعول له بلا لام لان
النصب فيه شعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو
ضُرِبَ للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول
له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بد دون الواو فانه لم يُعرف حينئذ كونه
مفعولاً معه واذا وُجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها وقع
الفاعل تعيّن اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في
توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلاً كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ
باقامة المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعةِ ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان ضرباً

المرفوعات
بيان المفعول له والمفعول معه

شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ
هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

المرفوعات
تعريف المبتدأ وذكر
قسميه

ونفي مع قبح والانفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم

فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف مالو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعا لظاهر او مايجري مجراه وهو الضمير المتصل الذي لا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم وآحتز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم بالزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحتز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الاجاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيتها اقائمون الزيدون وتعين حينئذ ان يكون الزيدون فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على ضرب في ضرب بدانه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه لابد من اسم المسند به اي يوقع به الاسناد واحتز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به

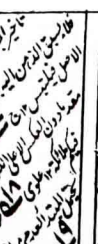

manar.com

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وذلك
ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل اللام في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتدأ او الخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى
شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ او الخبر رافع لما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي المبني
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال
من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المقدم رتبة
لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان
كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلع المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا اختصت تلك
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر

marfat.com

وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في
الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من
جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك
اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون
شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل
قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف

المرفوعات
امثلة تخصيص
المبتدأ

الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا
للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل

المرفوعات
كون الخبر جملة وبيان العائد

سواء الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم
ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل مَن ابوك فان مَن مبتدأ مشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اخبرنى ايذا ابوك ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و
ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومَن خبره والواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل
التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل فضل منى
افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما
فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ الجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا
واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذ كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل
قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل وبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل
الزيدان قاما او الزيدون قاموا اما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان الزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

marfat.com

الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هندٌ واذا تضمن الخبر

المفرد اي الذي ليس بجملة صورةً سواء كان بحسب الحقيقة جملةً او غير جملة ما لصدر الكلام

اي معنًى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيدٌ فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام

خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورةً وان قدر باسم الفاعل كان

الخبر مفردا صورةً وحقيقةً وعلى التقديرين ليس بجملة صورةً واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا

تبطل بتاخيره صدارة بالة صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر تقديمه مصححا اي

للمبتدا امن حيث انه مبتدا فتقديمه يصح وقوله مبتدا متل في الدار رجل فان في الدار

خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان متعلقه

بكسر اللام اي كان متعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله

عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار

قبل الذكر لفظا ومعنًى مثل على التمرة منلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا

وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل

او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره

خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة

مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما

ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا او ذلك التعدد اما بحسب اللفظ

والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا
في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى
الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

المرفوعات
تعدد الخبر ودخول الفاء فيه

ملاقيكم و مثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان
صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما
اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل
توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما

المرفوعات
موضع امتناع دخول الفاء في الخبر

غنهم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ✤ ولكن يقضى امر فسوف يكون ✤ وقد يحذف المبتدا القائم قرينة لفظية وعقلية جوازا اى حذفا جائزا الا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة تقطع لقصد المدح او الذم او غيرذلك فلو ظهر المبتدا لم تتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى الهلال المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويراه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا القيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سادّ مسدّه اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما الزم فيه اى فى تركيب الزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف او لها المبتدا الذى بعد لو لامثل لو لا زيد لكان كذا اى لو لا زيد موجود لان لو لا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود

marfat.com

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يذري ✤ لكنت
اليوم اشعر من لبيد ✤ هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ
كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي
الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي
هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا

المرفوعات
امثلة حذف خبر التزم في موضعه
غيره

للعه وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت هذا الحذف في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ١٢

marfat.com

مهديًا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدًا قائمًا حاصل بجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدًا ضربه قائمًا وذهب بعضهم الى
ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا الا قائمًا وثالثها كل مبتدأ
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على
الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما
شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي
لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

المرفوعات
خبر ان واخواتها
وتعريفه

المقصد الرابع
امره كامر خبر المبتدا
في تقديمه

عليها ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا ومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند ومحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا في قسامته من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او مبتدا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا واعمال الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت اعمال الفرعي لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره

فقيرا او محلا او مسندا اليه بتا او ربما يخيل من حيث اللفظ ان يجعل المسند مبتدا بالكسر او بالفتح فتدبر

الاسم ان يقال ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ابوه مسند الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بل انما دخل على جملة يقوم ابوه

كامر خبر المبتدأ في تقدمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الام معرفة نحو قوله تعالى إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً وذلك ليتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لكثرة الحاجة اليها لكونها مكتنفة لاكثر الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر هذا اشارة الى ان الخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بعد دخولها لما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو لفي الرجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظريف نعت غلام ولا حال لان الظرافة لا تقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا بعده حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة المنفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبتوتيم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون بمعنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي

والدال دخول على المبتدأ والخبر ولهذا اتصلان علمه هو لمسنده اليه هذا شامل للمبتدأ والكل مسند اليه بعينه دخولها خرج بغير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل ما زيد ابوه قائم فضل ما زيد قائما ولا رجل فاضل عندنا وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يبنون لهما بل يعملون ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاصل مسموعا والسماع نحو قوله شعر عن صد عن نيرانها * فانما ابن قعين لا برائح * اى للا رائح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز نزع ما بعدها الرفع فلم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع وللمانع من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحها ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامته كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف واليا نحو رايت زيدا ومسلمات واباك مسلمين ومسلمين منه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية للمفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في ومع او اللام بخلاف المفاعيل

marfat.com

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرفا اذ ليس فيها زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ وبدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل مؤولا بمعنى ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما
فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى
قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك
كرهت كراهتى فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس فى ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار من الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق

marfat.com

للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و
جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب
المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له
يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت
عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

المنصوبات

اقسام المفعول المطلق و حذف فعله

بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو في ما تحمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم لضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقعه اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وبعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلما يزيد ونحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اوردهما لتبين منهما على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اوالى ما هو فعل للمبتدا اوالى ما يشبهه بفعله اوالى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقعه اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا او اثر مضمون

بيان حذف فعل المفعول المطلق المنصوبا

جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل المفعول ويأثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق و الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع

المنصوبات

حذف فعل المفعول المطلق

مضمون جملة لها اى لهذه الجملة تحتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو له علىّ الف درهم
اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له علىّ الف درهم لان
مضمونه الاعتراف ولا تحتمل له سواه ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا بغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اى لهذه الجملة تحتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد
قائم ولها تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمّى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو تحتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره لينفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنّى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنّى مضافا الى
الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا
وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لبيك اصله ألبّ
لك ألبابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى لاقامة كثيرة متتابعة

بيان مواضع المفعول المطلق

manar.com

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
ان اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل ان اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام

المنصوبات
المفعول به وتعريفه وحكمه

marfat.com

او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من

اله ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او

حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية

التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في

اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على

المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع

الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة

اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث

واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا

لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت

مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت

اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم

من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله

منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف

احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب

المنصوبات

تعريف المنادى وامثاله

اقبالہ حکما علی وجہ التفجع فاذا قلت یا محمد اہ فکانک تنادیہ وتقول لہ تعال فانا مشتاق الیک

فالاولی ادخالہ تحت المنادی کما فعلہ صاحب المفصل وقیل الظاہر من کلام سیبویہ انہ

داخل فی المنادی بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسۃ وہی یا وایا وہیا واو

ای والہمزۃ واحتریہ عن نحو یقبل زید لفظا او تقدیرا تفصیل للطلب ای طلبا لفظیا بان

تکون آلۃ الطلب لفظیۃ نحو یا زید او تقدیریا بان تکون آلیۃ مقدرۃ نحو یوسف اعرض عن ہذا

او للنیابۃ ای نیابۃ لفظیۃ بان یکون النائب ملفوظا او تقدیریۃ بان یکون النائب مقدرا

کما فی المثالین المذکورین او للمنادی والمنادی الملفوظ مثل یا زید والمقدر مثل الا یا اسجدوا

ای الا یا قوم اسجدوا وانتصاب المنادی عند سیبویہ علی انہ مفعول بہ وناصبہ الفعل المقدر

واصل یا زید ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرۃ استعمالہ ولدلالۃ حرف النداء علیہ

وافادتہ فائدتہ وعند المبرد بحرف النداء لسدہ مسد الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامہ ان

یا واخواتہا اسماء الافعال فعلی ہذین المذہبین لا یکون من ہذا الباب ای مما انتصب

المفعول بہ بعامل واجب الحذف وعلی المذاہب کلہا مثل یا زید جملۃ ولیس المنادی احد

جزأی الجملۃ فعند سیبویہ جزءا الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف

النداء قائم مقام احد جزأی الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزأیہا

اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیہ ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والخفض والفتح علی

النصب لعلتہا بالنسبۃ الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقولہ ونصبت ما سواہما

تعریف المنادی وبیان انتصابہ

المنصوبات

على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء
او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى ينجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على
المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان

المنصوبات
بناء المنادى على الرفع
وخفضه

عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة

المنصوبات

بناء المنادى على الفتح ونصبه

الكاف مع عدم مشابهته له في الافراد المغيرة له الى البناء ١٢ عل

فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه
مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا
القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما
سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرا لا وعمرو ولان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة
حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة
لفظية او مشبهة بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة لتدخل

المنصوبات
حكم توابع المنادى المبني

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا
على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
مثل يا تيم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا

المنصوبات
حكم توابع المنادى المبني

marfat.com

فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لايكون منادًى مستقلًا فله حكم
التابعية وتوابع المبني تابع لمحله وحكمه النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالمحسن اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل في
اختيار رفعه لامكان جعله منادًى مستقلًا بنزع اللام عنه وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اى فابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادًى مستقلًا والمضافة عطف على المفردة اى توابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادًى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم تيم عدي في التاكيد ويا
زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف
النداء المتبوع دخول يا عليه مضافًا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية له كره والمعطوف المخصص منادًى مستقل في الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرًا فيه مطلقًا اى حال كون

marfat.com

كلِّ واحدٍ منهما مطلقًا في هذا الحكم غير مقيدٍ بحالٍ من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعًا جبلًا ويا زيد رجلًا صالحًا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلًا ويا زيد ورجلا صالحًا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيًا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافًا اي حال كون ذلك الابن مضافًا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولًا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلًا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزًا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معًا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلًا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلًا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا

المنصوبات

حكم العلم الموصوف بابن

بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعتا الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصته واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فليكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعتا الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله شعر من اجلك يا التى تيمت قلبى ✣ وانت بخيلة بالوصل عنى ✣ لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ فى الغلامان فى قولهم ع فيا الغلامان اللذان فرا ✣ لاشتغار الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى امى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ودخل الشائع اعم مجرورا بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم

marfat.com

فی الاول فلانہ منادًی مفردٌ معرفۃٌ کما ھو الظاھر والنصب علی انہ مضاف الی عدیّ المذکور وتمیم الثانی تاکید لفظی فاصل بین المضاف والمضاف الیہ وذلک مذھب سیبویہ او مضاف الی عدیّ المحذوف بقرینۃ المذکور وذلک مذھب المبرد والسیرافی اجازۃ الفتح مکان النصب علی ان یکون فی الاصل یا تیمُ بالضم تیمَ عدیّ ففُتح اتباعًا للنصب الثانی کما فی یا زیدَ بنَ عمرٍو وتعین النصب فی الثانی لانہ اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البیت ✣ یا تیمَ تیمَ عدیٍّ لا اَبا لکم ✣ لا یلقینکم فی سوءۃٍ عمرُ ✣ والبیت لجریر حین اراد عمر التمیمی الشاعر ان یھجوہ فقال جریر خطابًا لبنی تیم لاتترکوا عمر ان یھجونی فیلقینکم فی سوءۃ ای مکروہ من قبلی یعنی مھاجاتہ ایاھم والمنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیہ وجوہ اربعۃ فتح الیاء مثل یا غلامی وسکونہا مثل یا غلامی واسقاط الیاء اکتفاءً بالکسرۃ اذا کان قبلہا کسرۃ احترازًا عن نحو یا فتای مثل یا غلامِ وقلبہا الفًا نحو یا غلاما وھذان الوجھان یقعان غالبًا فی النداء لان النداء موضع تخفیف لان المقصود غیرہ فیقصد الفراغ من النداء بسرعۃ لیتخلص الی المقصود من الکلام مخفف یا غلامی بوجھین حذف الیاء وابقاء الکسرۃ دلیلًا علیہ وقلب الیاء الفًا لان الالف والفتحۃ اخف من الیاء والکسرۃ وھما ای ھذان الوجھان وان کانا واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم لکن لا یقعان فی کل منادًی کذلک بل فیما غلب علیہ الاضافۃ الی یاء المتکلم واشتھر بہا لتدل الشھرۃ علی الیاء المقدرۃ بالحذف او القلب فلا یقال یا عدوِ یا عدوًا وقد جاء شاذًا

المنصوص
جواز الوجھین فیما کرر المنادی

فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحة عن الالف ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم بالهاء فی هذه الوجوه کلها وقفاً ای فی حالة الوقف تقول یا غلامیه ویا غلامیه ویا غلامه و یا غلاماه فرقاً بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاوراتهم یا ابی ویا امی علی الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوه اخر زائدة علیها لکثرة استعمال ندائهما فی کلامهم کما اشار الیها بقوله ویا ابتِ ویا امتِ ای قالوا یا ابتِ ویا امتِ ایضاً بابدال الیاء بالتاء فتحاً وکسراً ای حال کون التاء مفتوحة علی وفق حرکة الیاء او مکسورة لمناسبة الیاء وقد جاء الضم ایضاً نحو یا ابتُ ویا امتُ لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم یذکره للقلة وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعاً بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا ابتی ویا امتی احترازاً عن الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال یا ابن اخ ویا ابن خال بل یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی لا بالنظر الی الابن ایضاً فانهم یقولون یا بنت ام ویا بنت عم علی الوجوه الاربعة مثل باب یا غلامی فقالوا یا ابن امی ویا ابن عمی بفتح الیاء وسکونها ویا ابن ام ویا ابن عم بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا ابن اما ویا ابن عما بابدال الیاء الفاً وقالوا بزیادة وجه آخر شذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن ام ویا ابن عم بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف ولما کان من خصائص النداء الترخیم شرع فی بیانه فقال وترخیم المنادی جائز ای

المنصوبات

الوجوه الاربعة فی الاب والام

واقع فی سعۃ الکلام من غیر ضرورۃ شعریۃ دعت الیہ فان دعت الیہ ضرورۃ فبالطریق الاولی

وھو فی غیرہ ای غیر المنادی واقع ضرورۃ ای لضرورۃ شعریۃ داعیۃ الیہ لافی سعۃ

الکلام وھو ای ترخیم المنادی حذف فی آخرہ ای آخر المنادی تخفیفا ای لتخفیف

لاعلۃ اخری مفضیۃ الی الحذف المستلزم للتخفیف فعلی ھذا یکون ذلک التعریف مخصوصا

بترخیم المنادی ویعلم منہ ترخیم غیر المنادی بالمقایسۃ ویمکن حملہ علی تعریف الترخیم مطلقا

بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور الی الاسم وشرطہ ای شرط ترخیم

المنادی علی التقدیر الاول اوشرط الترخیم اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر

الثانی امور اربعۃ ثلثۃ منھا عدمیۃ وھی ان لایکون مضافا حقیقۃ او حکما فدخل فیہ

المشبہ بالمضاف ایضا اذ لایمکن الحذف من الاول لانہ لیس آخر اجزاء المنادی نظرا الی

المعنی ولا من الثانی لانہ لیس آخر اجزائہ نظرا الی اللفظ فامتنع الترخیم فیھما بالکلیۃ وان

لایکون مستغاثا لامجرورا باللام لعدم ظھور اثر النداء فیہ من النصب او البناء

فلم یرد علیہ الترخیم الذی ھو من خصائص المنادی ولا منفوعا بزیادۃ الالف لان لزیادۃ

ثانی الحذف ولم یذکر المندوب لانہ غیر داخل فی المنادی عندہ وما وقع فی بعض النسخ

فکانہ من تصرف الناسخین مع ان وجہ اشتراطہ عند دخولہ فی المنادی ظاھر وھو ان

الاغلب فیہ زیادۃ الالف فی آخرہ لمد الصوت اظھارا للتفجع فلا یناسبہ الترخیم للتخفیف

وان لایکون جملۃ لان الجملۃ محکیۃ بحالھا فلا تغیر والشرط الرابع احد الامرین

marfat.com

الوجودين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على
الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ
التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي
آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا
افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف
صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو
سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي
ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء

المنصوبات
كمية المحذوف اذا كان في آخر المنادى زيادتان

ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح
قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان
نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا
معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من
بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم
الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى
كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة
فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى
يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد

المنصوبات

كمية المحذوف اذا كان اكثر من اربعة

للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ
فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
معرفة برأسه فيضم ويا نمى لانه لما جعل نمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو
ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال و
هو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب
فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى
البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
ويا ويلاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه
يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به نصب

المنصوبات
حكم المندوب فى الاعراب والبناء

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز ذلك زيادة الالف فى اخره اى آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
بغيره مددت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامى واغلامكه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب و
اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكمو اذ الميم اصله الضم لا واغلامكم
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز ذلك الهاء اى الحاقها هذه المدات فى
حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا الاسم المعروف
الذى اشتهر المندوب به ليعذر الناد ب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال واجلاله
اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر الناد ب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المومنينا وه ولم يجز مثل وازيدُ الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو

المنصوبات
زيادة الالف والهاء فى آخر المندوب

زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم
يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المط فيهما تد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي
يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

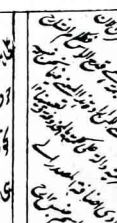

المنصوبات

جواز حذف حرف النداء

شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان حينئذ ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم

المنصوبات

ما اضمر عامله على شريطة التفسير

او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بحرف رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين العمل وشبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم فنصبه اى فنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو المتبادر فى قيد الاشتغال بالضمير او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بحرف ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بحرف اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه وفيه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد كنت اياه وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة واحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى الترتيب ابهاج تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا احسنت عليه

او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بحرف رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين العمل وشبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم فنصبه اى فنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو المتبادر فى قيد الاشتغال بالضمير او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بحرف ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بحرف اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه وفيه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد كنت اياه وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة واحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى الترتيب تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا احسنت عليه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما ينا سبه بالللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة للمحبوس عليه مخصص زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا فاستتر الضمير ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به وانحنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولا بست فانه مفسر بما يستلزمه اعني لبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة المرجحة للنصب كما مثنا الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعد ها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

mahat.com

كثيرا الوقوع في كلامهم انتهى قلت يؤيد بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونهما من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه بعمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض
النظروف من ان اذا للمفاجاة تلزم بعد بينا او بينما الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبتها وقوعها بعدهما فلا
تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولم يكن لم
ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر شمولها للضعيفة في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا اضربه ولا عمرا وان زيدا اضربه ولا اضرب به ولا اضرب به ولا اضرب به ولا اضرب به
ضربته ولا زيدا اضربه ولا عمرا وان زيدا اضربه ولا اضرب به ولا اضرب به ولا اضرب به ولا اضرب به
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في نحو الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله لقيته فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا اجده
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

المنصوبا
اذا المفاجأة واذا الشرطية
وحكمهما

كثير الوقوع في كلامهم انتهى قلت يؤيد بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونهما من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه بعمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض
النظروف من ان اذا للمفاجاة تلزم بعد بينا او بينما الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبتها وقوعها بعدهما فلا
تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولم يكن لم
ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر شمولها للضعيفة في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا اضربه ولا عمرا وان زيدا اضربه ولا اضرب به ولا اضرب به ولا اضرب به ولا اضرب به
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في نحو الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله لقيته فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا اجده
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في
حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر
فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

المنصوبات
اختيار النصب عند خوف لبس المفسر

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
(هاى زيد قائم على الاظهر وجوب ١٢)
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية
فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى
(زيد قام ١٢)
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف
الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب كذا
(فيه نظر ظاهر ١٢)
يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولو لا ولو ما واما وجب النصب بعدهما
(ترغيب ١٢)
لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا اضربته اضرب بتشديد الراء ١٢
(بتصرف ١٢)
والا زيدا اضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيدا ذهب به صنه
(وبجزم الراء ايضا ١٢)
اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما
اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
(فى بعض النسخ يكون ١٢)
لكن يظهر بعد تمعن النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشغل عنه
(بضم الغين وكسرها ١٢)
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا يحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر

المنصوبات
وجوب الرفع بالابتداء

نصبه مثل يلا بسل واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه حد الذهاب به او اذهبه حد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحادهما اسنده اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل زيد ذهب به قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ التقدير كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية

يابس الاذناب ... فاعل يابس ... الاذناب ... الاذناب ... الاذناب

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد
لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيته
للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها
فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت
زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية
جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية
جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

المنصوبات
اختلاف الفاء شرطية او سببية او زائدة

بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا

المنصوبات

مثال نوعى التحذير ومعناهما

ولیس کذلک فانہ ایضا تحذیر واجیب بانہ تابع للتحذیر والتوابع خارجۃ عن المحد ود بدلیل
ذکرہا فیما بعد وتقول فی قسمی النوع الاول ایاک من الاسد کما کنت تقول ایاک
والاسد ومن ان تحذف کما کنت تقول ایاک وان تحذف وتقول فی المثال الاخیر
ایاک ان تحذف بتقدیر من ای ایاک من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان وان قیاس ولا تقول فی المثال الاول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من
وشذ وذہ مع غیر ان وان فان قلت فلیکن بتقدیر العامل قلنا حذف العامل شذ
وذ لان حذف حرف الجر قیاس مع ان وان وشاذ کثیر فی غیرہما واما حذف العامل
فلم تثبت الا نادرا المفعول فیہ ہو ما فعل فیہ فعل او حدث مذکور تضمنا فی
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبہہ کذلک ومطابقۃ اذا کان العامل مصدرا فقولہ ما فعل
فیہ فعل شامل لاسماء الزمان والمکان کلیہما فانہ للابہ زمان او مکان عن المفعل فیہما.
فعل سوار ذکر الفعل الذی فعل فیہما اولا وقولہ مذکور خرج بہ ما لا یذکر نحو فعل فیہ یوم
الجمعۃ یوم طیب فانہ وان کان فعل فیہ فعل لا محالۃ لکنہ لیس بمذکور لکن بقی مثل شہدت
یوم الجمعۃ داخلا فیہ فان یوم الجمعۃ یصدق علیہ انہ فعل فیہ فعل مذکور فان شہود یوم
الجمعۃ لا یکون الا فی یوم الجمعۃ فلو اعتبر فی التعریف قید الحیثیۃ ای المفعول فیہ ما فعل
فیہ فعل مذکور من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور لخرج مثل ہذا المثال منہ فان ذکر یوم
الجمعۃ فیہ لیس من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور بل من حیث انہ وقع علیہ فعل مذکور

المنصوبات

تعریف المفعول فیہ وفائدۃ القیود فیہ

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكورة الا لزيادة تصوير المعرف وقوله
من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و
تمهيد البيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما
يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير بها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول
فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي
شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جرى مجرى المبهم
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم
يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وشبه المبهم من
المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ومافي
معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما
ولما لم يتناول هذا التقسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

Marfat.com

اى على المبهم المفسّر بالجهات است عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لا بهما
لفظ" لفظ"
اى للابهام عند ولدى ولم يذكروجه حمل شبهها عليه لان حكمه حكمها وفى بعض النسخ لا بهاما كما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان سمينا نحو جلست مكانك
لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات است لا بهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و
كعند ولدى ١٢ هم نزل وسكنت
ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا بهامه على الاصح اى على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
اى كون البعد دخلت مقصودا فيه لا استقرارا ١٢ محمد الخ
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه و
مما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
ذلك الفعل ١٢ المفعول فيه
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما
يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد فعل الدخول
او الجلوس ١٢
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التى فعلت فيها
فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى
الاصح خلافه ١٢ الاستعمال ١٢ فيكون ١٢
لفظ"

marfat.com

ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير شاذ وينتصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شرطه التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شرطه التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو فعل علة اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مسمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق بخلاف ظاهر الزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

المنصوبات
تعريف المفعول به وفوائده
القيود فيه

قوله فتعارف قوله بالفتح الاعراض التى تتعارف قوله على المسمى بالفتح اسم ما وضع قوله فقدت عن الحرب اى عن الضرب قوله فعل اى حدث قوله مذكورا اى ملفوظا قوله فلا يخرج عنه اى عن الفعل قوله ما كان فعله مقدرا اى ما كان الفعل الذى فعل لاجله مقدرا قوله كما اذا قلت تاديبا اى كما اذا قلت فى جواب من قال لم ضربت زيدا تاديبا قوله فقوله مذكور اى فقول المصنف مذكور قوله احتراز عن مثل اعجبنى التاديب اى احتراز عن ان يرد على التعريف مثل اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله قوله فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه اى عن الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة اى فى ضمن التركيب قوله كما فى ضربت زيدا تاديبا اى فى ضربت زيدا تاديبا قوله قلنا المراد مذكور معه اى المراد بالمذكور فى قولنا احتراز عن مثل اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله مذكور معه اى مذكور مع الفعل الذى فعل لاجله قوله فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا اى فان قلت الفعل الذى فعل لاجله مذكور مع الفعل الذى فعل لاجله كما فى ضربته تاديبا قوله قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه اى قلنا المراد بالمذكور معه مذكور مع الفعل الذى فعل لاجله فى التركيب الذى هو فيه قوله ويرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اى ويرد على التعريف نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا اى اللهم الا ان يراد بذكر الفعل الذى فعل لاجله معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا قوله مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل اى مثال لما فعل لقصد تحصيل الفعل قوله وهو الضرب اى الفعل الذى فعل لقصد تحصيله هو الضرب قوله ويترتب عليه اى على الضرب قوله مثال لما فعل بسبب وجوده فعل اى مثال لما فعل الفعل بسبب وجود فعل قوله وهو القعود اى الفعل الذى فعل بسبب وجوده هو القعود قوله والقائل بكون المفعول له مسمولا اى والقائل بكون المفعول له منصوبا قوله مستقلا اى غير مستقل قوله غير داخل فى المفعول المطلق اى غير داخل فى المفعول المطلق الذى هو المصدر قوله بخلاف ظاهر الزجاج اى بخلاف ظاهر كلام الزجاج قوله فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر اى لفظ مصدر قوله من غير لفظ فعله اى من غير لفظ الفعل الذى فعل لاجله قوله فالمعنى عنده اى عند الزجاج قوله فى المثالين المذكورين اى فى مثالى المفعول له المذكورين قوله ادبته بالضرب تاديبا اى ادبته بالضرب لاجل التاديب قوله وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا اى وجبنت فى القعود عن الحرب لاجل الجبن قوله او ضربته ضرب تاديب اى او ضربته ضربا لاجل التاديب قوله وقعدت قعود جبن اى وقعدت عن الحرب قعودا لاجل الجبن قوله ورد قول الزجاج اى ورد بما ذكر قول الزجاج

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه
اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك
للسمن ولاكرامك اذا ئر عندك مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه
ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم نقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم
الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او
الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار فى
هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية
وكان الاصل ابقاءها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة
انما تكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود
بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

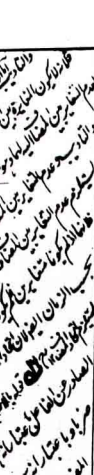

عن الحرب جُبْنًا فان زمان الفعل اعني الفعل اعني تقعد عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعًا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنًا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يُشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه اي الذي فُعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب تركه منصوبا جريًا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدًا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ع وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لايقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فُعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرًا راجعًا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء مصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو ولاجل مصاحبته معمول فعل

mahat.com

وافادته ایاها سواء کان ذلک المعمول فاعلاً نحو استوی الماء والخشبة او مفعولاً نحو کفاک (ای صح زیداً)
وزیداً درهم وسواء کان ذلک الفعل لفظاً ای تلفظیا کالمثالین المذکورین او معنی
ای معنویا نحو مالک وزیداً ای ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول الفعل مشارکته له فی
ذلک الفعل فی زمان واحد نحو سرت وزیداً او مکان واحد نحو لو ترکت الناقة وفصیلها
لرضعها فلا ینتقض بالمذکور بعد الواو العاطفة نحو جاء نی زید وعمرو فانهما لا تدل الا علی
المشارکة فی اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فی
المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التی بمعنی مع وانما وضعوا الواو موضع مع
لکونها اخصر واصلها واو العطف التی فیها معنی الجمع فناسب معنی المعیة فان کان ای وجد
الفعل ای ما یدل علی الحدث فیعم الفعل واسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغیرها
لفظاً وجاز ای لم یجب العطف ولم یمتنع فلا ینتقض بمثل ضربت زیداً وعمراً الوجب
العطف فیه فالوجهان ای العطف والنصب علی المفعولیة جائزان نحو جئت انا
وزیدٌ بالرفع علی العطف وزیداً بالنصب علی المفعولیة والا ای وان لم یجز العطف
بل یمتنع تعین النصب مثل جئت وزیداً فان العطف فیه ممتنع لعدم الفاصلة لا
بتاکید المتصل المنفصل ولا بغیره وان کان الفعل معنی ای امرا معنویا مستنبطا من
اللفظ وجاز ای لم یمتنع العطف تعین العطف حیث لا یحل علی عمل العامل المنوی
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزید وعمرو والا ای وان لم یجز العطف

marfat.com

بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل والمفعول به اي من حيث
هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم
اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل والمفعول به
مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه
مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه
لفظا اي لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا

المنصوبات
تعريف الحال وفوائد القيود فيه

المفعول المطلق مثل ضربتُ الضربَ شديدًا فانه بمعنى احدثتُ الضربَ شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلًا او مفعولًا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفًا وان ياكل لحم اخيه ميتًا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولًا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او تُبيّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجُعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربتُ زيدًا قائمًا مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدًا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيدٌ في الدار قائمًا مثال للفظي الملفوظ حكمًا فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

المنصوبات

فوائد القيود في تعريف الحال

والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

المنصوبات

بيان عامل الحال وشرطه

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مختصة نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وقد ينهما مايكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواقع وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة المتبينة عن تخلفه في بعض المواد ثنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ✦ البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها متروكة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتمم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماء ساءه لم يكن شرب منه ويعل المراد به ههنا نفس داخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومرت به وحده

المنتصوبا وقوع ذي الحال معرفة في آخر المواد

ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
اى كل واحد منها او نوعها ١٢ ح
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد
وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا
اى الحالية ١٢
فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة
وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها
شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة
بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى
بالصفة ١٢
الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل
العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اى ما قد عرفت ان ما هو آه ١٢ ح
اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان
الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار

المنصوبات

وجوب تقديم الحال على صاحبها

فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الاظهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير فلا كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاء غلام هند راكبة وان كان مجرورا بحرف الجر خلافا لسيبويه وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بالحرف الجر فعنده خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولان الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة

marfat.com

والعافیۃ والکل تکلف وتعسف وکل ما دل علی ھیاۃ ای صفۃ سوا کان الدال مشتقا
او جامدا صح ان یقع حالا من غیر ان یؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بیان الھیاۃ وھو حاصل بہ وھذا رد علی جمھور النحاۃ حیث شرطوا اشتقاق الحال
وتکلفوا فی تاویل الجوامد بالمشتق ومع ھذا فلا شک ان الاغلب فی الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا فی قولھم ھذا ابسر واحمر وھو ما بقی فیہ حموضۃ اطیب منہ رطبا وھو فیہ
حلاوۃ صرفۃ فمع کونھما جامدین حالان لدلالتھما علی صفۃ البسریۃ والرطبیۃ ولا حاجۃ
الی ان یؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما علیہ بسرا
وارطب اذا صار ما علیہ رطبا والعامل فی رطبا اطیب باتفاق النحاۃ وفی بسرا ایضا
عند محققیھم وتقدم بسرا علی اسم التفضیل مع ضعفہ فی العمل لانہ اذا تعلق بشیء واحد
حالان باعتبارین مختلفین یلزم ان یلی کل منھما متعلقہ والبسریۃ تعلقت بالمشار الیہ
بھذا من حیث انہ مفضل وھذہ الحیثیۃ وان لم تکن معتبرۃ فیہ الا بعد اضمارہ فی الطیب
لکنہ لما کان الضمیر بالنسبۃ الی المظھر کالعدم اقیم المظھر مقامہ واوجبوا ان یلیہ والرطبیۃ
تعلقت بہ من حیث انہ مفضل علیہ وھو ضمیر منہ فیجب ان یلیہ قال الرضی واما الضمیر
المستکن فی افعل فانہ وان کان مفضلا لکنہ لما لم یظھر کان کالعدم ومع ھذا فلا اری
بأسا بان یقال وان لم یسمع زید احسن قائما منہ قاعدا وذھب بعضھم الی ان العامل
فی بسرا اسم الاشارۃ ای اشیر الیہ حال کونہ بسرا وھذا لیس بصحیح لانہ یکون ان یکون

المنصوبات
کون الحال مشتقا غیر ضروری

المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد الاشارة بحالة اليبسية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا الطيب منه رطبا قد تكون اي الحال جملة
لذا لالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مبتلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراءها عليه في
قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة
الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المتقلة واما في الحال المؤكدة
فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو

marfat.com

على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتة مستقبلة
بالضمير وحدة لمشابهته لفظا او معنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جارنى زيد يسرع
وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى
نحو جارنى زيد وما يتكلم غلامه او جارنى زيد وما يتكلم غلامه او جارنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى
المثبت نحو جارنى زيد وقد خرج غلامه او جارنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد وقد
خرج عمرو والماضى المنفى نحو جارنى زيد وما خرج غلامه او جارنى زيد ما خرج غلامه
او جارنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول قد المقربة
زمان الماضى الى الحال لغلبته على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تحقيقا لان المتبادر
من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد
من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جارنى زيد قد ركب غلامه او
مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فيبويه يؤول قوله تعالى

marfat.com

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ بِقَوْمًا حَصِرَتْ صدورهم فتكون جملة حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد بجملة دعائية وانما لم يُشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المنتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى اَيَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰى قٰدِرِيْنَ اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي اُحِقُّهٗ بفتح الهمزة او ضمها من حَقَقْتُ الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من اَحْقَقْتُ الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اَثْبَتَهٗ اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اَثْبَتُّ لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يُحْنِي عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مُقَرِّرَةً اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى اِنَّآ اَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب

حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

المنصوبات

تعريف التمييز وفوائد القيود فيه

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما
هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او
حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة
او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار
صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب
المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد و
ذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما
وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف من ونحو منوان سمنا

المنصوبات
تقسيم التمييز الى مذكورة ومقدرة

وكالكيل نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراع ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهمًا ورطل زيتًا وقفيزان برًّا وذراع ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتًا او النون كما في منوان سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيًا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلًّا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعًا ان كان اي التمييز جنسًا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي

المنصوبات

بيان ما يتم به ناصب التمييز

ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضاً لانه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازاً حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثواباً ثم ان كان اي المفرد المقدار تاماً بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبساً بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً شائعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشر ودرهم اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلاً عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضاً

المنصوبات

جواز اضافة التمييز وعدمه

الاعلى قلةٍ ليكونَ الباب اقربَ الى الاطراد وعن غيرِ مقدارٍ عطف على قوله عن مفردٍ مقداراً اى الاولُ كما يرفع الابهامَ عن مفردٍ مقداراً لكَ يرفعه عن مفردٍ غيرِ مقدارٍ اى ما ليس بعددٍ ولا وزنٍ ولا ذراعٍ ولا كيلٍ ولا مقياسٍ نحو خاتمٌ حديداً فان الخاتمَ مبهمٌ باعتبارِ الجنسِ تامٌّ بالتنوين فاقتضى تمييزاً والخفضُ اى خفضُ التمييزِ باضافةِ غيرِ المقدارِ اليه اكثرُ استعمالاً لحصولِ الغرضِ مع الخفةِ ولقصورِ غيرِ المقدارِ عن طلبِ التمييزِ لانَّ الاصلَ فى المبهماتِ المقاديرُ وغيرُها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسمُ الثانى من التمييزِ وهو ما يرفعُ الابهامَ عن ذاتٍ مقدرةٍ يرفعه عن نسبةٍ كانَّ الظاهرَ ان يقول عن ذاتٍ مقدرةٍ فى نسبةٍ فى جملةٍ لكن لما كان الابهامُ فى طرفِ النسبةِ يستلزمُ الابهامَ فيها ورفعه عنها يستلزمُ الرفعَ عنه قال عن نسبةٍ مقتصراً عليها تنبيهاً على ان مقابلةَ ما فى هذا القسمِ للمفردِ المذكورِ فى القسمِ الاول انما هى بمجردِ النسبةِ لا غيرُ فى جملةٍ اى نسبةٍ كائنةٍ فى جملةٍ او ماضاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسمُ الفاعلِ نحو الحوضُ ممتلئٌ ماءً او اسمُ المفعولِ نحو الارضُ مفجرةٌ عيوناً او الصفةُ المشبهةُ نحو زيدٌ حسنٌ وجهاً او اسمُ التفضيلِ نحو زيدٌ افضلُ اباً او المصدرُ نحو اعجبنى طيبُه اباً وكذا كلُّ ما فيه معنى الفعلِ نحو حسُنَ زيدٌ رجلاً نحو طاب زيدٌ نفساً مثال للجملة والتمييزُ فيه خاصٌّ بالمنتصبِ عنه ونزعُ الخافضِ اى كطيبِ زيدٍ اباً مثال لما يشبه الجملةَ والتمييزُ فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه والمتعلقة وحيث لا فرق فى التمييزِ بين الجملةِ وما ضاها بها فهذانِ المثالان فى قوة اربعةِ امثلةٍ

المتصوبات

خفض التمييز وقسمه الثانى

ش ش ش

فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً فقوله وأبوة ودار وعلماً عطف على نفساً و
أباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً و
تركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وأباً وأبوة ودارا وعلماً اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً
كضمير ربه رجلا ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة
على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم
الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه

المنصوبات
جواز كون التمييز صفة مشتقة

باب التمييز

فصل التمييز رافع الابهام عن متعلقه

وتارة متعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
فيسمى تمييزا محضا
مثل ابا فى طاب زيدا ابا فانه يصح ان تجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن
زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه وهلم اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد
ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه
بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اعنى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين
لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كان موافقا لما انتصب عنه
مثل طاب زيدا ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى فى نفسه مثل قولك طاب
زيدا ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب
زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا له على كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز
او ورد مفردا واذا قصدت تثنيته او ورد تثنية واذا قصدت جمعيته او ورد جمعا فان صيغة
المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان تثنى ذلك الجنس او تجمع بل يكفى ان
يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما

تارة متعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
فيسمى تمييزا محضا
فان كان التمييز نصا فى المنتصب عنه سواء كان نصا فى متعلقه او محتملا له ولمتعلقه
فيسمى تمييزا غير محض
فان كان

والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث
امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة
المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً
او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اي
لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل
طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او
مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على
الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في
الحال وايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي
درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

باب المنصوبات

كون التمييز صفة وحالاً

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا
جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل و
ههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره
وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماؤه الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من
ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل وتمسكهما
فى هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ✽ وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير

المنصوبات

امتناع تقديم التمييز على الفعل

فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل
ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى
اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئياته نحو
ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى
القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا

المنصوبات
المستثنى وتقسيمه
الى القسمين

اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد
الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ
واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان
يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ
الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه
تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى في كلام موجب

السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
لقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع
اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على
انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد خلا وعدا

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا تقديره خُلُوّ زيدٍ وعَدْوَ عمرٍو بالنصب على
الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلوِ مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرًا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليًا بعضهم او مجيئهم من
زيد ومجاوزًا بعضهم او مجيئهم عمرًا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل
هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد
ليس نحو جاءني القوم ليس زيدًا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرًا وانما
يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في
باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقًا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها
ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعًا في محل يكون متأخرًا عن
الا احترازًا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازًا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبًا كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازًا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد ليس
ولا يكون

ذکر فیہ المستثنیٰ منہ ولم یشترط ان لایکون منقطعا ولا مقدما علی المستثنیٰ منہ لأن حکمہا قد علم فیما سبق فاکتفی بذلک نحو ما فعلوہ الا قلیلٌ بالرفع علی البدلیۃ والا قلیلا بالنصب علی الاستثناء ونحو ما مررت باحدٍ الا زیدٍ بالجر علی البدلیۃ والا زیدًا بالنصب علی الاستثناء وما رایت احدًا الا زیدًا بالنصب اما بطریق البدلیۃ وھو المختار او بطریق الاستثناء وھو جائز غیر مختار وانما اختاروا البدل فی ھذہ الصور لان النصب علی الاستثناء انما ھو بسبب التشبیہ بالمفعول لا بالاصالۃ وبواسطۃ الا واعراب البدل بالاصالۃ وبغیر واسطۃ ویعرب ای المستثنیٰ علی حسب العوامل ای بما یقتضیہ العامل من الرفع والنصب والجر اذا کان المستثنیٰ منہ غیر مذکور ویخص ذلک المستثنیٰ باسم المفرغ لانہ فُرِّغ لہ العامل عن المستثنیٰ منہ فالمراد بالمفرغ المفرغ لہ کما یراد بالمشترک المشترک فیہ وھو ای والحال ان المستثنیٰ واقع فی غیر الکلام الموجب واشترط ذلک لیفید فائدۃ صحیحۃ مثل ما ضربنی الا زیدٌ اذ یصح ان لا یضرب المتکلم احدًا الا زیدٍ بخلاف ضربنی الا زیدًا اذ لا یصح ان یضرب کل واحدٍ المتکلم الا زیدًا الا ان یستقیم المعنی بان یکون الحکم مما یصح ان یثبت علی سبیل العموم نحو قولک کل حیوان یحرک فکہ الاسفل عند المضغ الا التمساح او تکون ہناک قرینۃ دالۃ علی ان المراد بالمستثنیٰ منہ بعضٌ معین یدخل فیہ المستثنیٰ قطعًا مثل قرأت الا یوم کذا ای اوقعت القراءۃ کل یوم الا یوم کذا فظہر انہ لا یرید المتکلم جمیع ایام الدنیا بل ایام الاسبوع او الشہر ومثل ذلک ولفائل ان یقول کما لا یستقیم المعنی

على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
منحصرين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب الغالب في
الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها او مخالفة واحد ايا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها او مخالفة واحد ايا ما في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
قولك قرأت الا يوم كذا او ضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهور ما في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
لك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لهم نحو مثل ما زال زيد الا عالما او معنى ما زال ثبت له ان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد انما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح

الرضی بکن ان تحمل الصفات علی ما یمکن ان یکون زید علیہا مما لا یتناقض وستثنی من جملتہا العلم او یحمل ذلک علی المبالغۃ فی نفی صفۃ العلم کانک قلت امکن ان تحصل فیہ جمیع الصفات الا صفۃ العلم وعلی التقدیرین یندرج فی صورۃ الاستقامۃ ولا یخفی علی المتفطن انہ یمکن بمثل ہذہ التاویلات ارجاع جمیع الموارد الایجابیۃ عند الاستثناء الی صورۃ الاستقامۃ کما یقال مثلاً فی قولک ضربنی الا زیدٌ المراد کل من یتصور منہ الضرب من معارفک والمقصود منہ المبالغۃ فی غلو المجتہدین علی ضربک واذا تعذر البدل من حیث حملہ علی اللفظ ای اللفظ المستثنی منہ فعلی الموضع ای یحمل علی موضع المستثنی منہ لا علی لفظہ عملاً بالمختار علی قدر الامکان مثل ما جاءنی من احدٍ الا زیدٌ فزید بدل مرفوع محمول علی موضع احد لا مجرور ویحمول علی لفظہ ومثل لا احد فیہا ای فی الدار الا عمرٌو فعمرٌو مرفوع محمول علی محل احد لا علی لفظہ ومثل ما زید شیئاً الا شیءٌ لا یعبأ بہ ای لا یعتد بہ فشیءٌ مرفوع محمول علی محل شیئاً لا منصوب محمول علی لفظہ وقولہ لا یعبأ بہ لیس فی کثیر من النسخ وعلی ما وقع فی بعضہا فہو صفۃ شیء المستثنی قیل انما وصفہ بہ لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسہ ولا یخفی انہ لو جعل المستثنی منہ شیئاً اعم من ان یزید علیہ صفۃ غیر المشیئۃ اولا وخص المستثنی بما لا یزید علیہ صفۃ غیر المشیئۃ لکان ادق والطف وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورۃ الاولی لان من الاستغراقیۃ لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات ای بعد ما صار الکلام مثبتا لانتقاض النفی بالا لانہا لتاکید النفی ولا نفی بعد الانتقاض فلو ابدل علی اللفظ وقیل ما جاءنی

marfat.com

من احد الازيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا في كالنصب الحاصل بالعامل فلابد
ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لابد ح من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدر انه
لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر
بسرايته حكمه اليه فانه في قوة تقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل
بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا اياها اي ما ولا
عاملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ
مرفوع على انه محمول على محل شيأ وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت حمله على
محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالاجماع
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيأ الا شيأ مع انه انتقض النفي فيه ايضا
بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

المنصوبات
علم تقديرها ولا حقيقة
وحكما

marfat.com

ومن ثمّ اى ومن اجل انّ عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الّا
قائمًا باعمال ليس فى قائمًا وان انتقض نفيها بالّا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الّا قائمًا باعمال ما فى
قائمًا لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالّا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير
وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها
فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرًا حاشا
زيدًا اى برّأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ
هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالّا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى
للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الّا واستعملت مثلها فى الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الّا عليها
اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الّا عليها فى الصفة غالبًا الا اذا كانت اى الّا
تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورًا لا مقدرًا كما قد يكون
مقدرًا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورًا يكون متعددًا ليوافق حالها صفة
حالها اداة استثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة

المنصوبات
اعراب غير كاعراب المستثنى بالّا

جاءني رجلٌ الا زيدٌ والمتعدد اعم من ان يكون جمعًا لفظًا كرجالٍ وتقديرًا كقومٍ ورهطٍ وان يكون مثنًى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيدٌ منكورٌ اي منكرٌ لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعًا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعًا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصورٍ والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجلٌ او رجال واما بعضٌ منه معلوم العدد نحو له عليّ عشرةُ دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورًا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدًا جاءني وله عليّ عشرةٌ الا درهمًا وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبًا فقيدناه بقولنا غالبًا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجلٍ الا زيدٍ وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجالٌ الا واحدًا والا رجلًا والا حمارًا ولكن لما كان ذلك نادرًا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهةٌ جمع اِلٰهٍ ولا دلالة فيها على عددٍ محصورٍ الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهةٌ ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما

المنصوبات

ندرة تعذر الاستثناء في المحصور وغيره

آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت
وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير
فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الآلهة لان
التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور
لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه
اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان
يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية و
عند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
شعر ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا * وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه
عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا
في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

المنصوبات
نصب سوى وسواء على
الظرف

خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها

اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد

دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

اي الاسناد الى الاسم ١٢ — مبتدأ ١٢

الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد

صفة الاسناد ١٢ رح — خبر ١٢

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه واحكامه وشرائطه

على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما

كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك

اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ

والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا

انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا

حال كونه معرفة ١٢

وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال

يعني ان اطلاقه ليس بجيد ١٢ عف

الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون

باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

المنصوبات

تعريف خبر كان وحذف عامله

وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام
قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر
المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل
ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما
لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

المنصوبات
المنصوب بلا التي لنفي الجنس

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

المنصوبات

بناء اسم لا على ما ينصب به المفرد

ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني
لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة
فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير
من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار
رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها
اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

المنصوبات
مواضع وجوب رفع اسم لا وتكريره

فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة لفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة

المنصوبات فيما كررت فيه لا خمسة اوجه

الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا
لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير
لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل
الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله ع الا رجلا جزاه
الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

المنصوبات
معنى الهمزة الداخلة على لا لنفي الجنس

للتحضيض براسه فكانه قال الا تروننى رجلا يعنى هلا تروننى رجلا ولذلك نصب ونون وهى
عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه
نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف
كريم فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغنى
عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليه
اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله ونعت للمبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع
وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوائد القيود
والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف

المنصوبات
كون نعت اسم لا مبنيا ومعربا

معرفۃً وجب رفعہ نحو لا غلامَ لکَ الفرسُ واذا کان لا مکرّرًا فی المعطوف فحکمہ حکمُہ فی قولہ لا حول ولا قوۃ فیما سبق بان یحمل علی اللفظ ای لفظِ اسم لا المبنی ویجعل منصوبا بان یحمل علی المحلّ ویجعل مرفوعا جاز ولا یجوز فیہ البناء لامکان الفصل بالعاطف ولم یجعل فی حکم المتصل لمظنّۃ الفصل بلا المؤکدۃ اذ المعطوف علی المنفی یُراد فیہ لا کثیرًا نحو لا حول ولا قوۃ مثل لا اَبَ وابنًا وابنٌ فی قول الشاعر ✤ ولا اَبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِہٖ ✤ اذا ہو بالمجدِ ارتدی وتأزّرا ✤ وسائر التوابع لانص عنہم فیہا لکن ینبغی ان یکون حکمہا حکم توابع المنادی کذا ذکرہ الاندلسی ومثل لا اَبَا لہ ولا غلامَیْ لہ ای کل ترکیب یکون فیہ بعد اسم لا التی لتفی الجنس لامُ الاضافۃ واُجرِیَ علی ذلک الاسم احکامُ الاضافۃ من اثبات الالف فی نحو اَبَ وحذفِ النون من نحو غلامَیْنِ جاز یعنی ان الاصل فی مثل ہذین الترکیبین ان یقال لا اب لہ ولا غلامَیْنِ لہ فیکون اسم لا فیہما مبنیا علی ما یُنصَب بہ والجارّ مع مجرورہ خبرا لہما وقد جاء علی قلۃٍ مثلُ لا اَبَا لہ ولا غلامَیَّ لہ بزیادۃ الالف فی مثل اَبَ واسقاطِ النون فی مثل غلامین کما فی حال الاضافۃ تشبیہًا لہ ای لاسم لا فی ہذین الترکیبین مع انہ لیس بمضافٍ بالمضاف واجراءً لاحکام المضاف علیہ باثبات الالف وحذفِ النون فیکون مُعرَبا وذلک التشبیہ انما ہو لمشارکتہ ای مشارکۃ اسم لا حین یضاف باظہار اللام بینہ وبین ما یضاف الیہ لہ ای للمضاف فی اصل معناہ ای معنی المضاف من حیث ہو مضاف یعنی الاضافۃ وہو لا اختصاص لہ والمعنی ان مثل لا ابا لہ ولا غلامی لہ

marfat.com

جائز تشبيهاً اى مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة له اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتاً فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى انما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بأبوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولاً فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامَيه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلامَيه موجودان واما ثانياً فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه اشهر فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا

التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام

المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي

لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف

اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد

وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول

على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما

ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما

اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث

لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا

عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى

ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما

اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية

مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم

نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا

زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا

انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير

المنصوبات
خبر ما ولا المشبهتين
بليس

التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع وَ لَقَدْ اَمَرَّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي * وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس

المجرورات

افادة الاضافة المعنوية وشرطها

في لزوم تعريف المعرف فما لهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لانسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما أجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو خمسة الدراهم ومائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من فصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة متى عهد ثلث الاثافي والديار البلاقع + واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامته ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافا الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حوائج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضارا بكر وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف

تعريف الاضافة اللفظية وافادتها

marfat.com

الضمير من غلامه واستتر في القائم وضيف القائم اليه فحذف التخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن شقّ اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسنِ الوجهِ باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيدٍ حسنِ الوجهِ فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة والجاز الثاني لكون المعرفة حالا او صفة للمعرفة واذا اريد ان المشار اليه تمّ وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضاربُ زيدٍ لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف والانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضاربُ زيدٍ امّا لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

فحصل التخفيف بحذف التنوين لسبب الاضافة ثم عُرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حينئذ على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فلما لا يمنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف ع الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ النص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاى المعجمة

marfat.com

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المص رح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اى الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اى لمحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب

المجرورات في جواز كون المضاف معرفا باللام

واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافا الى مضمرٍ متصل محذوف التنوين قبل الاضافة للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك للاتصال الكاف للاضافة انهما لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ولك
اولاً على وجهٍ يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيداً
ثم يضاف ويقال ضاربُ زيدٍ ولن يتصور ضاربٌ ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين
ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربك وحصل التخفيف جداً
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضاربُ زيدٍ عليه لانهما ليسا
من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهبُ المائةِ البجانِ وعبدها وقولَ الضاربِ
الرجلِ والضاربك حملاً على نظيرتها على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضاربِ
زيدٍ عن جانب الكل على موافقة بعض الشارحين (وهو الشارح الرضي) وذلك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة
الى مسألةٍ على حدةٍ مناسبةٍ للحكم بامتناع الضاربِ زيدٍ فمعنى قوله وضعف الواهبُ المائةِ
البجانِ وعبدها انه ضعف عطف المجرور عن اللام على المحلي به المضافِ اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضاربِ زيدٍ كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذٍ يندفع ما فيه من توهم شائبة

manat.com

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهر
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

المجرورات
لا يضاف موصوف الى صفته
وبالعكس

التاویل لانہ یمشی فی جانب الغربی فانہ لاشک ان المقصود توصیف الجانب بالغربیۃ لا توصیف
مکان ہو جانبہ بہا اللہم الا ان یقال ہناک مکانان جزءٌ وکلٌ فالمکان الذی اضیف الیہ الجانب
ہو الجزء والاضافۃ بیانیۃ والمکان الذی اعتبر الجانب بالنسبۃ الیہ ہو الکل فیستقیم المعنی ویرد
علی القاعدۃ الثانیۃ وہو قولہ ولا صفۃ الی موصوفہا مثل جردٍ قطیفۃٍ واخلاقِ ثیابٍ
فان اصلہا قطیفۃ جردٌ وثیابٌ اخلاقٌ قدمت الصفۃ علی الموصوف واضیف الیہ وجیب
عنہ بانہ متأولٌ بانہم حذفوا قطیفۃً من قولہم قطیفۃٌ جردٌ حتی صار کانہ اسم غیر صفۃ فلما
قصدوا تخصیصہ لکونہ صالحا لان یکون قطیفۃً وغیرہا مثل خاتم فی کونہ صالحا لان یکون
فضۃً وغیرہا اضافوہ الی جنسہ الذی تخصص بہ کما اضافوا خاتما الی فضۃ فلیس اضافۃ الیہا
من حیث انہ صفۃ لہا بل من حیث انہ جنس بہم اضیف الیہا لیتخصص وعلی ہذا القیاس
اخلاقُ ثیابٍ ولا یضاف مما مثلٌ ای مشابہ المضاف الیہ فی العموم والخصوص
الی ذلک المضاف الیہ سواء کانا مترادفین کلیثٍ واسدٍ فی الاعیان والجثث وحبسٍ
ومنع فی المعانی والاحداث او غیر مترادفین بل متساویین فی الصدق کالانسان والناطق
لعدم الفائدۃ فی ذکر المضاف الیہ فانک اذا قلت رایت لیث اسدٍ لا یفید الا ما یفیدہ رأیت
لیثا بدون ذکر الاسد واضافۃ اللیث الیہ فیکون ذکر الاسد واضافۃ اللیث الیہ لغوا لا فائدۃ
فیہ بخلاف اضافۃ العام الی الخاص فی مثل کل المدراھم وعین الشیٔ فانہ ای
المضاف فیہا یختص بہ ای یصیر خاصا بسبب اضافتہ الی المضاف الیہ ولا یبقی علی عمومہ

الجردلت
لایضاف اسم جامد الی مشتق الا
الیہ

marfat.com

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع

المجرورات

حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياءً أُدغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة
واُدغمت الياء في الياء فصار مسلميَّ وان كان آخره واواً قلبت الواو ياءً لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واؤه ياءً وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في
مسلمين مسلميَّ وفي مصطفون مصطفيَّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرد
فيهما اخيَّ وابيَّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر ع وابيَّ مالك ذو المجاز بدار * وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظاً ومعنى واجاب
عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا * بكين
وفدينا بالابينا * اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلنا لنا آباؤنا فداؤكم

المجرورات
حكم اضافة الاسماء الستة
الى ياء المتكلم

وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او حموك ورايت حمأ او حماك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

المجرورات

لا يضاف ذو الى مضمر

عند اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقا نقيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جملة وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حد بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اى كل متأخر حتى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلا او بعضا من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل لا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي

التوابع
تعريفه وفوائد القيود فيه

مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة

التوابع
النعت وتعريفه و
فائدته

رجل عالم او توضیح فی المعرفۃ کزید الظریف وقد یکون لمجرد الثناء من غیر قصد

تخصیص وتوضیح نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم او لمجرد الذم نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم

او لمجرد التاکید مثل نفخۃ واحدۃ اذا الوحدۃ تفہم من التاء فی نفخۃ فاکدت بالواحدۃ و

لما کان غالب مواد الصفۃ المشتقات توہم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی

النعت حتی تاولوا غیر المشتق الی المشتق ولما لم یکن ہذا مرضیا للمصنف ردہ بقولہ ولا فصل ای

لا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیرہ فی صحتہ وقوعہ نعتا اذا کان وضعہ

ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالۃ علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما

ای فی جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذی مال فان التمیمی یدل دائما علی ان لذات ما

نسبۃ الی قبیلۃ تمیم وذی مال یدل علی ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا ای فی بعض

الاستعمالات بان یدل فی بعض المواضع علی حصول معنی لذات ما وحینئذ یجوز ان یقع نعتا

فی بعضہا لا یدل علی ذلک وحینئذ لا یصح جعلہ نعتا مثل مررت برجل آبی رجل

ای کامل فی الرجولیۃ فانی رجل باعتبار دلالتہ فی مثل ہذا الترکیب علی کمال الرجولیۃ یصح

ان یقع نعتا وفی مثل ای رجل عندک لا یدل علی ہذا المعنی فلا یصح ان یقع نعتا ومثل مررت

بہذا الرجل فان ہذا یدل علی ذات مبہمۃ والرجل علی ذات معینۃ وخصوصیۃ

الذات المعینۃ بمنزلۃ معنی حاصل فی الذات المبہمۃ فلہذا صح ان یقع الرجل صفۃ لہذا

فی المواضع الاخر التی لا یدل علی ہذا المعنی لا یصح ان یقع صفۃ وذہب بعضہم الی ان

الرجل بدلٌ عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيدٍ هذا الى بزيدٍ المشار اليه فهنا فى هذا الموضع يدل على معنًى حاصلٍ فى ذات زيد فوقع صفةً له وفى المواضع الأُخَر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان تقع صفةً وتُوصَفُ النكرةُ لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنًى فى تنبوه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفةً الا بتأويلٍ بعيدٍ كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى يستحق لان يومر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفةً له مثل جاءنى رجلٌ زيدٌ عالمٌ ويوصف بحال الموصوف اى بحالٍ قائمةٍ به نحو مررت برجلٍ حسنٍ اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفةٍ اعتبارية تحصل له بسبب تعلقه نحو مررت برجلٍ حسنٍ غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنًى فيه وان كان اعتباريا فالاولى اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعةٌ فى الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفةً يستوى فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبورٍ وامرأةٍ صبورٍ او فعيل بمعنى مفعول كرجلٍ جريحٍ وامرأةٍ جريحٍ او كان صفةً مونثة تجرى على المذكر كعلامةٍ والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف

التوضيح
النعت فى حكم بحال الموصوف ومتعلقه

يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول
مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل
قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل
لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة
وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور

التوابع
النعت وحكمه بحال متعلق الموصوف

العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه

التوابع
النعت والمضمر لا يقع موصوفا ووصفا

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة
فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت
بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او
بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع
اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب
هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز
وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه
وخص الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم

التوابع
النعت ولم يوصف ذو اللام الا بمثله

ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بدى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس

ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف

يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة

الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى لما يكون

هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه

معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه نسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه

مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنسبة احتراز عن

غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن

البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا واو ولكن دائم

واما واو لان المقصود بالنسبة مهما احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب

بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا

بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف

عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ازداد فه

لزيادة التوضيح بقوله بتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف

العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

التوابع
العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط
بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه وآخرهما
كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق
مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل
هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي
جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع
العطف وجهتا الصفة الداخل عليها حرف العطف

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف على المرفوع المتصل

واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل
اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان
ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي
ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل
حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف
هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فليكبوا فيها هم والغاوون وعد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض

حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات
حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى
بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو
اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضاً تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك
نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد
التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف على
الضمير المجرور

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبا عادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال وبناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون مما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون مما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة ونخلتها فبتقدير التكرير لقصد عدم التعيين اى رب شاة ونخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ واى رب شاة ونخلة شاة ونخلة لها فكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم ولا قاعدا ولا ذاهبا عمرو لا الرفع في

التوابع
العطف والمعطوف في حكم المعطوف عليه

ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفاً على قائم او قائماً فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً على
المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب
زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا اوقع العطف
بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي
اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من
اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول
وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف
على عاملين

انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

التوابع

التاكيد وتعريفه وفوائد القيود فيه

marfat.com

مولانا محمد جمال الدين رحمه الله تعالى

الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في النسوب اليه
فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع
غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا ي ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في
النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده وهذا لظن السامع تجوزا لان في نفس
المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه
يريد النسبة الى بعضها فيندفع بهذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلا هما وثلثتهم واربعتهم و
نحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست لوضع
واما عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقة لكن لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فالاول منه تكرير اللفظ
الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاوده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وبحتمل اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماءً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييدية او غير ذلك

ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود

من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي و التاكيد المعنوي مختص

بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع

واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في

حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق

اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط

مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس

والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما

افراداً وتثنية وجمعاً و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد

نفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب

نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر

والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً للمثنى كلاهما للمذكر

وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف الضمير

العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها و

كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في

التوابع

التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة

الکلمات البواقی وہی اجمع واکتع وابتع وابصع بالمہملۃ او المعجمۃ تقول اجمع فی المذکر الواحد
وجمعاء فی المؤنث الواحدۃ او اجمع بتاویل الجماعۃ واجمعون فی جمع المذکر وجمع فی
جمع المؤنث وکذا اکتع کتعاء اکتعون کتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا یؤکد بکل واجمع الا ذا واجزاء مقدرا کان او جمعا اذ الکلیۃ والاجتماع لا یتحققان
الا فیہ ولا حاجۃ الی ذکر الافراد لان الکلی مالم تلاحظ افرادہ مجتمعۃ لم تصر اجزاء لا یصح تاکیدہ
بکل واجمع ویجب ان تکون تلک الاجزاء بحیث یصح افتراقہا حسا کاجزاء القوم او حکما
کاجزاء العبد لیکون فی التاکید بکل واجمع فائدۃ مثل اکرمت القوم کلہم واشتریت العبد کلہ
فان العبد قد یتجزأ فی الاشتراء فیصح تاکیدہ بکل لیفید الشمول بخلاف جاءنی زید نفسہ لعدم
صحۃ افتراق اجزائہ لا حسا ولا حکما فی حکم المجی واما اکد الضمیر المرفوع المتصل بارزا کان
او مستکنا بالنفس والعین ای اذا اردت تاکیدہ بہما اکد ذلک الضمیر اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العین مثل ضربت انت نفسک فنفسک تاکید لتاء الضمیر بعد تاکیدہ بمنفصل ہو انت
اذ لو لا ذلک لالتبس التاکید بالفاعل اذا وقع تاکیدا للمستکن نحو زید اکرمنی ہو نفسہ فلو لم یؤکد
الضمیر المستکن فی اکرمنی بقولہ ہو ویقال زید اکرمنی نفسہ لالتبس نفسہ الذی ہو التاکید بالفاعل
ولما وقع الالتباس فی ہذہ الصورۃ اجری بقیۃ الباب علیہا وانما قید الضمیر بالمرفوع لجواز تاکید
الضمیر المنصوب والمجرور بالنفس والعین بلا تاکید ہما بالمنفصل نحو صرت بک نفسک ومررت بک نفسک
لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاکید المرفوع المنفصل بالنفس والعین بلا تاکیدہ بمنفصل نحو انت نفسک

التوکید
التاکید وما یؤکد بکل واجمع
والاذ واجزاء

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباعد لتاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانها يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني اتبع والبصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الاحاطة وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الاشل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

التوابع

البدل وتعريفه وفوائده

القيود فيه

قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود ونسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي ملابسته فالاول اي بدل الكل مدلوله المدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
اي حاصل الفرق بينهما
تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل
منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء
انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون
ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو
وهي كون المبدل منه جزءا من البدل فان هذه الملابسة غير الملابسة التي هي كون البدل كل المبدل منه او جزءا له ١٢ رح
مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
اي ثابت فيه من غير الجزئية ١٢ رح — اي لا يكون المبدل منه جزءا للمبدل ١٢ رح
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان تقصد انت اليه اي
الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه

التوابع
البدل وتعريف نوعه الثاني والثالث والرابع

ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا

التوابع
عطف البيان وتعريفه وفوائد القيود فيه

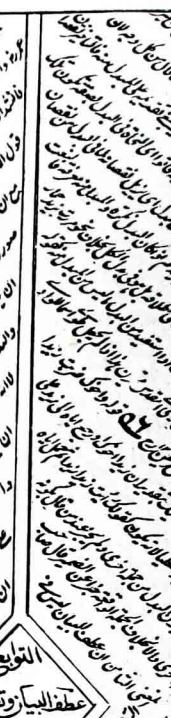

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعر اقسم
بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال * اغفر له اللهم ان كان فجر * قال اللهم صدق صدق حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده
وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر * فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري
جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن
التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه
وقوعا * وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه
لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر * كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم
من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل

التوابع
عطف البيان وفرقه من البدل لفظا

مولانا محمد عبد الرحمن رحمة الله تعالى عليه

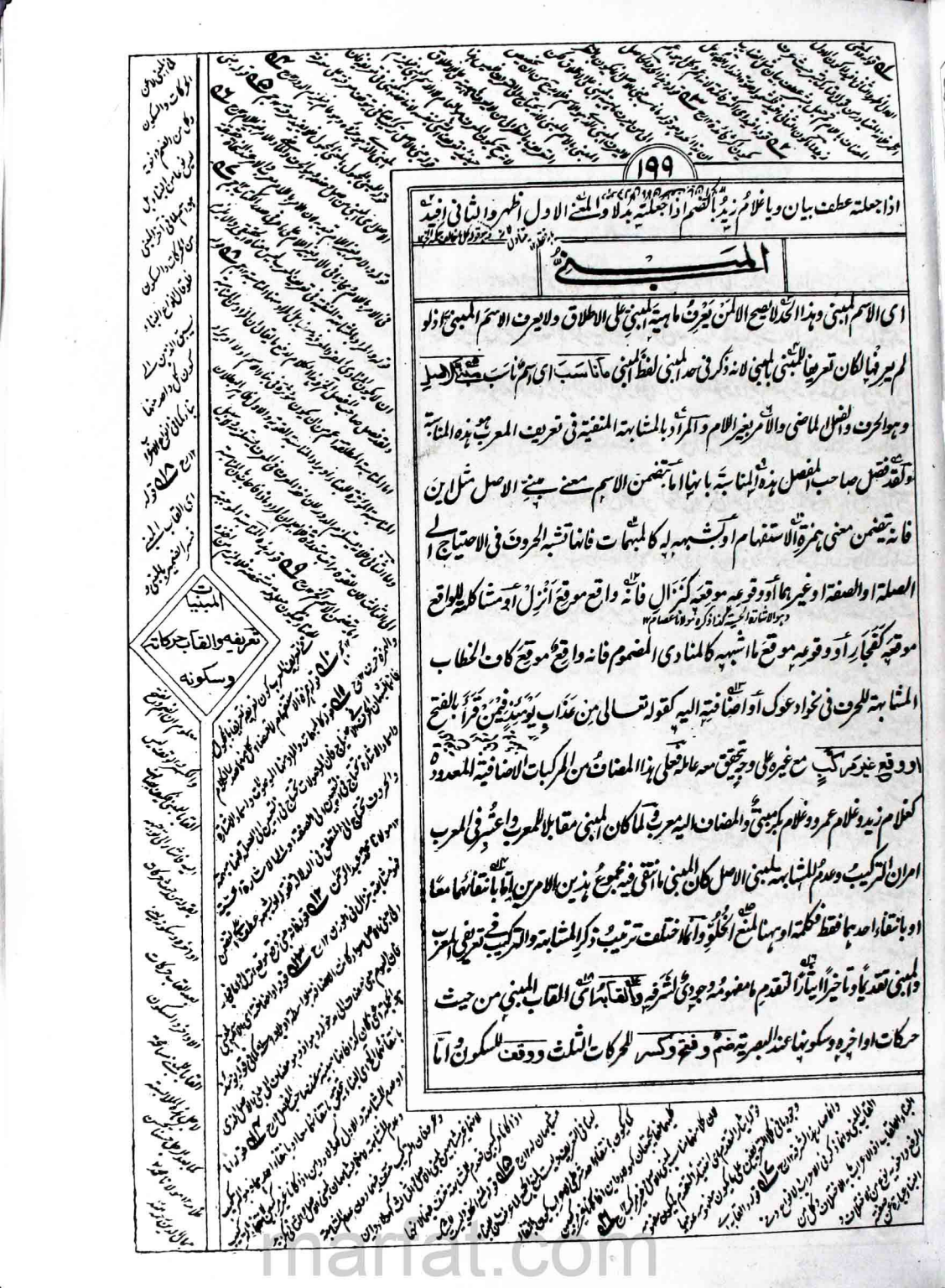

اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما

المبنيات
تعريفه والقاب حركاته وسكونه

الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعتبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما
يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غير بالكما يقال اكرامى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى
واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
او قد يختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهى اى المبنى التى
باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد
عند ذلك من علتين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم او
متكلم حيث انه
متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فقيل المراد بالمتكلم من
يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به وبخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

imamat.com

تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم
ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من
سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على
ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه
انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له
نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

المبنيات
المضمر واقسامه باعتبار الاعراب

لانه مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى

فذلك اى الضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل و

المجرور المتصل النوع الاول يسمى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد

المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى للمتهين او لهما الى ضربن

صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى

وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة

التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا

ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المتصل

انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت

الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول

المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن

ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو انى

انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المتصل

ايانى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات

كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية

marfat.com

والجمع والتذكير والتانيث و النوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا و مناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

المبنيات

المضمر واستتار المرفوع المتصل خاصة

التانیث لانّ الضمیر المرفوع والالم یجتمع مع الفاعل الظاهر فی نحو ضربت ہند و فی الفعل المضارع للمتکلم مطلقا سواء کان واحدا او فوق الواحد مذکرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب و للواحد المخاطب المذکر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم یکونا مسندین الی الظاهر نحو زید یضرب وہند تضرب وفی الصفة مطلقا سواء کان اسم فاعل ومفعول او صفة مشبهة او فعل التفضیل وسواء کان مفردا او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا اذا لم یکن مسندا الی الظاهر نحو انا قائم انا الزیدان کقولک یضارب ہند ضاربة والزیدان ضاربان الزیدون ضاربون والہندان ضاربتان والہندات ضاربات ولیست الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون بضمیرین لانہما تقبلان یاء فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر عن حالها الا ان تتغیر عاملها والعامل ہہنا لیس عاملا فی الضمیر وانما ہو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعل له والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع فلو کانت ضمائر لا تتغیر الا تری ان الیاء فی تضربین والنون فی تضربن والواو فی یضربون والالف فی یضربان لا تتغیر فہما لے الالف والواو فی الصفة حرفا التثنیة والجمع ولیستا بضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا لاجل شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر فمتی امکن لا یسوغ الانفصال وذلک لے تعذر المتصل بالتقدیم والتاخیر بتقدیم الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما یکون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا یحصل الا به اذ الفصل ینافی الاتصال وبترکه

المبنیات

المضمر لا یجیء المنفصل الا لتعذر المتصل

يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانا اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او
يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف المنصوب نحو
انني وانك او يكون اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا
التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على
ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل للغرض وهو التخصيص جهنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق اتق نفسك
والشر وانا زيدا مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي فاعلا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد

ولكنه تاكيد لازم لافاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وردى عن الزمخشرى
كما فى اسكن انت وزوجك الجنة ارضى
ضاربهم نحن وعلى بنا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
الهى على ما ردى عن الزمخشرى
فى صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا يجب
اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز
عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقد منه اى احد الضميرين الذى هو
وهو كما الواحد ١٢ الآخر
اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليتعذر
المتكلم فى تاخير الاعرف ولما فيه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بانه هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بانه فصله وان كان متصلا ونحو ضربنيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجزء الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم
الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربنى اياك للاعتداد بالفصل وان لم يكن احدهما اعرف او يكون
ولكن ما قدمته نحو اعطيته اياك ١٢ المتوسط
فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول

ALMUBINAAT
المبنيات

فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار
لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا
انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه

المبنيات
المضمر والمختار في خبر باب كان
الانفصال

ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سیبویہ الی ان لولای ہذا المقام حرف جر والکاف ضمیر مجرور واقع موقعہ فالاخفش تصرف فی مابعد لولا وسیبویہ فی نفسہ اما عساک فذہب الاخفش الی انہ ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وسیبویہ الی ان عسی محمول علی لعل لیقاربہا فی المعنی فہہنا ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویہ فی العامل ودون الوقایۃ مع الیاء ای یاء المتکلم لازمۃ فی الماضی اذا لحقتہ تلک الیاء ولتلحق آخر الماضی عن الکسر المختصۃ بالاسم التی ہی آخت الجر ولہذا سمیت نون الوقایۃ نحو ضربنی وعلک نون الوقایۃ لازمۃ فی المضارع لکن لا مطلقا بل حال کونہ عریا عن نون الاعراب ای عن نون ہی الاعراب نحو یضربنی لتلحق آخر المضارع ایضا عن تلک الکسرۃ بخلاف کسرۃ تضربین لانہا فی الوسط حکما وبخلاف کسرۃ لم یکن الذین کفروا وقل الحق لعروضہا وانت مع النون الاعرابیۃ الکائنۃ فیہ ای فی المضارع مع لدن وان واخواتہا یعنی ان وکان ولکن ولیت ولعل تخفیفا عن الاتیان بنون الوقایۃ للمحافظۃ علی الحرکات البنائیۃ فی غیر لدن وعلی السکون فی لدن وبین ترکہا تحرزا عن اجتماع النونات ولو حکما کما فی لعل لقرب اللام من النون فی المخرج وحملا علی اخواتہا کما فی لیت ویختار لحوق نون الوقایۃ فی لیت من بین اخواتہا ان لعدم مانع فی ذاتہا واہمال علی اخواتہا خلاف الاصل وفی من وعن وقد وقط وہا بمعنی حسب للمحافظۃ علی السکون اللازم الذی ہو الاصل فی البناء مع قلۃ الحروف وعکسہا ای عکس لیت لعل فی الاختیار فالمختار فیہا ترک النون لثقل تضعیف کثرۃ الحروف ویتوسط بین المبتدا والخبر

المبنیات

القسم الرابع حکم نون الوقایۃ مع یاء المتکلم

قيل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب وانت الصاحب وضعيفة وهو ضمير منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اوصل به لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى عدم اللبس

اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها واكثر من المستفاد من قوله لان الفصل

كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيدهو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته

ان لم يكن ولا عمل لها من الاعراب الخ

وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام وقع متقدما من غير سبق المرجع وذلك بحسب المفهوم

بناء على الفصل خلافا للعلامة

بخلاف ما اذا كان ضميرا

manat.com

اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير

القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك

ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظ

ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان

يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة

مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة

زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون

مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا

وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل

وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره

لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا

لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان

المبنيات

المضمر وضمير الشان يفسر بالجملة بعده

المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر
دعوٰهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما
وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان
لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى
اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين
نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه
وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

المبنيات
اسماء الاشارة
وتعريفه

قولہ تعالیٰ اَنْ هٰذٰنِ لَسٰحِرٰنِ علیٰ احدالوجوہ والمؤنث الواحدۃ بتا قیل ہی الاصل فی الغایات المؤنث الواحدۃ لانہ لم یثنّ منہا الا ہی وذی وقیل ہی الاصل لکونہا بازاء ذا المذکر فینبغی ان یاتی بہا وقیل ہما اصلان والقول باصالتہا قدّمتا علی سائر ہا لغرعیتہا وذی تقلب الالف یاء وذہ وذہ تقلب الالف والیاء ہا غیر وصل الیاء ہا تنبیہ وذہ بوصل الیاء ہا وہٰذہٖ ای مشتی المؤنث تان فی الرفع وتین فی النصب والجر ولا یثنی من لغاتہ الا تان الکثرۃ دورہا علی الالسنۃ وقولہم بعضہم من اختلاف اواخرذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل انہا معربۃ والجمہور علی ان ہذا الاختلاف لیس لسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنیۃ المرفوع وذین وتین لتثنیۃ المنصوب والمجرور ووقوعہا علی صورۃ المعرب اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود علۃ البنا فیہما والجمہما ای جمع المذکر والمؤنث اولا مدا وقصرا ای ممدودا ومقصورا واذا کان مقصورا یکتب بالیاء ویلحقہما ای اسماء الاشارۃ یعنی یدخل علی ادائہا علی سبیل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتہا حرف التنبیہ وہی کلمۃ ہا فہو لیس فی الحقیقۃ منہا وانما ہو حرف جیٔ للتنبیہ علی المشار الیہ قبل لفظہ کما جیٔ بہ للتنبیہ علی النسب الاستاذیۃ کقولک ہا زید قائم وہا ان زیدا قائم ویتصل بہا ای باواخر اسماء الاشارۃ حروف الخطاب وہو الکاف تنبیہا علی حال المخاطب من الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث وانما جعلت ہذہ الکاف حرفا لامتناع وقوع الظاہر موقعہا ولو کانت اسما لم یمتنع ذلک مثل ضربتک وبک وذہی ای حروف الخطاب خمسۃ والقیاس یقتضی الستۃ واشترک خطاب الاثنین

المبنیات
اسماء الاشارۃ والفاظہا

فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد والمذكر والمؤنث مثناهما وجمعها وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها واتما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذالك الى ذاكنّ يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذالكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانِكَ وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانِكَ وذَيْنِكَن اذا اشرت الى مذكرين خاطبت مؤنثات وكذا العوالق يعني تاك الى تاكن وتيك الى تَيْكُنَّ وتانِكَ وتَيْنِكَ الى تانكن وتَيْنِكَن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن اولاكن

واما ذيك فقد اورده الزمخشري رض والمالكي رض وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا تحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف رض كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم تتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حال كون ياتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب

واما انا وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء

mafat.com

كسر الهاء الّتي فلمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل الشبه
(عن ضميره ذكر ضميره)
وأما ما عداها من اسماء الاشارة فقد تستعمل في المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود
(الاسم)
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتوقف جزء اى اتم لا تتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تميزا والا فيصير جزءا واما ان كان تتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اذ وليا تتخيل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر به كالمبتدا
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
فان كل واحد منهما جزء اصلا تخيل اليه المركب ولا يرد
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده اتفاقا جزءا لكن لا جزءا تاما او وليا الا بصلة وعائد
(اى لم يتخيل اصل جزئية ايضا ١٢ رحمن)
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
(١٢ منه وفي التعريف)
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
(جزء)
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا احتراز مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا تتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث
ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون

المبنيات
الموصوفة به وفي الاقوال التي
فيه

marfat.com

بحسب الواقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير
له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى
الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللائى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث
وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو
اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر ع وبيرى ذو حفرت وذو طويت

المبنيات
الموصول وتفصيل
الفاظه

اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعلها الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت
والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او الجمع والعائد المفعول اى
العائد الذى لايتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة
لا يضر بان يمر الجار والمرفوع ايضا ١٢ منه
لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى ان الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له
اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره ايا ها فانهم اذا
قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به
لابد من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم
يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان لبا ليست
بصلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدقها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها
فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية
يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى للكلمة الذى او اخرته اى المخبر عنه
عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخره معنى جملة اى جملته خبرا متاخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى
موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى

Marfat.com

وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت الخبر عنه يعني زيدا وجملته خبرا عن الذي و
قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
الخاصة تجيء بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا
اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وجبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستقاد من اسم الفاعل والمفعول معنى ما كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير
المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون

المبنيات
الموصول وتعذر الاخبار
بالذي

المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء يعجبك واما بجملة نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال + اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا + اي

المبنيات

الموصول واحوال ما الاسمية

شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا
صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي
لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى
الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتالد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية
مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت

المبنيات
الموصول وكون اي واية
معربة ومبنية

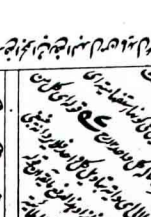

اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و ح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى
شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها
بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما
اى شئ و ح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين
السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما
من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد
مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا

المبنيات
اسماء الافعال و
تعريفه

موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا
على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه
لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى
يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا
وزنة اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي
والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين

المبنيات
اسماء الافعال و
الفاظها

وجهها فی کلام طویل فمن اراد الاطلاع علیه فلیرجع الیه و فعال حال کونه علماً للاعیان
ای لعین من الاعیان وانما قال علماً لیخرج باب فساق وانما قال للاعیان لیخرج عنه باب
فجار لانه وان کان علماً کما قالوا لکنه للمعانی لا للاعیان و قوله مؤنثاً صفة علماً و ذکره
للتنبیه علی انه لم یقع الا کک کقطام علماً للمؤنث و غلاب کک مبنی فی استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنی الامر عدلاً و زنة و معرب فی استعمال بنی تمیم الا ما کان فی آخره
ای الا فی فعال علماً للاعیان یکون فی آخره راء فان بنی تمیم اختلفوا فیه فاکثرهم یوافقون
الحجازیین فی بنائه واقلهم لا یفرقون بین ذوات الراء وغیرها بل یحکمون باعراب الکل نحو
حضار علماً لکوکب وجه الاکثرین ان الراء حرف مستثقل لکونه فی مخرجه کالمکرر فاختیر فیه البناء
لانه اخف اذ سلوک طریقة واحدة اسهل من سلوک طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجاریة علی لفظ الانسان اما منقولة الی باب المصادر ولزمت المصدریة ولم تصر اسم فعل او لم
تلزم المصدریة فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحکمه حکم المصادر والثانی مثل مه وصه
وحکمه حکم اسماء الافعال واما غیر منقولة بل باقیة علی ما کانت علیه حین کونها اصواتاً ساذجة و
لم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهی علی انواع فمنها ما یعرض للانسان عند عروض معنی له کقول
المتندم او المتعجب وی وح لا تقدر ان تحکم علیه بشیء او به علی شیء ومنها ما یجری علی لفظ الانسان
علی سبیل الحکایة بان یصدر من نفسه ما یشابه صوت شیء کما اذا قلت غاق قاصداً لاصدار
ما یشابه صوت الغراب عن نفسک وحینئذ لا تقدر ان تحکم علیه او به ومنها ما یصوت به لاجل حیوان

المبنیات
اسماء الافعال و
الاصوات

اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وج ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به و
هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما
عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها
على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من

المبنيات
الاصوات وتعريفه
والمركبات

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزأي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية و
لا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة صعب من شرط الفساد والله اعلم
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى فلا شك انه
يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي
في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد
جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري بحر مع الآخر لا تدل عليهما من
غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن جزؤ الثاني حرفا اي حرف
عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع الهمزة في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب و
الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو ودرك عشر مع خمسة
وثمل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احد جزأيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه

المبنيات
المركبات وحكم
جزأيها

لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزأين
لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزأين اذ في اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي
وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر
واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما
اعراب الجزأين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزأين معا
واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك

المبنيات
الكنايات ومعناها اللغوي والاصطلاحي

جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما كُنِّيَ به لا المعنى المصدري والكل ما كُنِّيَ به بل بعضه لا كل بعض بل بعضٌ معيَّنٌ فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يُريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يتقل بعضل لكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه ابو التصريح به مفصلا فلذلك عرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنا وبالكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وكل الخبرية عليها وكذا وبنا وبالانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انجر عن الجر أين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرقته في البناء خطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام ممَّيِّزُها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفردٌ لانها لما كانت للعدد ووسيط العدد وهو من احد عشر الى

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل ميزا لكل لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرد بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجلٍ عندي وكم رجال لقيت
مائة ثوبٍ وثلثمائة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير في
ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزها كانها نائبة عن معنى
التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجلٍ ضربت وكم
من قريةٍ اهلكنا ها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملكٍ وكم من قريةٍ وذلك لموافقته
جرّ المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في قطرٍ ولا ناشرٍ ولا دليل على
جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّزه المشرحي ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من آيةٍ بينةٍ استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم سن اول الامر انه من اي نوعٍ
من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه
عليه من اول الامر ولا يلزمهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فيعود على تاويل
كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل احدٍ منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا تم بيّن
موقع كل منهما بقوله فكلها اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعكا فعل او شبهه لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو لك كان منصوبا بعمولا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل فعلة لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدراً ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه اي كم رجلاً ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه

المبنيات

الكنايات وكون كم في محل الجر والرفع

وداخل فی قاعدة الرفع ثانیا لقیامه مقام عامله الذی هو خبر المبتدأ وکذلک ای مثل کم فی تأتی
الوجوه الاربعة الاعرابیة بالشرائط المذکورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنی انه یتأتی
تلک الوجوه فی جمیع هذه الاسماء لا فی کل واحد منها وهی من وما وای واین وانی ومتی مشترکة
بین الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وکیف وایان مختصتین بالاستفهام فمن وما اذا کانتا
استفهامیتین یتأتی فیهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا یتأتی فیهما الرفع علی الخبریة لامتناع ظرفیتهما واذا کانتا
شرطیتین فکذلک یتأتی فیهما تلک الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن یأتنی فهو مکرم وما تقدموا لانفسکم من خیر تجدوه
عند الله ولا یتأتی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریة فانه لا یقع بعدها الا الفعل
ولا یصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفیة من هذه کمتی واین وایان وکیف وانی واذا
ان لم تنجر بجار نحو من این فلا بد من کونها منصوبة علی الظرفیة وعن بعضهم ان اذا قد تخرج
عن الظرفیة وتقع اسما صریحا نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو وای وقت قیام زید وقت قعود
عمرو فهی مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اعثر لهذا علی شاهد من کلام العرب وما هو
لازم الظرفیة یرتفع فی الاستفهام محلا مع انتصابه علی الظرفیة اذا کان خبر مبتدأ مؤخر نحو متی عهدک
بفلان ای متی کائن عهدک به واما ای فیتأتی فیه الوجوه الاربعة کلها فانه قد یقع فی محل الرفع
بالخبریة ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیة نحو ای وقت مجیئک ای ای وقت کائن مجیئک

المبنیات
اسماء الاستفهام و الشرط والفاظهما

فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه
النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا
الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علي عشاري * الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كك وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت
كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي
ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل

المبنيات
اسماء الاستفهام والشرط والوجوه
في تمييز كم

التكلم كانه ذيل عن كمية عدد عمامة وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
(استزادة ای عقل)
ای كثير من عمائك وخالاتك جلبت على عشاري واذا حذفت المميز ای كم مرة او كم جلبة على التكلم
او كم مرة او جلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقولك خبرة قد جلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وضعفا واذا نصبتها نصبتهما و
اذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم
مالك وكم ضربة ای في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانك اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك ای كم مرة او مرة ضربت او الى ضربا تك ای كم ضربة او
ضربة ضربت فكم في هذا المثال امامنصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى

المبنيات
اسماء الاستفهام والشرط
متعلق فيه من الظروف

marfat.com

ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه و
اختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء
الفرات * فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما
اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي الاول هو
الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات وقد جاء
ع اما ترى حيث سهيل طالعا * فحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى

المبنيات
الظروف وشرط
بنائها

مكان سهيل طالعا آخره ع نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة
فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من
الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت
زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا
الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان
ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم
فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين

المبنيات
الظروف وحكم اذا الشرطية
والفجائية

اذا الشرطية والمراد بلزوم البتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها
في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على
حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه
من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى
التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق
اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسرى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما
مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من
الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف
وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد
قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها
اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء

المبنيات
الظروف وحكم اذ واين وانى

انّى زيد بمعنى كيف وانّى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال
لما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال
تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال
جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى

المبنيات
الظروف وحكم متى وايان و
كيف ومذ ومنذ

فيه بحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل الان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بعض جميع
المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيلتهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد
بيانه حال كونه متلبسا بالبعدة اى بعده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يتبين منه شئ نحو ما رايته
مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة منتقلة
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ
زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما
عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد
من مذ ومنذ اسمان مبتدأ وهما معرفتان للكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة اجميع المدة
وخبرهما بعدا اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانها عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز عند علم انهما اذا كانا
مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عد هما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنهما اى من الظروف المبنية لا اى بالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

المبنيات
الظروف وحكم لدن ولد

بفتح اللام وسكون الدال وَلَدٌ بضم اللام وسكون الدال وَلَدٌ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما
يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا
فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا
لضمة التاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة التاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم
الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

المبنيات
الظروف وجواز بنائها مضافة
الى الجملة واذ

ولو بواسطة على المختار للتخفيف نحو قوله تعالى يوم يشفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لا يجب الكتاب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير ومذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة فما اي اسم وضعت بوضع خزئي او كلي لشيء متلبس بعينة اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة شخصية باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالموضع كلي والموضوع له جزئي شخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا قصد ذات زيد

الاسماء
المعرفة وتعريفها وهي ستة
انواع

ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

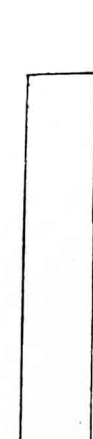

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

والمضاف الى المعرفة لیدخل فیه المضاف الى المضاف الى المعرفة ایضا مثل غلام ابیک والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان یکون بالذات او بالواسطة ولا یخفى علیک نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا کان لفظ الغیر او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحکم معنى اى اضافة معنى یعنى اضافة معنویة فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظیة فانها لا تفید تعریفا ولما سبق تعریف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعریف خص العلم بالتعریف وقال العلم اسما کان او لقبا او کنیة لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو کنیة والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعینه شخصا او جنسا واحترز به عن النکرات والاعلام الغالبة التی تعینت لفرد معین بغلبة الاستعمال فیه داخلة فی التعریف لان غلبة استعمال المستعملین بحیث اختص العلم الغالب بفرد معین بمنزلة الوضع من واضع معین فکان هؤلاء المستعملین وضعوا له ذلک غیره متناول غیره ای حال کون ذلک الاسم الموضوع لشئ بعینه غیر متناول غیر ذلک الشئ باستعمال فیه واحترز به عن المعارف کلها وقوله بوضع واحد ای متناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشترکة ولما اشار الى ترتیب انواع المعارف فی الاعرفیة بترتیبها فی الذکر اراد التنبیه على ترتیب اصنافها فیما یکون فیه هذا الترتیب فقال واعرفها ای اعرف المعارف یعنی فلیها بالنسبة عند المخاطب من حیث اصنافها المضمر المتکلم بعد وقوع الالتباس فیه ثم المضمر المخاطب

الاسماء

العلم وتعریفه وای معرفة اعرف المعارف

فانه یتطرق فیه مالا یتطرق فی المتکلم الا تری انک اذا قلت انا لم یلتبس بغیره واذا قلت انت جاز ان یلتبس بآخر فیتوهم ان الخطاب له ولیس المراد بالاعرفیة الاکون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم یذکره لانه علم من عرفیة المتکلم والمخاطب انه لا دون منهما واقتصر علی بیان النسبة بین اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بین اصنافها الا المضاف الی احدها فان فیه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف الیه ولهذا ما اثبت التفاوت بین اصنافه بعد بیانه بین انواع المضاف الیه واصنافه وهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه فان فیه اختلافات کثیرة النکرة ما وضع لشیء لا بعینه ای لا باعتبار ذاته المتعینة المعلومة المعهودة من حیث هو لک قوله ما وضع لشیء شامل للمعرفة والنکرة وبقوله لا بعینه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذکر لان لها احکاما خاصة لیست لغیرها وهی ما وضع ای الفاظ وضعت لکمیة آحاد الاشیاء من الاسماء مفردة کانت تلک الآحاد او مجتمعة فالاشیاء هی المعدودات وآحادها کل واحد واحد منها وکمیة الآحاد ما یجاب به اذا سئل عن واحد او عن اکثر من واحد من تلک المعدودات بکم والالفاظ الموضوعة بازاء تلک الکمیات بان یکون کل واحد منها موضوعا لکمیة واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لکمیة آحاد الاشیاء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدودین منها بکم هو یجاب بالواحد والاثنان موضوع لکمیتهما اذا اخذت مجتمعة متکررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود ومعدودین یجاب بالاثنین وکذا الی ما لا نهایة له فقصرهم من هذا التقریر لفظ الواحد والاثنین داخلان فی هذا التعریف لانهما من اسماء العدد فی عرف النحاة وان لم

marfat.com

يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له
من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما
بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمئتين والفين
او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته
واحدة ثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث
الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر
رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

الاسماء
اسماء العدد واصولها التي يتفرع
منها باقيها

فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر
من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى
تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول
وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول

الاسماء
اسماء العدد وكسر الشين وسكونها
في العشرة

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مئتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

الاسماء

اسماء العدد وحكم الياء في ثماني عشرة

لفظاً نحو ثلثمائة رجال او معنىً نحو ثلثة رهط اما كونه مخصوصاً لانه اكثر استعمالاً اشد وافيه جرّ التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون من واما كونه مجموعاً غالباً بقي المعدود والعدد في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميّزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يُجمع فيقال مِئات او مِئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز الجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد الجيء بعدها هو في صورة الجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتضى على المفرد مع كونه اخصر وميز احد عشر الى تسعة وتسعين كل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يُصيّروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد على مائة حيث لم يضف الى المميز لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً واما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوباً صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلاً ومميز مائة والف و مميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

الاسماء
اسماء العدد وحكم مميّزها

manar.com

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا و
اللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و
الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز
الاثنين كك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت

الاسماء
اسماء العدد ولا يميز واحد واثنان

لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز

اي بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او

علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد

على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق

العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء

انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح

به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك

التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي

في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا

انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو

باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه

اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا

والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث

لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه

مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته

الاسماء

اسماء العدد ولا يميز واحد واثنان

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية
في المذكر والاولى والثانية في المؤنث لك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد و
(اى اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية ١٢ رضي)
الواحدة لانها لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث ولك الثاني عشر و
الثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في
(وكذا في عدم الحاجة الى التصيير ١٢ رضي)
المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لو احد مذكر فلا معنى
(سواء كان مركبا او امتزجا بحيث اضافيا ١٢ رضي)
(في الحادي عشر والثالث عشر ١٢)
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرها اي الاثنين ثلثة من
قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه
(نون على الاصل ١٢ رضي)
اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم
(اي مطلقا ١٢ رضي)
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة مازاد
(لزوم ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة ١٢ رضي)
(اذ المتبادر من الواحد الاخير ١٢ رضي)

Marfat.com

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من
احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى
حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
الانجرار بالفارسية كشيدن ١٢
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة
التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
مع التنوين
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من
المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها
وهو صاحب المفصل ١٢
للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو
اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس

الاسماء
المذكر والمؤنث
وتعريفهما

الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تاء تانيث منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه وكظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عُيَيْنَة ولم يُرَدّ مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لما احتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي سقوطا عما يغلب في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيدٌ لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى
سواء كان واحدة مؤنثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع
المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا
يقال جاءت فعلن اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يائلها في كونه جمع المؤنث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يائلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث في الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

فضمير واحد
المؤنث وجمع المؤنث السالم
الفعل اليه

الاسمية
المؤنث واحكام اسمائه

لك قوله ان الفصل الخ اى فصل كان متصلا او منفصلا كما يدل عليه قوله بعد هذا
ان جيء بالفصل الخ وقوله او منفصلا كما سيجيء في الشرح فاندفع ما قيل ان قوله
ان الفصل الخ يقتضي ان الفصل المذكور في الشرح ليس بمتصل مع ان الفصل المذكور
متصل كما لا يخفى على من له ادنى تامل فتدبر منه
لك قوله ان الفصل الخ اى فصل كان متصلا او منفصلا كما يدل عليه قوله بعد هذا
ان جيء بالفصل الخ وقوله او منفصلا كما سيجيء في الشرح فاندفع ما قيل ان قوله
ان الفصل الخ يقتضي ان الفصل المذكور في الشرح ليس بمتصل مع ان الفصل المذكور
متصل كما لا يخفى على من له ادنى تامل فتدبر منه
لك قوله ان الفصل الخ اى فصل كان متصلا او منفصلا كما يدل عليه قوله بعد هذا
ان جيء بالفصل الخ وقوله او منفصلا كما سيجيء في الشرح فاندفع ما قيل ان قوله
ان الفصل الخ يقتضي ان الفصل المذكور في الشرح ليس بمتصل مع ان الفصل المذكور
متصل كما لا يخفى على من له ادنى تامل فتدبر منه
لك قوله ان الفصل الخ اى فصل كان متصلا او منفصلا كما يدل عليه قوله بعد هذا
ان جيء بالفصل الخ وقوله او منفصلا كما سيجيء في الشرح فاندفع ما قيل ان قوله
ان الفصل الخ يقتضي ان الفصل المذكور في الشرح ليس بمتصل مع ان الفصل المذكور
متصل كما لا يخفى على من له ادنى تامل فتدبر منه

manat.com

مجمع العاقلين فاستعملها في النساء واللحق على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري
مجرى غير العقلاء (المثنى ما لحق آخره) اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما
لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر تمييز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة للتوالي الفتحات في
صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللاحق
او اللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باستعماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اي مع مفرده مثله في العدد ويعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من
جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد او المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى
فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه تثنى الاب باعتبار

معنيين مختلفين هما الاب والام وكك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرآن ايضا بلا احتياج
الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه
اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم
يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم و
قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى
تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقته علامة التثنية فى بعض
المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى

الاسماء
المثنى وطريق بناء تثنية
الاسم المقصور

وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل واوا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن
ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديه وقد اميل كمتيان في متى
حيث جاء متى مثالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة او للتمسك من قرأ اذا تمسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قروء اوان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية كسماء ورداء

فان اصلهما كساوٌ ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان
الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واوٍ او ياءٍ ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة
قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراءٍ وثانيهما قلب الهمزة واوًا لان عين الهمزة فى الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوًا وفى الترجمة الشريفة ان
اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداءٍ الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرًا مما حكم باشتهاره
غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياءً وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوًا او ياءً وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان
وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقًا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاء بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصىٌ
والىٌ مستعملان وهما لغتان فى خصيةٍ واليةٍ وان كانتا اقل استعمالا منها ولما كان

الاسماء
المثنى وحذف نونه
للاضافة

حذف النون قاعدة مستمرة اتی فی بیانه بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التانیث اذ لیس له قاعدة بل وقع علی خلاف القیاس فی مادة مخصوصة فلهذا اتی فی بیانه بالفعل الماضی المجموع عادل ای اسم دل علی جملة احاد مقصودة ای متعلق بها القصد فی ضمن ذلک الاسم محذوف مفرده ای بحروف هی مادة مفرده الذی هو الاسم الدال علی واحد واحد من تلک الآحاد حال کون تلک الحروف متلبسة بتغیر ما بحسب الصورة اما بزیادة او نقصان او اختلاف فی الحرکات والسکنات حقیقة او حکما فالجار فی قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال وبما علی سبیل التنازع وقوله بتغیر ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فی قوله بتغیر ما جمعا السلامة لان الواو والنون فی آخر الاسم من تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات الی صیغة اخری وقوله دال علی آحاد جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمر ونخل فانها وان لم تدل علیها وضعا فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کرهط ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانها اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وبک بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو نخل مما کان الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو رکب مما هو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کما جاعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع فان

mianat.com

قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا واما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجمل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جميع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضة فلك اذا كان مفردا ضمة فقل واذا كان جمعا ضمة واسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح ثلاثة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل مع الكلمة مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة لذلك ذلك الحق او الالحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل موجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة

marfat.com

وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين و

ان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى

الاسماء
المجموع وشرط صحة جمعيته
اسما

الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح
وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

الاسماء المجموع وشرط صحة جمعيته صفة

وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد تشد نحو سنين بكسر السين اى ويجب حذف نونه بالاضافة ١٢ ج
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليها المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق
اى جمع لحق اخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان
مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس والعطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة و
زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار
وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر

الاسماء
الجموع وشرط جمعيته بالواو
والنون

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم
بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي
جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

الاسماء
المصدر وتعريفه وفوائد
القيود فيه

مطلقاً وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي وبرتقي عدده الى اثنين و
ثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس او حال كونه
غير ماض اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك
لعلة المناسبة الاشتقاق بينهما لاباعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه كذا ولا يتقدم معموله
اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيز ان لا يتقدم عليه
فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و
الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى
الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فان له في نفسه تثنية وجمعا ولاشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

المصدر وشرط عمله و حكم معموله

بارز الم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على جدة ليخرج
مثل ضربي زيدا حاضل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما تغير ما خوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل وسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب الضرب الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر تستلزما باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند علة
مقدرة بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر
المقدر به ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن
شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صريحا فمن غير اعتبار
ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو
ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا من فعله اى من الفعل وهو
ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله

وجهان وجهان وانما فصل من قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه

باعمل المعتضدة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر و

اظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السّواء اسم الفاعل ما اشتق

اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به

اي لذات قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل مرجعه بكر

بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به

مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود

وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك قوله لمن قام به يخرج منه اعدا الصفة المشبهة

لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على

ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس

لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا

لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى

اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع

لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه

موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المقصود اسند والاخراج

Marfat.com

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظناً منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن مئنة الوضع
فاعلمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يعتد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم
الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشٍ وآكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو
صفة مشبهة او فعل تفضيل او صيغة المبالغة كحسنٍ واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثياً مزيداً فيه او رباعياً
مجرداً او مزيداً فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لاو مع كسر ما قبل الآخر
وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع له الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر
المضارع ايضا مذكورا فكلما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسير مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل

الاسماء
اسم الفاعل وبناء صيغته
وشرط عمله

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات لكنه يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى شئ يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله
لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى
على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاءنى رجل ضارب
ابوه وجاءنى زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال

marfat.com

او فی ضمن الاستمرار وازید ذکر مفعوله وجبت الاضافة ای اضافة اسم الفاعل الی مفعوله معنی ای اضافة معنویة لفوات شرط الاضافة اللفظیة مثل زید ضارب عمرو امس خلافا للکسائی فانه ذهب الی عدم وجوب اضافته لانه یعمل عنده سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال فیجوز ان یکون منصوبا علی المفعولیة وعلی تقدیر اضافته لیست اضافته معنویة لانها عنده من قبیل اضافة الصفة الی معمولها وتمسک الکسائی بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه بالوصید وقد مر الجواب عنه فان کان له ای لاسم الفاعل معمول آخر غیر ما اضیف اسم الفاعل الیه فبفعل مقدر ای فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زید معطی عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطی المقدر فانه لما قیل معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهما ای اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة علی اسم الفاعل استوی الجمیع ای جمیع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زیدا امس کما تقول مررت بالضارب ابوه زیدا الآن او غدا لانه فعل بالحقیقة حینئذ عدل عن صیغة الفعل الی صیغة الاسم لکراهتهم ادخال اللام علیه وما وضع منه ای من اسم الفاعل بتغییر صیغته الی اخری بحیث یخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فی الفعل المشتق منه کضراب وضروب ومضراب بمعنی کثیر الضرب وعلیم بمعنی کثیر العلم وحذر بمعنی کثیر الحذر مثله ای مثل اسم الفاعل فی العمل واشتراط ما یشترط به عمله هذا علی تقدیر ان یکون صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا کانت داخلة فیه

الاسماء
اسم الفاعل وابنیة ما وضع منه للمبالغة

فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثلا اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرا الان او غدا او مررت بزيد ضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة بالفعلية والمثنى من اسم الفاعل مما وضع منه للمبالغة وكذلك الجموع منها مصوغا كان او مكسرا مثلا اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات تامن حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات تا وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

mahdat.com

ماعدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء وضع لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الاخر مع الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامرءة اى شانه وحاله
في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبا والعمدة او ما كاسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا
باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فيرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد مضروب غلامه الآن او غدا او المعطى غلامه درهما
الآن او غدا وانس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الامن رحم بضم الحا اى صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون لك بحسب اصل الوضع

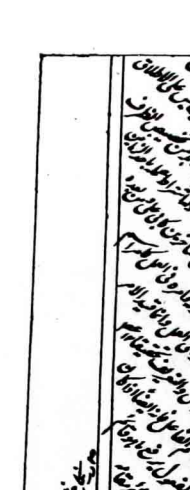

فيخرج عنه نحو ضارب مرور طالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون علم المشبه بها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وثقل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط از ان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه و
بحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام ومجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر فما حاصلة من ضرب

marfat.com

الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع (وهو الرفع والنصب والجر) فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم (اى فى المعرفة والنكرة) يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه (اى كون التمييز معرفة) وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه مثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه باد خال اللام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة

الاسماء
الصفة المشبهة واقسامها

marfat.com

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين

الاسماء
الصفة المشبهة ومنها
ممتنعان

ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة

والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين

والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي

خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة

اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه

بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن

وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من

غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول

مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه

غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن

الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف

لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل مذكوره في المعمول احتيج الى قاعدة

يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة

لان معمولها جاء فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما

ان الفعل للتثنية والجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه وا لا

اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبت وجررتها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

الاسماء
الصفة المشبهة منها
حسن وقبيح

---

١ قوله وقد ذكرت الخ اقول ذكر في الاصل ان الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل بشروط ثلثة الاول ان تكون بمعنى الحال او الاستقبال والثاني ان تكون مصوغة من فعل لازم والثالث ان تكون مثبتة فلا تعمل المنفية ولا المؤكدة ولا المصغرة ولا المكسرة ولا المنسوبة ولا المعطوفة ولا المعطوف عليها ولا المقرونة بالالف واللام ولا المضافة الى ما لا يعمل فيما هي مضافة اليه ولا المضافة الى ما يعمل فيما هي مضافة اليه ولا المضافة الى ما يعمل فيما هي مضافة اليه ولا المضافة الى ما

انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنيت اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفع فاعلا ومفعولا لم يسم فاعله
وينصبانها ويضافان اليهما تقول زيد قائم الابوه ومضروب الابوه برفع الاب ونصبه
وجره واذا كانا متعديين لاجوز اضافتها اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول اول للمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف
وذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى ابوه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل المشتق اى اسم مشتق من فعل اى حدث الموصوف قام به الفعل او
وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو والموصوف اى لذات

marfat.com

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من
حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى
المفهوم من قوله يبنى ١٢
والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى
او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى
مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من
اى كل هذه الحروف اى حروف افعل ١٢
اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس
المراد معناه الاصطلاحى لا اللغوى ١٢
بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق
احتراز عن اجمل مما كان فيه عيب باطنى ١٢
افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان
افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

الاسماء
اسم التفضيل وشرط بنائه
من الثلاثى

مقدمٌ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيدٌ افضلُ الناس فان افضل مشتقٌ من ثلاثيٍ مجردٍ ليس بلونٍ ولا عيبٍ وهو الفضل فان قُصِد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحدٍ زيادةً فيه على غيره توُصِّل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشدّ ونحوه مثل هو اشد منه استخراجاً مثالٌ للثلاثي المزيد فيه وبياضاً مثالٌ للونٍ وعمىً مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزاتٍ وعظامٍ وخيوطٍ على عنقه وهو ذو لحيةٍ طويلةٍ فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضلّ وتقلّد ذات ليلةٍ اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبةٌ من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياساً وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرةً على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يُبنى منها افعل التفضيل نحو فلانٌ ابلد من فلانٍ واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

الاسماء

اسم التفضيل وشرط بنائه من غير الثلاثي

فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية و على هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز
خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل

الاسماء
اسم التفضيل واستعماله على احد ثلثة اوجه

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احد هما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله هنا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان تقصد
به زيادة مطلقة اى ثانى معينة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو صالح مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز فى النوع

الاسماء
اسم التفضيل وكونه مضافا للتوضيح

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه
الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
الموصوف مؤنثا نحو زيد افضل او الزيدان افضل او الزيدون افضل او هند افضل او الهندان افضل او الهندات
افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون
المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفته نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند افضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات لهن لشابهته
ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها عند قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدهما واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر
لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر كما نها من تمام الكلمة ولا يعمل
اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل
في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى

الاسماء
اسم التفضيل واحكام
انواعه

قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان منظرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعمل دال على الفعل الناصب اقال الله تعالى هو اعلم من تضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من تضل واما الظرف والحال والتمييز فينصبن فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم كما والتمييز ينصبه ما يحلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بفعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا بيانيا هو في اللفظ لشئ معتمد عليه بان يقع لغتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا
لشئ وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما
اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه
واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في
مسئلة الكحل

فی عین کل احد بالکحل دون حسنہ فی عین زید فیکون احسن مع النفی بمعنی حسن دونہا
ان یجعل احسن قبل تسلط النفی علیہ مجردا عن الزیادۃ عرفا لان نفی الزیادۃ لا یلایم
المدح فبقی اصل الحسن و توجہ النفی الی حسن رجل مقیسا الی حسن زید اما بالمساواۃ
او بکونہ دونہ والقیاس بکونہ دونہ لانہ اسب المقام فرجع المعنی الی ما رایت رجلا حسن
فی عینہ الکحل حسنہ فی عین زید فانتفت المساواۃ و الزیادۃ بالطریق الاولی لما
اقتضاہ المقام ولا یبعد ان یقصد بنفی المساواۃ نفی الزیادۃ ایضا لان الزائد علی شیٔ
مایساویہ مع زیادۃ فیصح ان یقصد بہ عرفا نفی المساواۃ مطلقا ولو فی ضمن الزائد
فانتفی الزائد ایضا فیحصل من جمیع ذلک ان حسن کحل کل عین رجل دون حسن
کحل عین زید و ذلک کمال المدح فان قلت لو کان زوال الزیادۃ التفضیلیۃ بالنفی
یقتضی جواز عمل اسم التفضیل فی المظہر حینئذ ان یکون عملہ فی مثل مارایت رجلا افضل
ابوہ من زید جائزا کما جاز فی المثال المذکور قلنا فرق بین المثالین فان المفضل
والمفضل علیہ فی المثال المذکور متحدان بالذات والاصل فی اسم التفضیل ان یکون
المفضل والمفضل علیہ فیہ مختلفین بالذات ففی صورۃ الاتحاد ضعف المعنی التفضیلی
فاذا زال بالنفی زال بالکلیۃ ولم یبق لہ قوۃ ان یعود حکمہ بعد الزوال بخلاف مارایت
رجلا افضل ابوہ من زید فان المفضل والمفضل علیہ فیہ مختلفان بالذات فلا ضعف
فی معناہ التفضیلی فلہ قوۃ ان یعود حکمہ بعد الزوال و ہو عدم جواز عملہ فی المظہر

مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله

اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه

فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من

هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض

اى من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية ١٢ علوى

له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء

لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته

من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين

احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخ عن ركاكة وتعقيد

ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام

فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة

ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به

فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت

رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد

وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

الاسماء

اسم التفضيل والبحث فى مسألة الكحل

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لا ان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على
انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال
وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان
فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر
مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا ٭ اقل
به ركب اتوه تائها ٭ واخوف الا ما وقى الله ساريا ٭ كان اصله لا ارى واديا

الاسماء
اسم التفضيل والبحث فى
مسئلة الكحل

اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم
جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من أيى او أيّ كالتحية من حيي او حيّ وهو المكث
والتأني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل
والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل
الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى الله
مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع
لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع
في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه

الاسماء
اسم التفضيل وتحقيق معنى الشعر المتعلق به

من واوي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية فرجح كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصار رجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى
فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل تامعنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في
ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية متقرن وضعا
باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بحيث بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها امانقولة عن المصادر او غيرها

كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوبة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانِ معناها بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة كوجود الاحد في
الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر واللام
عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحتها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فُعِلَتْ
ارادة نحو تاء وفعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء وفعلت ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا ما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وخط فروعه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستتر اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل

marfat.com

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمانٍ قبل زمانك الحاضر
الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على
زمانٍ شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه
بمثل لم يضرب موجبه بمثل ان ضربت ضربت مبنيٌ على الفتح خبر مبتدا محذوف
اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى الملهناء على الحركة
دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب فى موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع
ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبهه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت
اى حال كونه متلبسا باحد حروف اين مى اوائله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين

الأفعال
الماضى والمضارع و
تعريفهما

زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعينين
وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما
عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث
والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث وتثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب
لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الربعي اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج
ومفتوحة فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما

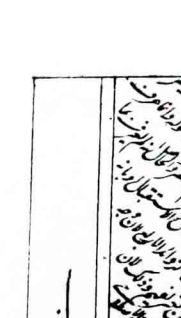

الافعال
المضارع واعراب الرفع ونصب وجزم

ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وانما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا المتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد هما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع تقتضى
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة الجزء عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث
والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة
فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة بلفظيتين
والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون فى حالة الرفع
وحذفها اى بحذف النون فى حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

marfat.com

كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في
حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء
في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اي استحق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذان فخففت وقيل اصله اذا نظر فيه فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا

الافعال

المضارع ومواضع انتصابه

خَيْرٌ لَكُمْ مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن

هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار

عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيقع وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن

مثل لن أتيرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا مؤبدا والا يلزم

ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد

وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب

بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف

على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل

المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهيهات لا يكنان الا في الاستقبال فان فقد

احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما

كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال

اسلمت اذن تدخل الجنة مثل يمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

قولہ اذالم یعتمد ظرف للانتصاب اللمحوظ معہا کما اشرنا الیہ وقولہ مثل اذن تدخل الجنۃ خبر المبتدا فتمثیل اذن بہذا المثال علی طریقۃ تمثیلات اخواتہا الا انہ لما کان انتصاب المضارع بہا مشروطا بشرطین اشار الیہما فیما بین المبتدا والخبر واذا وقعت ای اذن بعد الواو والفاء فالوجہان جائزان انصب بناء علی ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانہ جملۃ والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وکی التی ینتصب بہا المضارع مثل اسلمت کی ادخل الجنۃ ومعناہا السببیۃ ای سببیۃ ما قبلہا لما بعدہا باسببیۃ الاسلام لدخول الجنۃ فی المثال المذکور وحتی التی ینتصب المضارع بعدہا بتقدیر ان اذا کان ای المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبلہا وان کان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا او حالا او مستقبلا بمعنی کی ای حال کون حتی بمعنی کی للسببیۃ او الی لانتہاء الغایۃ مثل اسلمت حتی ادخل الجنۃ مثال لحتی بمعنی کی ولاستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلہا وبالنظر الی زمان التکلم ایضا وکنت سرت حتی ادخل البلد مثال لحتی بمعنی کی او الی ولاستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلہا واما بالنظر الی زمان التکلم فیحتمل ان یکون ماضیا او حالا او مستقبلا اسیر حتی تغیب الشمس مثال لحتی بمعنی الی ولاستقبال ما بعدہا تحقیقا فان اردت بالفعل الذی دخلت حتی الحال یعنی زمان الحال تحقیقا ای بطریق التحقیق بان یکون ہی زمان التکلم بعینہ وسیجی مثالہ او حکایۃ ای بطریق الحکایۃ کما تقول کنت سرت امس حتی ادخل البلد فادخل فی ہذا الموضع

فتمثیل اذن بہذا المثال علی طریقۃ تمثیلات اخواتہا الا انہ لما کان انتصاب المضارع بہا مشروطا بشرطین اشار الیہما فیما بین المبتدا والخبر

الانصاب المضارع بہا مشروطا بشرطین اشار الیہما فیما بین المبتدا والخبر

الانت

حکایۃ عن الحال الماضیۃ فکانک قلت کنت فی زمان الدخول ہیأت ہذہ العبارۃ وتحکیہا فی زمان التکلم علی ما کانت ہیأتہ وکان مابعد حتی فی ہذہ العبارۃ مرفوعا قطعا بقیۃ علی ما کان علیہ وحکیۃ فی زمان الحکایۃ ایضا یکون مرفوعا اذ لا یمکن ح تقدیر ان لانہا علم الاستقبال کانت ای حتی عند ہذہ الارادۃ حرف ابتداء لا جارۃ ولا عاطفۃ ومعنی کونہا حرف ابتداء ان یبتدأ بہا کلام مستانف لا ان یقدر بعدہا مبتدأ یکون الفعل خبرہ لتکون حتی داخلۃ علی اسم کما توہم بعضہم فیرفع ای مابعد حتی لعدم الناصب والجازم وتجب السببیۃ ای کون ماقبلہا سببا لما بعدہا لیحصل الاتصال المعنوی وان فات الاتصال اللفظی مثل مرض فلان حتی لا یرجونہ الآن مثال لما اریدبہ الحال تحقیقا فانہ قصد بہ نفی الرجاء فی زمان التکلم ومن شرطہا ای ومن اجل ہذین الامرین ای کون حتی عند ارادۃ الحال حرف ابتداء ووجوب سببیۃ ماقبلہا لما بعدہا امتنع نظرا الی الامر الاول الرفع ای رفع مابعد حتی فی قولک کان سیری حتی ادخلہا فی وقت حصول کان الناقصۃ فی ہذا القول بان تجعل کان فیہ ناقصۃ لانہا لما کانت حرف ابتداء انقطع مابعدہا عما قبلہا فتبقی الناقصۃ بلا خبر فیفسد المعنی بخلاف ما اذا کانت تامۃ لانہا لا تقتضی الخبر وامتنع الرفع نظرا الی الامر الثانی فی قولک کنت سرت حتی تدخلہا لانہ ح یکون مابعدہا خبرا مستانفا مقطوعا عما بعد وقوعہ وما قبلہا سببا لما بعدہا وہو مشکوک فیہ لوجود حرف الاستفہام فیلزم الحکم بوقوع السبب مع الشک

فی وقوع السبب وهو محال وجاز فی وقت حصول کان التامة کان سیری حتی ادخلها فان معناه ثبت سیری فانا ادخل الآن ولا فساد فیه وجاز ایهم سار حتی یدخلها بالرفع لان السیر فی هذا المقام محقق والشک انما هو فی تعیین الفاعل فیجوز ان یکون المسبب متحقق الحصول فقوله ایهم عطف بتقدیر جاز علی جاز فی التامة لا علی کان سیری حتی ادخلها لعدم صلاحیة تقییده بقوله فی التامة کالمعطوف علیه وفی بعض النسخ هکذا وجاز فی کان سیری حتی ادخلها فی التامة ای جاز الرفع فی هذا الترکیب فی وقت حصول کان التامة فعلی هذا قوله ایهم سار عطف علی کان سیری ولا فساد فیه ولام کی التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التی ینتصب بها المضارع هی لام تاکید للنفی بعد النفی لکان لفظا مثل وما کان الله لیعذبهم او معنی نحو لم یکن لیفعل وهی ایضا جارة ولهذا یقدر بعدها ان فان قیل اذا صار الفعل بمعنی المصدر بان المقدرة فکیف یصح الحمل قیل علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفة الله تعذیبهم او من الخبر ای ما کان الله ذا تعذیبهم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل ای ما کان الله معذبهم والفاء التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان فتقدیر ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطین احدهما السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیة حیث یدل تغیر اللفظ

الافعال

المضارع ومواضع انتصابه

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لتعبد بتقديم الانشاء او مانى معناه من النفي استدعى جوابا
(تكون الفاء البسيطة اعنى الغير المسبوقة بما ذكر بعد النفي والطلب المحض الذي لم يقصد به الحث)
عن تو هم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر مخمور زرني فاكرمك اى لكن
منك زيارة فاكرام مني او نفي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاوزَ ولا تواخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربَ اى ان يكن منكم ماء فشربٌ مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
(بنصب تحدثنا)
اى ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزلَ علينا ملكٌ فيكونَ
(نص دخل مقدر)
معه نذيرًا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمنٍّ نحو ليت لي مالا فانفقه
اى ليت لي ثبوت مالٍ فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
اتبعُ الاسبابَ اسبابَ السمواتِ فاطلعَ بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيبَ خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء هذا ما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم * وألحق
(في الحق)
بالحجاز فاستريحا * بدون تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
المصاحبة اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وانما وثانيهما ان يكون قبلها

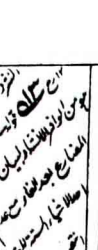

اى قبل الواو ومثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة
واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى تجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فيتبعه يقدرها بالا بتقدير مضاف
اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل
مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
(اى الواو والفاء وادو حتى)
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا او تشتم او فتشتم
او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور ومعطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا اوان
(اى الحروف العاطفة)

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه

marfat.com

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جُعل العاطفة اعم
مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص
الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار
ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على
اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجازان تظهر معها
ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى
كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وبهما لام كي ولام الجحود قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

mahat.com

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

ايّ هذا اللائمي احضر الوغى * في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازعما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ينجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما وما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب
بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام
الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى
مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى
ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الافعال المضارع واختصاص لما بجواز حذفه

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا
لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي
ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي
والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

الافعال
المضارع وحكم كونه شرطا وجزاء

لم اکرمک وانا قال بغیر قد یخرج عنه الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیه

کقولک ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه وان کان

ای الجزاء مضارعا مثبتا او منفیا بلا احترازعما اذا کان منفیا بلم فانه مندرج فیما سبق

لکونه ماضیا معنی او بلن حیث یجب فیه الفاء لعدم تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان

الاتیان بالفاء وترکها لان اداة الشرط لم تؤثر فی تغییر معناه کما تؤثر فی الماضی فیوتی

بالفاء واثرت فی تغییر المعنی حیث خلصت بعنی الاستقبال فیترک الفاء لوجود التاثیر

من وجه وان لم یکن قویا نحو قوله تعالی ان یکن منکم الف یغلبوا الفین ومن عاد

فینتقم الله منه والا ای وان لم یکن الجزاء الماضی او المضارع المذکورین فالفاء

لازمة فیه لان الجزاء حینئذ اما ماض بحسب لفظا کما تقول ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک

امس او تقدیرا کما تقول ان اکرمتنی الیوم فاکرمتک امس بتقدیر فقد اکرمتک

وعلی کل تقدیر لاتاثیر لحرف الشرط فی الماضی فاحتاج الی رابطة الفاء واما جملة اسمیة

او امرا او نحی او دعاء او استفهام او مضارع منفی بما او لم او لن او الی غیر ذلک کالتمنی

والعرض وفی جمیع هذه المواضع لاتاثیر لحرف الشرط فی الجزاء فاحتاج الی الفاء

وبحق اذا التی للمفاجاة مع الجملة الاسمیة التی وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها

قریب من معنی الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففیها معنی الفاء التعقیبیة ولکن

الفاء اکثر وانما اشترط اسمیة الجملة الجزائیة لاختصاصها بالان اذا الشرطیة مختصة

marfat.com

بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ اى انهم يقنطون وَإِنِ التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زُرْنِي أُكْرِمْكَ اى ان تزرنى أكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء أشربه اى هل تفعلون ان يكن عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا أنفقه لان المعنى ان يكن لى مال أنفقه والعرض نحو ألا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فجئ تقدير ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد ها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اوان تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة مجزوما له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر

تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور

لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه

عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه

المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد

لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب

لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله

تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها ✤ فكل حتف امرئ يجري بمقدار ✤ الامر هكذا

في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة

الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر

لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد

النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة

كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او

مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها

الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف

المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب

الافعال

الامر وفوائد القيود في تعريفه

وعن مثل صيه ورويده وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا اخشى اغزوا ارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير ذهبت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل فعل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل افعل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او

فتحة فانه لو ضم فی مثل اضرب التبس بالماضی المجهول من الاضراب ولو فتح لا التبس بالامر منه

ولو ضم فی اعلم لا التبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لا التبس بالماضی الرباعی مثل

اقتل مثال لما یکون بعد الساکن ضمته واضرب مثال لما یکون بعده کسرة واعلم

مثال لما یکون بعده فتحة وان کان رباعیا ففتوحة ای فالهمزة مفتوحة لانها همزة

اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتین فی المتکلم الواحد لا همزة

وصل مقطوعة لذلک بخلاف همزة فعل ما لم یسم فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر

فاعله واضافة الفاعل الیه لادنی ملابسة او علی حذف مضاف ای فاعل فعله النائم مقام

علیه ولا یبعد ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله وتکون اضافة الفعل الیه

بیانیة هو ما حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ولم یذکر هذا القید ههنا اکتفاء بذکره فیما

سبق فان کان الفعل الذی اردت حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضیا

غیرت صیغته دفعا للبس بان ضم اوله وکسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واعلَمَ

واختیر هذا النوع من التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی

الاوزان لخروج الضمة الی الکسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان

غریبا یدل علی غرابة المعنی ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة

فی اختیاره بعد حصول المقصود بالخفیف منه ویضم الثانی مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ

واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ للا التبس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویضم الثانی

الافعال

فعل ما لم یسم فاعله

تعریفه

مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع عَلِمْتَ وجاهَلْتَ و
وحرجتَ خوفَ اللَّبْسِ هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتلُّ العين اي ما يكون
عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي
الى اجتماع اعلالين في يُروى ويُطوى قيل الاصوب ان يقال معتلُّ العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و
اختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول
من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح وفيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قُوْل وبِيْع فابدلت واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع و
قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب

الافعال
فعل ما لم يسم فاعله وفصاحة اشمامه

الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد وباب الماضی المجهول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال نحو اختیر وانقید فی مجیٔ اللغات الثلث فیه اذ تیمر وقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت دون اختیر واقیم اذ لیس ذلک مثل قیل وبیع لسکون ما قبل حرف العلة فیهما فی الاصل اذ اصلهما اختیر واقوم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذا سکن ماقبلهما ان تنقل حرکتهما الیه وتقلب العین یاءً اذا کانت واوًا فیقال اتخیر واقیم لغة واحدة وان کان ای الفعل الذی اریدَ حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضُمَّ اوّله وهو حرف المضارعة نحو یُضرب ویُکرم ویُلتزم ویُستخرج ویُتدحرج وفُتح ما قبل آخره لفظة الفتح وثقل المضارع بالزیادة ومفعول العین المبنی للمفعول یُنقلب العین فیه الفًا یاءً کانت او واوًا نحو یقال ویباع ویختار ویُنقاد ویستخار ویقام لتحرکها حقیقةً او حکمًا وانفتاح ماقبلها المتعدی ومنه المتعدی فالمتعدی من الفعل ما یتوقف فهمه علی متعلق ای امر غیر الفاعل تعلق الفعل به ویتوقف فهمه علیه فان کل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق الصدور والقیام والاسناد فیقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند الیه ولایقال فی الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان کان موقوفا علی فهم غیر الفاعل فهو المتعدی کضرب فان فهمه موقوف علی تعقل المضروب لا یمکن تعقله

الاتصال
الفعل المتعدی و تعریفه

الابعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم وارى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولى باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك علمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكرهما عند الآخر وجوازتركهما معا فى افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقضى تساوى
الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية
عنه اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان
مانشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا
قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن و
لك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزأين اى جزأى الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى
ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر
احدهما اى احد المفعولين ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل
مبتدأ وخبرا او حذف المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد يرد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هو اى البخل

الافعال
افعال القلوب
خصائصها

هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر

شعر لا تحسبنا على غرابك انا + طالما قد وشى بنا الاعدار + اى لا تحسبنا جازعين

فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف ان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اى يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذف فيها نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها

اى ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لهما

وانما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر

وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز

هذه الافعال على تقدير الثنائى بمعنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر

وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان

الافعال القلوب وخصائصها

والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيدٌ وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدًا وبين معمولي ان نحو ان زيدًا احسب قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيدٌ وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرٌو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لتنوعه وكثرته وقوعه منها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب البطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيدٌ عندك ام عمرٌو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيدٌ في الدار ومثال اللام علمت لزيدٌ منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعًا فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرًا بانصب جزأيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء

افعال القلوب و خصائصها

ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى
مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيدا قائم علمت قيام زيد كما كان لك عند انتصاب الجزاين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم
وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل ودون
آخر نحو اياك ظننت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال
فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفة ما بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

بخلاف ضربت نفسی فان النفس باضافتہا الی ضمیر المتکلم صارت کانہا غیرہ لغلبۃ مغایرۃ المضاف للمضاف الیہ فصار الفاعل والمفعول فیہ متغایرین بقدر الامکان واما افعال القلوب فان المفعول بہ فیہا لیس المنصوب الاول فی الحقیقۃ بل مضمون الجملۃ فجاز اتفاقہما لفظا لانہا لیسا فی الحقیقۃ فاعلا ومفعولا بہ ومما اجری مجرے افعال القلوب فقدنی وعدمتنی لانہا نقیضا وجدنی محمولا علیہ حمل النقیض علے النقیض ولک ان تجری رأی البصریۃ والعلمیۃ علی رأی القلبیۃ فتجوز فیہما ما جوز فیہ من کون فاعلہما ومفعولہما ضمیرین لشیٔ واحد کقول الشاعر ولقد ارانی للرماح دریۃ ۞ من عن یمینی تارۃ وامامی وکقولہ تعالی انی اراني اعصر خمرا ای ولبعضہا ای وبعض افعال القلوب عدا حسبت وخلت وزعمت معنی آخر قریب من معانیہا الاول وہی اما العلم او الظن بحیث یمکن ان یتوہم انہ ہذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین وانما قیدنا بذلک لئلا یقال لا وجہ للتخصیص بالبعض لان لکل واحد معنی آخر فان خلت جاء بمعنی صرت فاخال وحسبت بمعنی صرت واحسب وزعمت بمعنی کفلت یتعدی بہ ای بذلک المعنی الآخر الی مفعول واحد لا اثنین فظننت بمعنی اتہمت من الظنۃ بمعنی التہمۃ فظننت زیدا بمعنی اتہمتہ ای اخذتہ مکانا لواہمی والواہم نوع من العلم ومنہ قولہ تعالی وما ہو علی الغیب بظنین ای بمتہم وعلمت بمعنی عرفت تقول علمت زیدا بمعنی عرفت شخصہ وہو العلم بنفس شیٔ من غیر حکم علیہ ورأیت بمعنی ابصرت

وہذا اصل الذی یرجع الیہ افعال القلوب وہو العلم بنفس شیٔ من غیر الحکم علیہ

الافعال

افعال القلوب ولبعضہا معنی آخر

marfat.com

الافعال الناقصة وتعريفه

وبمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله فنظرت ماذا ترى اى وجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشتق الشفة العليا ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لاتمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها وجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار شلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما
عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة
بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء
جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم تكن هذه
على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد
ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي
رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا

الافعال
الافعال الناقصة
وصيغها

للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى
هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به
فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بيتها قفر والمطى كانها ✤ قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها ✤ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى
كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت ✤ وآخر مثن بالذى
كنت اصنع ✤ وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة

الافعال
الافعال الناقصة و
عملها

تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون ناقصة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكرها بين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال إما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمر ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع إن العداوة تستحيل مودة ✦ وقال ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا ✦ واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بمواد الابصوغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الافعال الناقصة ومعانيها

الجملة بقيتها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت

بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات

عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت

مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعلا فى حكم العدم ولذلك لم

يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح

فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض

او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى

وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة

من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك

انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها

من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه

من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك

اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسما فاعلا

تنبيها على ان اسما ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة

من المنصوبات متقبلة اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة

فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على
الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع
ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي
ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل
اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي

الافعال
الافعال الناقصة
ومعانيها

الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي
اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال
واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه تقتضي
التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

الافعال
افعال الناقصة وحكم
تقديم اخبارها

من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لامخالفة منهم

وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه

النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال

ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو الى القسم

المختلف فيه كليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لايجوز

مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فضل وجواز تقديم معمول الفضل عليه وبين الطائفتين

في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على

المصنف ان يمثل ما في اول ما الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها

من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على

قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء

بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لانجزمه به فعسى في

قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو

ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب شبوته للفاعل حصوله

اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

الافعال

افعال المقاربة وتعريفه

للفاعل فكاد وقوله كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله اذ وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذه وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يقتضى اليه فتحقيق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء حتى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعاليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقويته لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المضوليته فى صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذى كان
فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعنى على هذا تمامه وقال الكوفيون ان الفعل
فى محل الرفع بدلا ما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان
هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر
فانفهم مقامها فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان
يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب
بانه خبر عسى واحتمل وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره المقدم عليه وان اعمل
الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فى على هذين
الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول
تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر

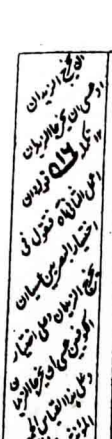

فيه ان كقوله شعر عسى الهم الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان
الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو
حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل
في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال
المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن
خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم ع قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل
واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على
كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات
مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * بانه يدل على زوال
رسيس الهوى ولتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد
للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

الافعال
افعال المقاربة وطريق
استعمال كاد

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في
وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة
في تسليمه تخطئته روي عن عبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن
شبرمة فغيره قال عبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه و
اخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي
كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية
يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ و
شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

الافعال
افعال المقاربة وطريق
استعمال كاد

اذا دلت للغروب وجعل بمعنی طفق واخذ بمعنی شرع وهی ای هذه الافعال الاربعة
فی الاستعمال مثل کاد فی کون خبرها المضارع بغیران تقول طفق زید او اخذ
او کرب یفعل وجعل یقول وقال الله تعالی وَطَفِقَا یَخْصِفَانِ وَاَوْشَكَ
اسرع عطف علی طفق وهی ای اوشک مثل عسی وکاد فی الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسی علی وجهیه نحو اوشک زید ان یجیء و اوشک ان یجیء زید
تارة تستعمل استعمال کاد بدون ان نحو اوشک زید یجیء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفی بعض النسخ افعال التعجب فی اکثر النسخ فعلا التعجب بصیغة
التثنیة فافراد الفعل بالنظر الی ان التعریف للجنس وجمعه بالنظر الی کثرة افراده
وتثنیته بالنظر الی نوعی صیغته وعلی کل تقدیر فالتعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة
والجمع ایضا فهو ما وضع ای فعل وضع لان الکلام فی قسم الافعال فلا ینتقض
الحد بمثل لله دره فارسا وفوارسا له لکن ینتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا بمثل
عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولیس بحضرة الدعاء الا ان یقال هذه الافعال
لیست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلک بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحب بحیث لا یستعمل فی غیره وما ذکر من مواد النقض فکثیرا ما یستعمل فی
الدعاء وله ای لفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صیغتان احدهما صیغة
الفعل الذی تضمنه ترکیب ما افعله و اخرهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب

افعال قعل التعجب و تعریفه

افعل به بشرط ان تكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل

الافعال
فعل التعجب وشرط استعمال صيغتيه

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
لان وجود كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم وجود الآخر ١٢ رح
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
يعني چه چيز خوب ساخته است رجل را اينكه راست ميگويد ١٢ رح
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و
ما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من
افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
اي حذف الياء عن ان قياس ١٢

الافعال
فعل التعجب وشرط استعمال صيغتيه

عبد الرحمن رحمه الله تعالى

فی افعل لان الفاعل واحد لیس الا وبه ای مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن
ویؤیده جواز حذفه کما جاء فی اسمع بهم وابصر ۱۲ عصه
بمعنی صر ذا حسن علی ان تکون همزة افعل للصیرورة والباء للتعدیة ای جعل
اللازم متعدیا فالمعنی صیره ذا حسن او الباء زائدة علی ان یکون احسن متعدیا
بنفسه وتکون همزة احسن للتعدیة کاخرج ففیه ای فی افعل ضمیر هو فاعله ای
احسن انت بزید او زیدا ای اجعله حسنا بمعنی صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشری
بکسر الصاد وسکون الفاء ۱۲
ان احسن امر لکل واحد بان یجعل زیدا حسنا وانما یجعله کذلک بان یصفه بالحسن
فکانه قیل صفه بالحسن کیف شئت فان فیه من جهات الحسن کل ما یمکن ان یکون
فی شخص افعال المدح والذم یعنی الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع ای فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم یکن مثل مدحته وذممته منها
لانه لم یوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فی الاصل فعلان علی وزن فعل
بکسر العین وقد اطرد فی لغة بنی تمیم فی فعل اذا کان فاؤه مفتوحا وعینه حلقیا
فعلا کان او اسما نحو رجل لعب ۱۲ تکمله
اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وکسر العین وهی الاصل والثانیة فعل باسکان
العین مع فتح الفاء والثالثة اسکان العین مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء
بنقل کسرة العین الیه لیدل علی انه مکسور العین ۱۲ تک
اتباعا للعین والاکثر فی هذین الفعلین عند بنی تمیم اذا قصد بهما المدح او الذم
کسر الفاء واسکان العین قال سیبویه وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم
وشرطهما ای شرط نعم وبئس ان یکون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنی وهی

الافعال
افعال المدح والذم
تعریفهما

لواحد غير معين ابتداءً وليصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل
(اي المخصوص بالمدح او الذم صار الكلام مفصلا ١٢)
بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى
المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو
نعم غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وبئس جزاء او يكون مضافا الى
بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم
رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او ممیزا بمعنى شيء منصوب المحل
(فالاول هو الذكرة المفردة والثاني هو المضاف الى النكرة والثالث هو المضاف الى المعرفة ١٢)
على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى
(اي الصفات اي ابدا ١٢ منه)
الذي فاعل نعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي
نعم الذي فعلته هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى
(اي ليس بحاجة الى الصلة ١٢)
الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
(والراجع للفظ ضمير هو راجع اليه ١٢)
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدته انما هو بحسب الغالب لانه
(اي بحسب الغالب لا بحسب الوجوب ١٢ منه)
قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص
مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره والجملة الواقعة خبرا الى
(متعلق بقوله تبعه ١٢)
ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامها وخبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل
نعم الرجل زيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر
مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد

manibd.com

اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيدٌ جملةٌ واحدةٌ على الوجه الثانى جملتان

وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل

اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقةً او تاويلاً فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هندٌ وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانها لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جامعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص مئاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون انا نحن وسئل مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومثلها اى من افعال المدح والذم حبذا فى حبذا او هو اى حبذا مركب من حب الشئ اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه

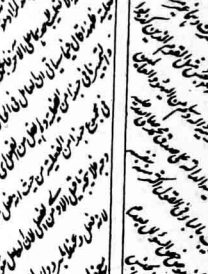

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص شيئا او جمعا او مؤنثا بجريها مجرى الامثال
التى لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعدا اى بعد حبذا
المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعدا اى بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيدا راكبا وحبذا راكبين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان راكبين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز
او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا ترى ان زيدا لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعلق بالنسبة
اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى من اجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج
فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى ما يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو قد ضرب فالحرف ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان
معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه

marfat.com

اَیْ معنی الفعل وھُوَ کُلُّ شیٔ اُستنبط منہ معنی الفعل کاسمِ الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ
(وغیرھا من ما فیہ معنی الفعل)
والمصدر والظرف والجارّ مع المجرور وغیر ذلک ممّا یلیہ سواء کان ھٰذا
صریحًا مثل مَرَرْتُ بزیدٍ وانا مارٌّ بزیدٍ او کان فی تاویل الاسم کقولہ تعالٰی وَضَاقَتْ
(تنگ شد)
عَلَیْھِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ای برُحبِھا وسمیت ھذہ الحروفُ حروفَ الاضافۃ
(بسبب آنکہ مضاف را بسوی ما بعد خود اضافت میکند)
(ای نسبتہ بہا)
ایضًا لانّہا تُضیف الفعلَ او معناہ الی ما یلیہ وحروفَ الجرّ لانہا تجرّ معانیَ الافعالِ
(ای ترسل)
الی ما یلیہ اولان اثرہا فیما یلیہ الجرُّ وھی ای حروف الجر من والی وحتی وفی
(ای قولہ بالمجاز ح)
وذکرُ ھٰذہ الحروفَ علی سبیل الحکایۃ لانہ لیس لہا اسماءٌ خاصّۃٌ یُعبّر بہا عنہا والباء
واللام وذکرہما باسمیہما لوجودہما وکذا ذکرالواو والتاء والکاف باسمائہا حیث
وجدت بخلاف ما بقی منہا ورُبَّ وواوُھا ای الواو التی یقدر بعدہا رب وتُنْفی
عدِہا من حروف الجر تُسامح وواوالقَسَم وتاؤہ وعن وعلی والکاف ومُذ
(ای قولہ بالمجاز ح)
ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرۃ الاُوَل لاتکون الّا حرفا والخمسۃ التی تلیہا
(وہی من قولہ من الی قولہ تاؤہ ح)
تکون حرفا واسما والثلثۃ البواقی تکون حرفا وفعلا فمِنْ للابتداء ای
(وہی خلا وعدا وحاشا ح)
الغایۃ والمراد بالغایۃ المسافۃ اطلاقًا لاسم الجزء علی الکل اذ لا معنی لابتداء النہایۃ
وقیل کثیرًا ما یُطلقون الغایۃ ویریدون بہا الغرض والمقصود فالمراد بہا الفعل
لانہ غرض الفاعل ومقصودُہ وھٰذا الابتداء اِمّا من المکان نحو سرتُ من البصرۃ
اَو من الزمان نحو صُمت من یوم الجُمعۃ وعلامۃ مِنِ الابتدائیۃ صحۃ ایراد الی

marfat.com

اوما یفید فائدتہا فی مقابلتہا نحو سرت من البصرۃ الی الکوفۃ ونحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم لان معنی اعوذ بہ انجی الیہ والتبیین بالنجی عطف علی الابتداء ای وتجی من للتبیین ایضاً ای لاظہار المقصد من امر مبہم وعلامتہ صحۃ وضع الموصول فی موضعہ نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانک لو قلت فاجتنبوا الرجس الذی ہو الوثن لاستقام المعنی والتبعیض ای وقد تجی من للتبعیض وعلامتہ صحۃ وضع بعض مکانہ نحو اخذت من الدراہم ای بعض الدراہم وزیادتہا عطف علی قولہ للابتداء فانہ مرفوع بالخبریۃ وزیادتہا لاتکون الا فی غیر الکلام الموجب نحو ما جاءنی من احد وہل جاءک من احد خلافا للکوفیین والاخفش فانہم یجوزون زیادتہا فی الموجب ایضاً مستدلین بقولہم قد کان من مطر فاجاب عن استدلالہم بقولہ وقد کان من مطر وشبہہ مما یوہم منہ زیادۃ من فی الکلام الموجب متأول بکونہا للتبعیض او للتبیین ای قد کان بعض مطر او شیء من مطر او ہو وارد علی الحکایۃ کان قائلا قال ہل کان من مطر فاجاب بانہ قد کان من مطر والی للانتہاء ای لانتہاء الغایۃ ففی ہذا المعنی مقابلۃ لمن سواء کان فی المکان نحو خرجت الی السوق او الزمان نحو انتموا الصیام الی اللیل او غیرہما نحو قلبی الیک فان قلب المخاطب متنہی الیہ باعتبار الشوق والمیل ویتعدی مع قلیلا لقولہ تعالی ولا تاکلوا اموالہم الی اموالکم مع اموالکم

marfat.com

الحروف المجرمعانيها واحكامها

وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبعض مع كثير ولم يكتف فى كونها
بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعهما بعد ها خلافا للمبرد
فانه جوز وقوعها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها
لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة الصوق امر الى مجرور الباء بهذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل
فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

marfat.com

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك
بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

واقل منه يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كما تحقيقه في التقليل كالجار
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل الحق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم أر مثله محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي شيء
غالب لاستعمالات وجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي
رب على ضمير مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وقد تلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد الحق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ع ربما ضربة بسيف صقيل * وواوها
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس لما نيء *
الا اليعافير وإلا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

marfat.com

فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها المصير وتابعني رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال
يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقولون لافعلن مثلا بل يقال ولله او رب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا حط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو
في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعجب من الاسماء
الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه
ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعم والباء اعم منهما اي من الواو والتاء
في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا او على اسم الله تعم خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون
عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا

الحروف
حروف الجر معانيها و احكامها

نحو بالله لافعلنّ وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء
يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان
زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب و
لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة شيء وتعديته

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء
على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن
عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء
اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
ع يضحكن عن كالبرد المنهم * اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة
وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او
الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة
كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ
مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية

الحروف
حروف الجر معانيها و احكامها

عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى
الزمان الحاضر اى الذى اعتبر تهٗ حاضرًا او ان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما
الزمان الذى اعتبر حاضرًا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رايته مذ شهر نا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا لانهما لم يقتضيا بعده ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح
(اى الشهر الذى فيه اليوم الذى فيه انا الآن ١٢)
اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل
(اى بعده الآن ١٢)
الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ
(يكون ابتداء ج)
دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت
(اشار بهذا الى ان الاسم هو من هذه الصفات اليه ١٢)
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه
(اى بالفعل بجزء منها ج) (اى الافعال ١٢)
شبهها به اما لفظا فلانفتاحها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها
(اى وجه شبهها به هذا الشبه بحسب اللفظ الخ ١٢)
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت
(اى الفتح الذى هو الاصل فى البناء ١٢) (اى الاكثرى ١٢) (اى بالنسبة الى الحروف ١٢) (مستفاد من المقام)
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغييرا لاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى
جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتحقيف

marfat.com

نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ
اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بأن تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما
وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بأنّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا
العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه
الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم
ان يكون مدخولها صالحا للعمل فإنّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع
زيادة التاكيد وأنّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما
كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل و وجب الفتح في موضع المفرد

اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة

نحو ان زيدا قائم و كسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول

لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم و كسرت ايضا بعد الاسم الموصول

لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم و فتحت ان

حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا

و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول

مفردا و حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ

مفردا و حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون

المضاف اليه مفردا و قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد

لولا الامتناعية مبتدأ و كون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت و

كذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا

التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذ لك زعمت اي لولا زعمت اني معاذ لك و لولا

انك ضربتني صدر منك و كذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو

فاعل لفعل محذوف و الفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع

قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد و تقدير الجملة جاز الامران

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الفتح والكسر فى اَنَّ الفتح على تقدير حيل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على
تقدير جملتا معها جملة مثل مَنْ يكرمنى فانى اكرمه ثم وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد مَنْ يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة
وان كان المراد مَنْ يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا بانه
عبد القفا واللهازم وما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف
الخبر اى اذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت اُرى زيدًا كما قيل
سيدًا ✤ اذا انه عبد القفا واللهازم ✤ وقوله اُرى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدًا مفعوله الثانى وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه اللئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه و
ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق
الواحد او بارادة تمام حوالينها تغليبًا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ
اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما
اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى
تعيين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى

marfat.com

اعنی الحمد قول خاص ولیس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدریة کان
حاصل المعنی اوّل اقوالی تبین الفتح لان اول الاقوال ہو المعنی المصدری الذی
ہو معنی انّ المفتوحۃ مع جملتہا لانّہا ہو من جنس المقول وذلک ای ولاجل انّ
انّ المکسورۃ لا تغیر معنی الجملۃ کان اسمہا المنصوب فی محل الرفع لانہا فی حکم
العدم اذ فائدتہا التاکید فقط جاز العطف علی اسم انّ المکسورۃ من حیث
انہ فی محل الرفع شوارکانت المکسورۃ مکسورۃ لفظا وحکما ب الرفع بان تکون
المفتوحۃ فی حکم المکسورۃ کما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زیدا قائم وعمرو وعلمت
انّ زیدا قائم وعمرو فان فی ہذا المثال وان کانت مفتوحۃ لفظا فہی مکسورۃ حکما
حیث تکون مع ما عملت فیہ بتاویل الجملۃ فصح ان یرفع المعطوف علی اسمہا حملا
علی محلہ دون ان المفتوحۃ فانہ لم یجز العطف علی محل اسمہا بالرفع فانہا لما
غیرت معنی الجملۃ لا تصح فرض عدمہا ویشترط فی العطف علی اسم انّ المکسورۃ
بالرفع مضی الخبر ای ذکر خبرہا قبل المعطوف لفظا مثل ان زیدا قائم وعمرو قائم
مثل ان زیدا وعمرو قائم ای ان زیدا قائم وعمرو قائم لانہ لو لم یمض قبلہ لا لفظا
ولا تقدیرا لزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد مثل ان زیدا وعمرو
ذاہبان فانہ لا شک ان ذاہبان خبر عن کل من المعطوف والمعطوف علیہ
فمن حیث انہ خبر عن اسم انّ یکون العامل فی رفعہ انّ ومن حیث

انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين
اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم
ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان
زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى
فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بالمضى
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا يأتى فى المعنى
الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل
ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها
وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت
اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين
ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى
حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى
لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن
لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول
الشاعر ع ولكننى من حبها لعميد * وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما
يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما
فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل
واحكامها

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال

المبتدأ اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و

اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها

على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وَاِنْ كَانَتْ

لَكَبِيرَةً وَاِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول

وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه

فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر

شعر تَاللّٰهِ رَبِّكَ اِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ * وهو شاذ

عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب

فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة

المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وَاِنْ

كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر

ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة

بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت فى

الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى

الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل و احكامها

فی وقت دون وقت فلا یلزم ترجیح الاضعف علی الاقوی فتدخل ای المفتوحة علی
الجمل الصالحة لان تکون مفسرة لضمیر الشان مطلقا سواء کانت اسمیة او فعلیة وداخلا
فعلها علی المبتدأ والخبر او غیر داخل وشذ اعمالها ای اعمال المفتوحة فی غیره ای غیر ضمیر
الشان ولکنه قد حکی بعض اهل اللغة اعمالها فی المضمر فی السعة نحو قولهم اظن انک قائم
واحسب انه ذاهب وهذه روایة شاذة غیر معروفة واما فی الضرورة فجاء فی المضمر فقط
قال الشاعر شعر فلو انک فی یوم الرخاء سألتنی * فراقک لم ابخل وانت صدیق *
ویلزمها ای المفتوحة المخففة حال کونها مقرونة مع الفعل ای الفعل المتصرف بخلاف
غیر المتصرف مثل ان لیس للانسان الا ما سعی وان عسی ان یکون قد اقترب اجلهم
السین نحو علم ان سیکون منکم مرضی او سوف کقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء
ینفعه * ان سوف یاتی کل ما قدرا * او قد نحو لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بین المخففة وبین ان المصدریة الناصبة ولیکون کالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفی نحو او لا یرون ان لا یرجع الیهم ولیس لزوم حرف
النفی الا لیکون کالعوض من النون المحذوفة فانه لا یحصل بمجرده الفرق بین المخففة و
المصدریة فانه یجتمع مع کل منهما فالفارق بینهما اما من حیث المعنی لانه ان عنی به
الاستقبال فهی المخففة والا فهی المصدریة واما من حیث اللفظ لانه ان کان الفعل المنفی منصوبا
فهی المصدریة والا فهی المخففة وکان للتشبیه ای لانشائه وهی حرف برأسها علی الصحیح حملا

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل واحکامها

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب عند المحقق الخليل انتهاء مركبة من الكاف وان المكسورة
دليل لمذهب الخليل الصحيح ١٢ منه
كما ركبت مع ذا وهذا في كذا وكاي في حيّ
واصل كان زيدٌ انٌ الاسدان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم افتتاح التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لانّ الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
بسبب صيرورته مجرورا ١٢ منه
انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف
اي كان فتلفّى عن العمل على الاستعمال الافصح وخرّوجا عن المشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر شعرٌ شعرٌ وخبرٌ مشرقِ اللون + كانْ ثديّاه حقانِ + وانْ التقاطت كانْ
ثديّيه كلمة على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت اذ الم تعلما لفظا فضميرشان مقدر عندهم
من قوله تخرجك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين ١٢ منه
كما في انْ المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة ولكنْ وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدّرة بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد انّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة انّ تحقق مضمون
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
اي الطالب ودرك السابح جرفه عسى ان يتوهم ١٢ شرح هندي
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ فتوسّط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري
هو المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
اي لا جاءني ان تغاير الضروري هو المعنوي ١٢ اي لو جوده ١٢
لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة ولشبهة للعاطفة

لفظاً ومعنىً فأجريت مجراها بخلاف إن وأن المخففتين فانه ليس لهما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياساً على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهداً ويجب فصلها مشددة او مخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر

يا ليت ايام الصبا رواجعا ✤ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا ثابتة لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي الانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر محبوب او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعراً

داع دعا من يجيب الى الندى ✤ فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ✤ لعل ابي المغوار منك قريب

واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على

marfat.com

الحروف التي هي العاطفة ومعانيها واحكامها

ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بالمغرور بالباء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالباء وتسل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة وتسمى لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى في الحكم والاعراب وأو وإما بكسر الهمزة وأم ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المغيرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح وامعا فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء ولما كانت أو وإما ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان الاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة ثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وترتيب وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة بخيران المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا قويا او ضعيفا من شيء حيث شاء قوي او ضعيف من متبوعه

اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

الحروف

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

وأو وإما وأم كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لان كلمة او وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر على الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستوين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن فوائى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت زيدا ام عمرا فان المستوين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة بدا اما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا احسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه بكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من شرط من اجل ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عند دون نعم او لا لانها لا يفيدان التعيين بخلاف او وانما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك ما زيد او ما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم

marfat.com

لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في
اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع
الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان
جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر
مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي
بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف
شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد و
اما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر
باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن
الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

الحروف
الحروف العاطفة معانيها واحكامها

كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب

الحروف

حروف التنبيه الفاظها واحكامها

عن شئ مما یلقی الیکلم الیه ولذا سمیت حروف التنبیه نحو الا زید قائم وامازید قائم وہازید قائم وتدخل ہا
خاصة من المفردات علی اسماء الاشارة حتی لا یفصل المخاطب عن الاشارة التی لاتعین معانیہا الا
بہا نحو ہذا وہاتا وہاتان وہذان وہؤلا لحروف النداء عنہا استعمالا لانہا تستعمل لنداء القریب و
البعید وایا وہیا للبعید ای بفتح الہمزة وسکون الیاء والہمزة للقریب وکانه اراد بالقریب ما عدا
البعید فیدخل فیه المتوسط ایضا فان القریب ینقسم الی قریب متصف باصل القرب من غیر زیادة
وله کلمة ای والی اقرب متصف بزیادة القرب له الہمزة بخلاف البعید فانه لم یذکر له مرتبتان
فالقریب بالمعنی المقابل للاقرب ہو المتوسط بین کمال البعد وکمال القرب حروف الایجاب نعم و
بلی وان بکسر الہمزة وسکون الیاء واجل وجیر وان بکسر الہمزة وفتح النون المشددة
ومن بیان معانی تلک الحروف یتبین وجه تسمیتہا بحروف الایجاب فنعم موضوعة لما سبقہا
ای محققه ملفوظه او مقدرا ان کان استفہاما او خبرا فمعنی فی جواب اقام زید بمعنی قام زید وفی
ای ہذه الحروف بحیث یفہم ذلک کل من سمعہا محققا فی ذہن المتکلم ح
جواب الم یقم زید بمعنی لم یقم زید وبلی فی جواب الم یقم زید بمعنی قام زید فمعنی بلی
فی جواب الست بربکم انت ربنا ولو قیل فی موضع بلی ہنا نعم لکان کفرا فان
معناه ج لست بربنا وقیل یجوز استعمال نعم ہنا بجعلہا تصدیقا للاثبات المستفاد
من انکار النفی وقد اشتہر ہذا فی العرف فلو قال احد یا زید الیس لی علیک الف درہم
وقال زید نعم یکون اقرارا او تقوم مقام بلی لتقریر الاثبات بعد النفی وبلی مختصة
بالایجاب النفی یعنی تقتضی النفی المتقدم وتجعله ایجابا سواء کان ذلک النفی مجردا

marfat.com

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان و راكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر

ليت شعري هل للمحب شفاء ✽ من جوى حبهن ان اللقاء ✽

اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية و اما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية

الحروف
حروف الزيادة الفاظها واحكامها

فهي تزيين اللفظ وكونه زيادة تها اضع او كون الكلمة او الكلام بسببها متيناً لاستقامة وزن الشعر
او حسن السجع او غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معاً والا لعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه إن وأن مختصتين وما ولا ومن والباء واللام فإن
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيراً التاكيد النفي نحو ما إن رأيت زيداً الا ما رأيت
وفي هذه الحالة تلغت بالحجازية عن اهل العربية زيداً الا عمراً ما إن زيد ذاهب
زيداً وقلت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضا مع كنا نحو فلما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيراً نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو ع كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم + على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذ تخرج اخرج ومع متى نحو
متى ما تذهب اذهب ومع أي نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع اين نحو اين
ما تجلس اجلس ومع إن نحو إما ترين من البشر احداً احال كون تلك المذكورات
مع ما شرطاً اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وعما قليل ليندمن وزيد صديقي كما ان عمراً اخي وقلت زيادة ما مع
المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو
ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

أن المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلت زيادة
لا قبل أقسم نحو لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة تغني القسم وشذت
زيادتها مع المضاف كقوله ع في بير لا حور سرى وما شعر ٭ أي في بير حور والحور
الهلكة جمع حائر أي هالك من حار أي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير أي في تفسير كل
مبهم من المفرد نحو جادني زيد أي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه أي مات
وأن وهي أي أن مختصة بما في معنى القول أي بفعل متقرر في معنى القول تقرر
المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في
معنى القول في لا تفسير في الأكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه
نحو قوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه أن ايت أي كتبت
اليه شيئا هو ايت فأن حرف دال على أن ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله أن عبدوا
الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه
مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى إذ أوحينا إلى

الحروف حروف التفسير ألفاظها وأحكامها

أنك ما يوحى أن اقذفيه فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر

لأوحينا حروف المصدر لما وأن المفتوحة المخففة وأن المفتوحة المشددة فالأولان

اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى الجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الضمية

فتجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض بما رحبت اى برحبها

بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى أن خرجت لك خروجك واختصاصها

المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو

الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقولهم انما الدنيا ما الدنيا باقية وأن

المفتوحة المشددة للاسمية اى الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية

والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزأيها وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر

خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او انى قائم معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد

فان تعذر تقدير المصدر نحو اعجبنى ان هذا زيد لك كونه زيدا حروف التحضيض هلا

ولولا مشددة وتين ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر

لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض

النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا ولا تقديرا نحو هلا زيدا اضربته

وهلا زيدا تضربه معنى بإذا دخلت على الماضى التوبيخ والوم على ترك الفعل ومعنا بها

فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

marfat.com

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرا متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان

الحروف
حرف التوقع وحرفا الاستفهام

تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما
كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى
التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب و
اليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام
عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال
وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت على المستقبل وفى بعض النسخ

الحروف
حروف الشرط الفاظها و
احكامها

فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على
انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولَأَمَةٌ
مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا الازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه و
ان كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به قطعا
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم و
استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فنعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المتوهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك

المحروف
حروف الشرط واحكام
ان ولو

maktabah.org

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى
انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في
موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيق لو انك انطلقت ولا يقال لو انك
منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

الحروف
حروف الشرط واحكام
ان ولو

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا
اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه واذا
تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى
فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى
مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم
بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى
الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف
وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

الحروف
حروف الشرط واحكام القسم
بان

على غير ترتيب اللف باعتبار جوازا عتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما
اوردنى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى
فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقديره التقديم فعلى المعنى
الاول هذا امثال لتقديم الشرط وجوازا عتبار القسم مفهوما باعتبار بها جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجوازا لغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
وبالاعتبار الثانى على غير ترتيبه حتى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فاحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدرة
كالملفوظة فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض لا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب

marfat.com

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

الحروف

حروف الشرط وحكم اما

حذف فعل الشرط صار ايا يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل الا ما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل الماز ني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالامثال المذكورة ففي قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء اقدم على الفاء واما اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل الا ما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف هو جهة غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما مثل المص بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك

اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة

كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى لكون

لفظه كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا

لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون

الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها

مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه

فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان

اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته

وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما

ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفهو اى الحاق

تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من

حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

الحروف

حروف الردع وتاء التانيث وحكمها

التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء

فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان

تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت

على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف

اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا

ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا

الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما

التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا

اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا

وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادن الاولى

وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر

الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر

ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة

متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة

قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد

الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق

الحروف
التنوين وتعريفه وحكمه

فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليست نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

الحروف
التنوين وبيان اقسامه

ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى
مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها
جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما
يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز

الحروف
التنوين وبيان
اقسامه

البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا اسقط عن المقطع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعدّ تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة اعتبر فيها الوضع فتامل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل

ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد ورزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد او حكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لتفلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو

الحروف
نون التاكيد وبيان قسميها

اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربنّ
والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان
يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة
نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما
تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا
ينتقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير
المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

الحروف
نون التاكيد اختصاصها ولزومها

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانِّ واضربنانِّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنَّ وارمنَّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنَّ وارمنَّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش

الحروف
نون التاكيد واحكام قسميها

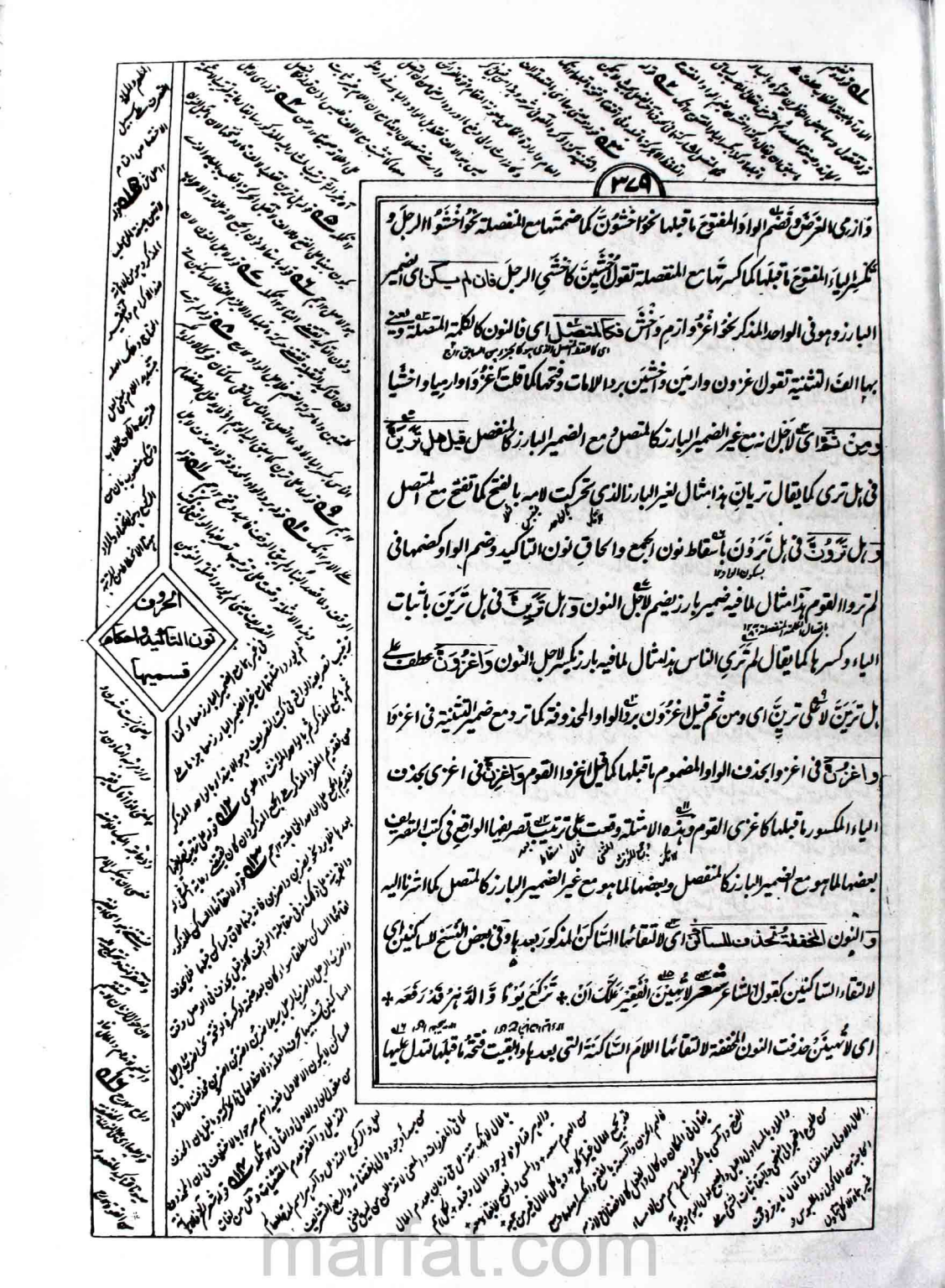

وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل و
تكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني
بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل
وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في
لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على
هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا
واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف
الياء المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف
بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه
والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي
لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه *
اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها

الحروف
نون التاكيد واحكام
قسميها

وَالّا لكان لواجب ان يقال لا تبن الفقير ولم يحركوا بالكسر كما يحرك التنوين فرقا بينها وانما لم يعكس حظا لمرتبة
(ای وهو لم يحرك عامل ہذا ہو الكسر عبد الواحد الفندی) (الاولی)
ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف الفتحة في
حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيقال ضربْ وقامْ حذف
(ای بذلک الحرف)
لاجل المحققة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزُنْ اغزِنْ بحذف الواو والياء فاذا وقعت
عليهما وجب ان تحرّك المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لا يدخل
(حال الوقف)
في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازمة مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا تقول لك في اضرب اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله قلب الفا اذا انضم
(ای حال الوقف)
او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تختم بنا من تجعة
(بفارية رسيدي)
شرور ناضية واجعل نونات نقاصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة مقابلة بالف آداب
(ای نفرز)
عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محوازقام الضلالات كافية وعن مضرة
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من مرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض
(انده وغم شرح)
نقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي (فاضل سترح)
للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الجاري عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة تسع وتسعين وثمان مائة

تتمة

الحمد لله الذي من تمام على استتمام هذا الكتاب بدرة ثانية وصل على نبي صاحب فصل الخطاب وعلى آله وصحبه الى يوم الحساب سلوة
متناولي شفا في المطبع المصطفائي الواقع في محمود نگر من محلات اللكنو اوائل رجب المرجب من شهور سنة الف وثلثمائة وثلث من هجرة من له العز
والشان تحت ادارة العبد المحتاج الى رحمة الرب الغني المنان محمد عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان غفر لهما الله الغفار الرحمن

Marfat.com